الفصل الثاني

العلاقات الإسلامية النصرانية بالسودان

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول

السّلم الدّيني والاجتماعي

التكوّن التاريخي بين التنوع والاختلاف:

يتميّز السودان نتيجة امتداده الجغرافي بتركيبة اجتماعية وثقافية خاصّة ، نشأت عبر الأجيال المتعاقبة ، فتمازجت وتوحّدت في بنية اجتماعية تعدّدية من حيث التنوّع والخصائص الذّاتية ، فأصبح السّودان بذلك يمثّل قطر القارّة ، يؤهّله لأن يكون أنموذجا للتعايش الحضاري بين الثقافات والديانات المختلفة [١] ، إن تمّ فعلا احترام تلك الخصائص الذاتية والسماح لها بالتعايش والتطوّر وعدم حجزها عن التجدّد داخل أنساقها الحضارية .

يعتبر السوداني في جزء من تكوّنه النفسي وتنوّعه الثقافي التّاريخي إمتداد للحالة الإفريقية ، على مستوى الأصول الحضارية والعلاقات الاجتماعية والتشابك العرقي والروح الأخلاقية والديني ، إلاّ أنّها في السودان صُقِلت وهذّبت بعامل الإسلام الذي حمل للنّاس مبادئ جديدة وثقّف أخرى ، بناء على القاعدة القرآنية : ﴿ لِتَعَارَفُوٓاْ ﴾ [٢] . فقد أسهمت تلك الأعراق والقبائل المختلفة في حركة بناء الثقافة السّودانية ، نتاجا لتفاعل التقاليد والمواريث السودانية وما فيها من أصيل ودخيل وإن تمحورت حول الدّين [٣] .

اعتنق السودان المسيحية التاريخية اختيارا ، وبنفس الطريقة تركها واعتنق

---

(١) إليزابيت لوكي: الدّين والتركيبة الاجتماعية السودانية ، ورقة ضمن مؤتمر حوار الأديان بالسودان ، ٨/ ١٠ أكتوبر ١٩٩٤ ص ١ .

(٢) سورة الحجرات ـ آية ١٣ .

(٣) حسن مكّي محمد أحمد: الشخصية السودانية بين ضغوط الحداثة ومشاريع التجديد ، جريدة المستقلّة: السنة ٢ ، العدد ١٦ يناير ١٩٩٥ ، ص ٣ .

الإسلام . فمجرى الأحداث كان واحداً عند تقبّل المسيحية وعند تقبل الإسلام . فكانت ميزة التّاريخ الديني والاجتماعي العيش المشترك على قاعدة التسامح واختيار الولاء [١] ، وعلى نفس قاعدة القبول بالتعدّد حصل تزاوج بين الأسر برغم اختلاف الدين ، كما هو الحال في الجنوب حيث تتزوج مسلمة بمسيحي أو وثني ، بل وجد في نفس الأسرة اختلاف دين بين الأبناء ، فمنهم من يعتنق الإسلام ومنهم من يعتنق المسيحية [٢] ، إذ لم يكن العامل المحدد في العلاقة هو الدين ، بقدر ما كانت علاقة التواصل والتعاون والمشاركة هي المحدّد في التفاعل والتمازج بينهم .

فتواصل العلاقات الاجتماعية وتبادل المصالح والمنافع بين أطراف السودان بمختلف تركيبته الاجتماعية والثقافية يشكّل قاعدة كبرى في تحقيق معنى المصالحة الوطنية ، وتوطيد دعائم البنية الداخلية السودانية . ولقد زاد رسوخاً اعتقاد الأغلبية الساحقة بأنّ وحدة السودان تكمن في توفير أقدار معتبرة من احترام المبادئ الدينية والخصائص الثقافية والاجتماعية ، وأن يتم التفاعل بأسلوب حضاري سلمي وتلقائي ، على أساس التسامح والحوار الإرادي وغير الإرادي [٣] .

لا تعتبر حركة التنقّل داخل السودان حكراً على الشماليين ، الذين يمارسون غالبا العمل التجاري وينشطون في المجال الزراعي باتّجاهيه: الزرع وجمع المحاصيل ، بل إن الضرب في أطراف البلاد يعتبر من أهم سمات الحياة الاجتماعية السودانية ، ومن أهمّ خصائص الفرد السّوداني . إذ من الممكن أن

---

(١) إسماعيل الحاج موسى: تجربة السودان في التعبير عن التنوع الديني في الحياة السياسية . ورقة قدمت في حوار الأديان ١٩٩٤ ، ص٧ .

(٢) عبد الرحيم علي: مدير جامعة إفريقيا العالمية بالسودان ، مقابلة شخصية مع الباحث: الخرطوم١٤/ ١٠/ ١٩٩٥ .

(٣) إسماعيل الحاج موسى: الإعلام وقضايا التنوع الثقافي ، ص٥: مكتبة المجلس الوطني الانتقالي ، قسم المؤتمرات ، صندوق رقم ٢١ ، عدد القطع ٤٩/ ٥٤ .

نجد أحياء كاملة في الخرطوم والشمالية وود مدني وبورتسودان لا تسكنها إلا قبائل جنوبية . كما أنّ ذلك لا يعني تحيّزا اجتماعياً بعزل الجنوبي في مناطق مقفولة ، إنما حكمت ذلك طبيعة حركة النزوح وما يستتبعها من عملية استيطان وتعمير ، إلى جانب الفراغ الذي ميّز المدينة السودانية في تلك الفترة نتيجة لاتساع رقعة البلاد الجغرافية . وبرغم ذلك التميّز الاجتماعي من حيث مكان الاستقرار ، يوجد تداخل سكني واحتكاك يومي في المعاملات الاجتماعية والدراسية والمهنية ، ممّا يغيب معه مبرّر الحديث عن السلم الديني والاجتماعي ، وذلك لغياب المشكل من أساسه ، ويوضّح ذلك الجدول التالي:

المخيّم	عدد الأُسر	التنوّع السكّاني
السلام	٢١ ألف	دنكا ، نوير ، نوبا ، إستوائيين ، كبابيش ، دار حميد ، شمال كردفان
جبل أولياء	١٨ ألف	دنكا ، نوير ، نوبا ، إستوائيين ، فور
مايو	٩ ألاف	دنكا ، نوبا ، إستوائيين ، نوير ، شلك ، دار حميد ، كبابيش
ود البشير	٧ ألاف	دنكا ، نوبا ، إستوائيين ، نوير ، كواهلة ، دار حميد ، كبابيش*

وبذلك يتّضح مدى تداخل بناء النسيج الاجتماعي السّوداني ، الذي يضم في جملة مفاصلة قبائل جنوبية وشمالية ، مكوّنة تجمّعات سكنية معتبرة داخل العاصمة القومية ، وأن ما يحدث فيها من مشاكل اجتماعية أو تعديات بين الناس ، إنما هو من جنس ما يحدث في المجتمع المدني ، وليس له صلة بالصراع القبلي أو الديني الذي يهدّد بحرب أهلية ، لاختلاف مكوّنات المخيم أو القرية .

(*) Mohammed Suliman Adam: The Tears of Malice: Africa University-Printing Press- Khartoum- Issue١٧-P:٥٨

وللعلم فإن نسب الإجرام أو التشكيات أو حالات الإيقاف لدى مصالح الأمن في هذه الأماكن تعتبر عادية ، أي لا تختلف عن غيرها من المناطق أو الجهات التي تقل فيها نسبة التداخل القبلي أو الديني ، بل إن المناطق التي يوجد بها تداخل ديني- حسب المسح الميداني الذي قمنا به- تقل فيها التوترات أو النزاعات ، مثل حي المسالمة – حي المظاهر- ، حيث أثبتت الاتصالات المباشرة وجود تواصل وتعايش ديني واجتماعي متميز [١] .

الدولة: الرؤية النموذجية:

تنطلق الدولة في علاقتها بمواطنيها من مبدأ حقّ المواطنة وتكافؤ الفرص ، من أجل النهوض بالمواطن وتوفير متطلّبات العيش الكريم ، بمشاركة مختلف قطاعات المجتمع الرسمية والشعبية ، كما تتنافس في ذلك منظمات الإغاثة والعمل الطوعي الإنساني الوطنية والأجنبية . إذ تمتد هذه المؤسسات على طول السودان وعرضه ، وما انحصر منها فراجع إمّا لضعف إمكانياتها الذاتية وعدم قدرتها على الانتشار ، أو لطبيعة عملها وتخصّصها . وسعت الحكومة تبعا لتوجّهاتها الفكرية إلى تأصيل مبدأ العمل الطوعي ، وإخراجه إلى الواقع على أساس التعاون والتكاتف وانفاق الفضل وحرية العون بين الناس ، وترسيخاً لمعاني الإيثار والانفاق والمشاركة في بناء الوطن . فورد في استراتيجية العمل الطوعي والخيري [٢] موجّهات تضبط أهداف التحرّك الذي يضمن عملية التواصل بين أبناء السودان:

١ـ السودانيون شعب واحد تجمع بينهم المواطنة ، ويشكل الدين عنصراً أساسياً في تكوينهم وثقافتهم ، ويمنحهم إيمانهم روحاً رسالياً ، وخلقاً فاضلاً ، وعزماً قوياً ، وإيماناً بالقيم العليا وتمسكاً بها ، وهذه المعاني هي مغزى الكفاح

---

(١) دراسة ميدانية: بحي المسالمة ، حي الجالية الهندية ، حي مبروكة وحي مرزوق (الثورة): بتاريخ: ٢٥-٢٦ أكتوبر ١٩٩٥ .

(٢) ورقة قدمت في مؤتمر الاستراتيجية الشاملة ١٩٩١ ، ص ٥٤ .

السوداني في سبيل الحرية والأصالة ، والتنمية والرفاه الاجتماعي .

٢ـ التنمية الاجتماعية جهد مشترك ، وثمرة عمل تضامني بين المواطنين والدولة والمجتمع ، والمشاركة الشعبية ركيزة من ركائز الرعاية والتنمية الاجتماعية .

٣ـ يستلهم العمل الطوعي المبادئ السامية في الأديان السماوية ، ويستصحب ما جاء في مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من مبادئ ، وما جاء في توجيهات مؤتمرات الحوار الوطني .

٤ـ العمل الطوعي عمل قومي يهتمّ بالمحتاجين خاصة ، دون تفرقة بسبب اللون ، أو اللغة ، أو الدين ، أو الجنس .

٥ـ العمل الطوعي والخيري الحقيقي عمل إنساني خالص ويستوجب النأي به عن أي مقاصد أخرى .

اتجهت الاستراتيجية القومية الشاملة بما أنّها مشروع رسمي ينفّذ على عشر سنوات إلى رفع كل غموض والتباس ، باستعمال مصطلحات واضوحة ومجمع عليها ، لتفويت الفرصة على من يريد أن يتّخذ ذلك مطيّة تغذّي مقولة التفاوت الجهوي التنموي ، أو الميز العنصري والتعصّب الديني . فجعلت من السودانيين أمة واحدة ، الاختلاف فيها إثراء للمشروع الحضاري السوداني الذي تراهن عليه الدولة كورقة في وجه محاولات تدمير البنية الداخلية ، وكذلك من أجل إيجاد حل لتجاوز أزمة الجنوب ، التي أريد لها أن تكون معبراً لكل عمل عدائي ضد السودان .

عرّفت الاستراتيجية القومية الشاملة [١] الثقافة بأنها « المعاني المؤثرة في حياة الناس ، وهي جماع القيم ومناط المعايير السلوكية ، فينبغي أن تقوم على فلسفة محددة ، هي فلسفة التوحيد ، حتى لا تسود الطقوس والعادات والمفاهيم وأنماط

(١) المجلد الأول- مطبعة جامعة الخرطوم- الطبعة الثانية- سبتمبر ١٩٩٢-ص٢٢ .

السلوك التي أنشئت ولاء الناس ووحدة التوجه ، وتكون كل أوجه التعبير عن الحياة الثقافية مع تنوعها وحيويتها ، تصب في نهاية المطاف في اتجاه إعلاء القيم الفاضلة ، وتقوية الشعور الوطني ، والتكافل والترابط بين الناس والتمازج والتوحد ، وعدم التمييز والتفرقة على أساس الدين ، أو العنصر ، أو وطنية اللون ، يستوجب أن يتجه السعي إلى تفتق فرص التعبير الثقافي لنجني في عاقبة الأمر ثقافة وطنية واحدة موحدة » .

وبذلك حُسمت مسألة تعريف المصطلح ، فكثيراً ما تردّد السياسيون في وضع تعريف نهائي مرجعي ، وذلك لتنوّع البيئة الدّينية والثقافية والاجتماعية السودانية . وهو ما كانت تتجنّبه الورقات المضمونية لكثير من المؤتمرات والمناسبات الفكرية باستثناء الخطاب السياسي . فصياغة تعريف على هذا النحو له تبعاته ، خاصة مع وجود تيارات إسلامية تعارض هذه الصياغة من ناحية مبدئية لموقفها من النصرانية والوثنية ، والذين بحسب رأيهم لا يمكن أن يُكَوِّنوا مع المسلمين خياراً حضارياً تُؤَسَّس عليه دولة الإسلام التي لا مكان فيها « للكفار » . أما من الناحية العملية ولتنزيل هذه التعريفات على أرض الواقع فقد عزّزت الاستراتيجية ذلك بما أوردته من جملة أهداف العمل الإعلامي[1] ، عارضة أربعة عشر هدفاً منها:

ـ العمل على تعزيز الوحدة الوطنية ، والتطلعات القومية والدعوة إلى السلام وتوحيد الصف .

ـ تأكيد مبادئ السماحة والعدالة والحرية والشورى والمساواة وحفظ التوازن بين حقوق الفرد والجماعة ، وتأكيد مكانة الجماعات والثقافات في الكيان الوطني .

فلم يُحِل الانتماء الديني دون وصول شخص مؤهّل إلى منصب دستوري مهما علا ، فقلّدت المرأة الجنوبية المسيحية برتبة وزير ووالي ، من الإقليم

(١) نفس المصدر السابق: ص١٢٩ .

المتنوّع دينيا: « إسلاميا ومسيحيا ووثنيا » [١] . وهو ما أمنت عليه الاستراتيجية القومية الشاملة عند عرضها لملامح النظام السياسي فهو «قائم على الديمقراطية المباشرة المشرعة أبوابها لكل المواطنين دون تمييز أو عزل أو قيد بسبب انتماء سابق أو فكر أو منبت عرقي أو اجتماعي أو ثقافي ، بطاقة دخوله المواطنة والرغبة الطوعية ، إنه يتسع لكل خلافات الفكر والرأي والعقائد الدينية » [٢] .

وبحسب تقديرنا فإنّ حركة التعايش الديني والاجتماعي ليست في حاجة لأن تعقد لها مؤتمرات دولية ، لإعادة التقييم ودراسة التجربة ، إلا من باب الإثراء والاستفادة . فالمواطن العادي لا يعير إهتماما للحملات الإعلامية الدولية وقرع طبول الحرب ، إذ الأصل في المجتمع السوداني التعايش وتبادل المنفعة ، كما لم يحدث تاريخياً ، وأن نشبت حرباً دينية أو فتنة اجتماعية بسبب الدّين أو العرق . فحرب الجنوب وفتنة الغرب أخذت بعداً دولياً تغذيه القوى الاستعمارية لمحاصرة الدورة الحضارية الإسلامية بالسودان ، والسعي للحصول على نصيب من الثروات .

بناء على تلك المعطيات فإنّ الحالة السودانية تدعو عملياً إلى إعادة النظر في المصطلح ذاته . إذ أنّ دلالة « Tolerance » أي التسامح أو الاحتمال ، لم تعد تصدق بشكل علمي على واقع السودان . فلربّما جاز استخدام هذا المصطلح في القرن السابع عشر عند كتابة « جون لوك » لرسالته في التسامح لمقاومة الاضطهاد الديني يومها [٣] ، أمّا اليوم فهي لا تعني غير عدم الاكتراث بالآخر ، ولا سند له إطلاقاً من حبّ الآخرين واحترامهم ، وإنما ينزع نحو احتقار الآخر في دينه ، فإن قال السوداني المسلم للسوداني النصراني إني أتسامح معك ، فمن المؤكد أنه لا يحترم معتقده .

---

(١) إسماعيل الحاج موسى: تجربة السودان في التعبير عن التنوع الديني في الحياة السياسية - ص١٠ .

(٢) المقدمة ، ص٣ .

(٣) حسين أحمد أمين: الطريق إلى التسامح . ورقة قدّمت في ندوة اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية بعنوان: «التسامح الديني والتفاهم بين المعتقدات» ، ص٢٤ .

فالواقع السوداني ميّال بطبعه نحو الاعتراف والمعايشة ، فمكونات المجتمع وجدت على أساس كل ما يجب للمؤمن على أخيه في دينه أن يكون للمواطن على أخيه في الوطن ، وبذلك تسود فكرة المواطنة التي على قاعدتها يتساوى الناس . ومن هذا المنطلق وبحسب المعايير المقدمة ، تعتبر العاصمة القومية مثالاً للتعايش في إطار مجتمع التنوّع ، يدعم ذلك دراستنا الميدانية[1] التي شملت أربع مناطق من العاصمة وضواحيها: الحاج يوسف ، والجريف شرق والجريف غرب ، ومنطقة أركويت وحي السلمة ، والفتيحاب وما جاوره إلى حدود سوق ليبيا .

وتوجد بهذه المناطق المذكورة كثافة سكانية عالية ، ممّا يؤدّي بحسب طبيعة الاجتماع البشري إلى حدوث احتكاك إنساني ، في أحياء السكن ومواطن العمل والمواصلات والسّوق والمدارس ، ومن خلال العلاقات الاجتماعية المفتوحة؛ بالنوادي الرياضية والثقافية ودور السينما والمراكز الصحية ، وبالمثل يقف طلاّب المدارس جميعهم في الطابور الصباحي . كما أنّ فوضى البناء وعشوائية التمدّد العمراني لا تعبر عن خيار رسمي للإبقاء على تلك الوضعية ، وإنّما فرضت ذلك حركة النزوح الهائلة من الأطراف نحو العاصمة والمدن الكبرى ، خاصّة مع وجود مشروع للتقسيم الإداري وإعادة الترتيب بحسب خطّة إسكانية مدروسة .

ويعتبر الوضع المعيشي متقارباً بالنسبة لجميع السكان في تلك المناطق المعنية ، إذ أن الفوارق الطبقية لا تبرز إلا في المساحات التي تعتبر امتداداً للمدينة ، أو تلك التي مرت بمرحلة التقسيم السكاني والتهيئة العمرانية . مع العلم أن أغلب متساكني منطقة المهندسين مثلاً أو الرياض أو العمارات هم من الطبقة المرفهة ، أو المغتربين أو أصحاب رؤوس الأموال ، يتبعهم كبار الموظفين وصغار المستثمرين .

---

(١) بحث ميداني شمل العديد من هذه المناطق المذكورة إلى جانب توزيع استبيانات محدّدة في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٥ .

أمّا عن سكان هذه المناطق المعنية بالدراسة ، فهم غالباً من صغار العمال ورجال التعليم وصغار الموظفين ، ورجال الشرطة والجيش ، وبعض النازحين الباحثين عن مأوى يضمن لهم الاستقرار والاتصال بالمجتمع . ويشترك في هذه الوضعية كل المواطنين السودانيين باختلاف الدين واللون والعِرق من غير تمييز ، في سعي نحو الأفضل . ومن خلال هذه النماذج يمكن ملاحظة صورة المجتمع المتقارب والمندمج في مسيرة الحياة ، القائمة على أساس المشاركة والتواصل وتبادل المنفعة ، والقاضية بضرورة التعايش برغم الاختلاف .

يكشف الاستقراء الموضوعي للأزمة السودانية عن خبايا السياسة الاستعمارية ، وهيمنة الكنيسة على مختلف أوجه الحياة الدينية والاقتصادية والاجتماعية في الجنوب ، بالإضافة إلى ضعف أداء الحكومات المتعاقبة والضغوط الخارجية ، والتي يشكل جميعها أسباباً موضوعية لجذور الأزمة الداخلية ، كما استغلت أطراف دولية واقع التنوع العرقي والاجتماعي كأساس للتمييز بين جنوب القطر وشماله [١] .

وبذلك سُيّست أبعاد التنوّع الثقافي والإثني ، وأخذت بعدا تجاوز إطار التعدّد ، لتصبح أداة لإرباك مشروع الدولة الحديثة الذي يؤسّس له المجتمع ، إلى جانب خلط الأوراق المتاحة لإعاقة محاولة التقدم والبحث عن مخرج من دائرة الحصار ، برغم أنّه لم يحدث وأن تجاوزت المطالبات الشعبية حدود الحريات العامّة وطلب المشاركة الفعلية ، بخلاف ما قامت به الكنيسة الأجنبية التي سعت إلى تشويه وعي النصارى وصياغته بطريقتها الخاصّة ، مستهدفة بذلك ثوابت الوحدة الوطنية ، ومُتّخذة مقولات الاضطهاد الديني والتفرقة العنصرية ذرائع تستّر خلفها ، في حين يذهب « فانتيني » [٢] قديما إلى أن الكنيسة حينما سقطت لم يكن ذلك بسبب اضطهاد ديني أو ضغط سياسي ، ولكن بسبب ضعفها

---

(١) انظر: تقرير لجنة بحث المعالجات السابقة: ص١ ، مكتبة المجلس الوطني الانتقالي ، قسم المؤتمرات ، صندوق رقم١١ ، عدد القطع ٣٠ .

(٢) فانتيني: تاريخ المسيحية .

الدّاخلي .

يُعتبر السِّلم الدِّيني والتعايش الاجتماعي مطلب طبيعي يسعى المجتمع إلى تحقيقه ، بل ويؤصّل له في كلّ عقائده وعاداته وما تعارف عليه من سنن المعاش . ولقد شُكّلت لجنة الحوار الوطني حول قضايا السلام [١] بدافع البحث جماعياً عن سبل إعادة الترابط الاجتماعي ، وتقوية الجبهة الداخلية وعزل المخططات الأجنبية ، وتفويت الفرصة على حركة التمرد وغيرها ممّا أنشأته القوى الدولية خدمة لمصالحها . وجاء في مقدمة التقرير الختامي والتوصيات : « إنّه من الدلالات الكبرى لتكوين هذه اللجنة وللحوار الذي أجرته على امتداد ستة أسابيع: أنه بمقدار ما مثل بادرة مسؤولة من قبل السلطة ، فإنه أثبت كذلك استعداد أبناء الوطن ومفكريه لخدمة وطنهم ، وقدرتهم على العمل المشترك لمعالجة قضاياه ذات الأهمية الإستراتيجية والآثار المصيرية على وجوده وأمنه وتنميته . بالرغم من تعدد منطلقاتهم الفكرية »[٢] ، وقد رسم المؤتمر[٣] ، جملة أهداف لتحقيق السلام لغاية:

- المحافظة على الوحدة الوطنية ، وتماسك البلاد وأمنها ، ومحاربة التعصّب الديني والعرقي ، وحث الشعب على المشاركة والإنتاج .

- الدعوة للسلام وإطفاء نيران الحرب ، وحسم الصراعات والنزاعات الإقليمية .

- تأكيد المشاركة الشعبية من خلال المؤتمرات واعتماد الحوار منهجاً لمعالجة القضايا القومية .

---

(١) قرار تشكيل لجنة تسيير الحوار الوطني حول قضايا السلام في السودان:٧٣/ ٧٤/ ٧٥ سبتمبر ١٩٨٩ ، وقد عقد المؤتمر الأول من ٣سبتمبر إلى ٢١ أكتوبر ١٩٨٩- المؤتمر الثاني من ٩ إلى ٢٨ فبراير ١٩٩٥ بالخرطوم .

(٢) التقرير الختامي والتوصيات لمؤتمر سنة ١٩٨٩ .

(٣) التقرير الختامي لمؤتمر سنة ١٩٩٠-مكتبة المجلس الوطني الانتقالي: قسم المؤتمرات- صندوق رقم ١١- عدد القطع ٣٠ .

- تنمية الشعور بالانتماء للوطن واستقطاب الجماهير للتوحّد حول الأهداف القومية .

خلاصة المبحث:

يعدّ تنظيم المؤتمرات الوطنية وإدارة موائد الحوار عملية استثناء في التاريخ السوداني ، الذي حصل فيه التحول الديني من النصرانية إلى الإسلام سلماً . إذ الأصل هو الالتفاف حول المشاريع الوطنية في كلّ معانيها ، والتفاعل في إطار الأمة الواحدة . إلا أن الحضور الدولي كثيراً ما يربك الحسابات ، وهو ما نلاحظه من خلال تحرك الإرساليات الكنسية والمؤسسات التابعة للاستعمار . فقد أرسل المواطن السوداني « علي محمد أحمد الفيل »[١] ، في سبتمبر ١٩٨٩ مذكرة[٢] إلى رئيس لجنة تقصي الحقائق ، لخّص فيها دور الكنيسة الأجنبية في التحريض على الفتنة الاجتماعية والعرقية ، وطرد الشماليين من الجنوب وتدبير مجزرة جماعية لهم بمناسبة أعياد الميلاد في تلك السنة .

وذلك توصيف لطبيعة السياسة الإنجليزية في السودان ، في إطار تقاسم النفوذ الاستعماري الدولي ، والإبقاء على إفريقيا خاصّة رهن التخلف والفقر والمرض ، وإقامة حواجز حضارية أمام حركة التنوير الإسلامي ، وكسر طوق الفتنة الدينية ، التي صنعتها مؤسسات ذات أيدلوجية مهيمنة ، اعتمدت الدّين مدخلاً لتدمير الوحدة الوطنية ، وتؤسّس لِلَهيب أتى على الأخضر واليابس وبقي جرحاً نازفاً في جنوب السودان .

*****

(١) مهندس سوداني من أم درمان ، اشتغل قرابة الربع قرن بمختلف أقاليم الجنوب في إدارة البريد والاتصالات ، وقد قدم هذه المذكرة بمناسبة انعقاد المؤتمر الوطني حول قضايا السلام .

(٢) يمكن مراجعة المذكرة ، ص٢ . مكتبة المجلس الوطني الانتقالي ، قسم المؤتمرات ، صندوق رقم١١ ، عدد القطع٣٠ .

المبحث الثاني

دور الاستعمار في تقسيم السودان على أساس ديني وعرقي

تمهيد:

وضعت الإدارة البريطانية للجنوب سياسة ثقافية جديدة ذات معالجات أمنية في جوهرها ، تقوم في سياقها العام على حفظ الأمن وتنفيذ القانون ، وتستبطن في حقيقتها تكريس سياسة القهر والإذلال بقفل الجنوب عن الشمال ، لمنع التداخل والتواصل بين أبناء الوطن الواحد وخلق جذور التباين بينهم . كما سعت الإدارة البريطانية في نفس الإطار إلى تعميق الفوارق الطبيعية القائمة بين الشمال والجنوب . ولتنفيذ هذه السياسات أصدرت عدة قوانين ، كقانون الجوازات والتصاريح ، وقانون المناطق المقفولة والمعلقة ، وإنشاء المجلس الاستشاري لشمال السودان ، الذي لم يكن يشمل جنوب السودان ، كما حاربت بشتى الوسائل انتشار اللغة العربية والإسلام ، لتجعله كياناً منفصلاً بعيداً عن الشمال .

ومن المفارقات الغريبة أنّ الدّولة المهدية التقليدية بأجهزتها البدائية وإمكانياتها البسيطة ، استطاعت أن توجد مناخا من التفاهم والتقارب بل التوحّد بين مكوّنات المجتمع السوداني . فقد استوعبت في تنظيمها وقيادتها وأجهزتها عناصر جنوبية ، لم تشعر بغربتها ونشازها عن بقية العناصر المنتمية لأقاليم بالشمال أو بالغرب أو بالشرق ، فكلّهم يدين بالولاء للدولة ويلتزم سياساتها . فهل تعجز دولة استعمارية قوية مثل الحكومة البريطانية على تحقيق التوحّد بين أجزاء السودان؟ .

عزل الجنوب وتدمير الثقافة الوطنية:

بدأت الإدارة البريطانية سياستها الجديدة بإنشاء قوة عسكرية محلية جنوبية سنة ١٩١٧ عرفت تحت اسم « قوات الاستوائية » ، ويعتبر صدور أمر مغادرة الحامية الشمالية الجنوب في نفس الفترة ، أول خطوة عملية لفصل الجنوب . وقد تقدم بهذا المقترح « ر .س .أوين » سنة ١٩١٠ عندما كان مدير « منقلا » . فهو يرى أنّ الجيش وسيلة خطيرة لنشر الإسلام ومحاصرة النصرانية ، خاصة وأنه قد خبر تأصّل العقيدة الدينية لدى السودانيين وسرعة تأثّرهم بهذه الدعوة ، إلى جانب شدّتهم في مواجهة الحكم الثنائي الذي يعتبرونه قوة استعمارية أجنبية ذات طابع استنزافي . في حين يرى « ر .س .أوين » أنّ الإرساليات الكنسية والإدارة البريطانية والوثنيين جيشا احتياطيا للنصرانية . وعبّر عن نفس الفكرة القيادي الجنوبي « لازراس ليك موات » [١] ، في كتابه « الجنوب السوداني: لماذا الرجوع إلى السّلاح » ، بقوله : « إنّ مساندة الاستعمار للإرساليات ليس وفاء لوجه الدّين خالصا محضا ، وإنّما كانت محاولة لإبدال دين غير صديق بدين صديق » [٢] .

وتمشيا مع تلك السياسة اتخذت الإدارة البريطانية إجراءات خطيرة ، منها قانون ١٩١٨ القاضي باعتبار يوم الأحد عطلة رسمية بالجنوب ، واللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية في التعامل والتخاطب الإداري ، وكان ذلك بمساندة الإرساليات . وفي سنة ١٩٢٤ ، صدر قرار رسمي يقضي بفصل الجنوب عن الشمال ، وتعتبر المذكّرة التي قدّمت للجنة « ملنر » خلاصة سياسة الحكومة الجديدة تجاه الجنوب ، إذ تنصّ على استبعاد أيّ نفوذ إسلامي وإلحاق الجنوب بإحدى البلدان الإفريقية المجاورة: يوغندا أو إفريقيا الوسطى ، وذلك

---

(١) أستاذ تاريخ بجامعة جوبا (سابقا) .

(٢) المحبوب عبد السلام: في حريق الجنوب السوداني ، بيت المعرفة للإنتاج الثقافي ، طبعة ١/ ١٩٨٩ ، ص ٣١ .

بوضع حدود إدارية من الشرق إلى الغرب عبر أنهار « البارو » و « السوباط » والنيل الأبيض وبحر الغزال .

كما لم يُلزَم مُدِيروا المديريات الجنوبية الثلاثة منذ سنة ١٩٢١ بحضور اجتماع المديرين بالخرطوم ، بل سمح لهم بعقد اجتماعات خاصة بينهم ، وأعطوا حرية عقد أي علاقة مع مديريات مجاورة في كينيا أو يوغندا . ثم جاء قانون ١٩٢٢ الذي يخوّل للحاكم العام اعتبار أي منطقة يراها منطقة مقفولة كليا أو جزئيا أمام السودانيين أو غيرهم ، وكذلك خوّلت له المادّة ٢٣ من قانون الجوازات والهجرة اعتبار أي منطقة مغلقة بالنسبة للتجارة الخارجية ، وكذلك إمكانية اعتبار أي إقليم من السودان منطقة مقفولة للتجار باستثناء الأهالي ، كما تمنع المادة ٢٩ عمّال أي إقليم من السودان من ممارسة العمل خارجه .

كما قضى هذا القانون بأنّ مديريات دارفور والاستوائية وأعالي النيل وأجزاء من شمال كردفان والجزيرة وكسلا مناطق مقفولة ضدّ أيّ أجنبي ، ولا يسمح له بالإقامة فيها أو عبورها إلا بإذن من مدير مديرية المنطقة المقفولة ، الذي بإمكانه كذلك منع أي سوداني من دخول هذه المناطق ، كما منع قانون ١٩٢٥ غير السودانيين من مزاولة أي نشاط تجاري من غير رخصة ، ويمنع على السودانيين الاتجار في غير السلع المحلية بالاستوائية وأعالي النيل ، على أن يشتمل المنع تجارة سنّ الفيل ، والقصد من ذلك محاصرة تحرك المسلمين- سودانيين ومصرين- في أطراف الجنوب . وقد عبّر عن ذلك « مكمايكل » في خطابه أمام مديري المديريات عام ١٩٣٠[١] ، إذ صرّح أن الحكومة تفضّل تشجيع التجّار النصارى ومحاصرة « الجلاّبة » أي المسلمين ، وقد وجّه بتقليل فرص الرخص التي تمنح إليهم ، وأن تعطى استثناء إلاّ للذين لديهم مصالح

(١) محمد عمر بشير: مشكلة جنوب السودان ، خلفية النزاع ، ومن الحرب الداخلية إلى السلام ، ترجمة هنري رياض ، الجنيد علي عمر ، دار الجيل ، بيروت (بدون تاريخ) ، ص٩٩ .

تجارية فقط من أبناء الشمال [١] .

ثم دعّمت الإدارة البريطانية سياساتها الرّامية إلى تطويق الجنوب وعزله عن المؤثرات العربية الإسلامية ، بسياسة داخلية تستهدف غسل أدمغة الجنوبيين وبذر روح الانفصال في وعيهم ، وذلك بوضع سياسة تعليمية تفصيلية تدعمها الحكومة ، وتنفّذها الإرساليات التبشيرية ، حيث بلغت الإعانات المالية ١٧٦٥ جنيه في سنة ١٩٢٧ ، ثم ٣٩٠٠ جنية في سنة ١٩٢٨ ، وقد وصلت سنة ١٩٣٠ حدود ٧٤٥٠ جنيه ، وفي سنة ١٩٢٨ اتسعت خطوات هذه السياسة ، حيث جاء في مذكّرة الحاكم العام بتاريخ ١٢/ ٠٦/ ١٩٢٧ بعد جولة له في الجنوب:

- إنشاء وحدات قبلية في الجنوب ، تعتمد على تنظيم يستند على العرف والتقاليد والتراث الفكري القبلي .

- التخلّص من الإداريين والموظفين الشماليين تدريجياً على أن يحل أبناء الجنوب محلّهم .

- استخدام اللغة الإنجليزية للتفاهم حينما يتعذر استخدام اللهجات المحلية .

وممّا تجب الإشارة إليه في هذا الصّدد هو أنّ هذا الحصار والمنع لكلّ ما هو عربي ، لم تسلم منه حتى الكنائس العربية . فقد حالت تلك السياسة بين الكنيسة الشرقية القبطية وبين العمل في جنوب السودان ، لا لسبب إلاّ لأنّها تتحدّث اللّغة العربية ، فلم يكن يُسمح لها « بأن تزاول نشاطًا في الجنوب ، ولهذا فإن تلك الكنائس التي تدعو إلى النصرانية باللّغة العربية لا يُرى لها وجود في الجنوب السوداني إلى اليوم ، في حين أنّ لها نشاطًا في المناطق الشمالية [٢] .

---

(١) مدثر عبد الرحيم الطيب: سياسة الإدارة البريطانية والجمعيات التبشيرية المسيحية في مديريات السودان الجنوبية: مقالة ضمن كتاب: الإسلام في السودان ، ص٢٣٦ .

(٢) كمال الدّين جعفر عبّاس: خلق المشكلات؛ جنوبي السودان أنموذجا ، المكتب الإسلامي ، عمّان . طبعة ١/ ٢٠٠٤ ، ص ١٧٨ .

وفي سنة ١٩٣٠ بدأ الإداريون في المديريات الجنوبية بتشجيع التجّار الشماليين على مغادرة الجنوب ، وكانوا يُقهرون عند رفض ذلك الطّلب . وقد رفع مدير بحر الغزال مذكّرة للحاكم العام يعلمه فيها . أنّه لن يمنح أي رخصة تجارية للشماليين ، وفي المقابل فإن سحب الرخص من البقية يؤدي إلى ضرر كبير ، وذلك لسيطرة الشماليين على السوق وتحكّمهم في الدورة التجارية بالجنوب ، أمام غياب أي جماعة تجارية جنوبية قادرة على سد العجز عند ترحيل الشماليين[١] ، كما رفضت الإرساليات القيام بهذا الدور .

وبمغادرة الحامية الشمالية الجنوب ، وبطرد آخر تاجر مسلم ، بدأت الإدارة الاستعمارية في إعادة ترتيب جغرافيا الجنوب ، ومواقع النفوذ القبلية . فقامت بترحيل قبائل « الباندا » و « دونجو » و « كريش » و « توجيو » و « فيروج » و « نيانجولوجولا » إلى المناطقة الداخلية ، وإيجاد منطقة محايدة شاسعة بينها وبين القبائل البدوية العربية شمال بحر العرب ودارفور . ودُمِّر مسجد « كفياكنجي » وأحرقت المتاجر والدواوين ، وأجبرت قبائل « الفلاتة » على مغادرة الجنوب إلى دارفور ، وفي المقابل منع سكان دارفور وكردفان من دخول بحر الغزال وغيره من المناطق المقفولة ، وتحديد مناطق للرعي تقليلا من الاتصال الممكن حدوثه بين الرعاة العرب والجنوبيين [٢] . فأصبح الدخول إلى منطقة « راجا » مثلًا لا يتمّ إلا بجواز مرور يحمل إمضاء المفتش ، وكل من يضبط في المنطقة بدون تصريح دخول يعرض نفسه للمحاكمة والسجن والترحيل بعد قضاء المدة .

ووجّه مفتّش غرب بحر الغزال خطابا إلى بعض التجار بالمنطقة ، يلفت فيه نظرهم إلى وجود تجاوزات خطيرة ، تتمثل في عرضهم لكميّات كبيرة من

---

(١) محمد عمر بشير: مصدر سابق ـ ص١١١ .

(٢) انظر: أحمد عبد الرحيم نصر: الإدارة البريطانية والتبشير الإسلامي والمسيحي في جبال النوبة ١٩٤١/١٩٥٦ ، مجلّة الدراسات السودانية م٣/ع٢ يونيو ١٩٧٢ ص ٩١ .

الأزياء العربية ، مثل الجلاليب دائرية الرقبة والطواقي . ووجّه بصناعة قمصان قصيرة بها «ياقة» مفتوحة من الأمام مثل الأزياء الأوروبية ، بل فضلت الإدارة الاستعمارية أن يظل أهل الجنوب عراة كعادتهم البدائية إذا استحال إغراؤهم أو حملهم على اتخاذ الأزياء الأوربية . كما وجهت الإدارة البريطانية بمنع الختان والأسماء العربية [١] ومنع التزاوج بين الشماليين والجنوبيين ، وترحيل المدرسين والفنيين الشماليين ومنع الجنوبيين المسلمين من ممارسة شعائرهم الدينية علنا ، وطلبت من آباء بعثة « فيرونا » بناء مركز للإرساليات بالقرب من « راجا » ، ووضعت مصالح المعارف كل إمكانياتها لمحاربة الثقافة العربية الإسلامية وإيجاد ثقافة نصرانية بديلة ، خاصة أمام إقبال الوثنيين على الإسلام .

فزادت إعانات الحكومة المالية من ٧٦٠٥ جنيه عام ١٩٣٣ إلى ١٩٩٥٥ جنيه عام ١٩٣٧ . ثم عملت الحكومة على التوسّع في مجال التعليم الأوسط والمهني للتمكن من سد الفراغ الذي خلفه ترحيل الشماليين . إلا أن كل هذه الإجراءات مجتمعة لم تتقدّم بسياسات الحكومة على الوجه المطلوب مما اضطر الإدارة البريطانية سنة ١٩٤١ إلى إقامة وحدات قبلية مستقلة لتنفيذ مشروع الانفصال الكلي . ويبرز الدور الكبير الذي لعبته الإرساليات الأجنبية ، في معارضتها ترفيع أجور المعلمين والموظفين ، بقصد منع استقلالهم المادي واستغنائهم عن الكنيسة .

كانت بالجنوب حتى حدود سنة ١٩٣٦ ثلاث مديريّات هي: منقلا وبحر الغزال وأعالي النيل ، إلاّ أنّه في سنة ١٩٣٧ تم دمج مديريتي منقلا وبحر الغزال في مديرية واحدة هي الاستوائية ، والقصد من ذلك هو وضع المنطقة الجنوبية

---

(١) وقد وصف مفتش «راجا» سياسة الجنوب بأنها مفتعلة مضحكة ، لا يقدر أحد على مجاراتها بإخلاص وقلب سليم ، إنه ليس من المنطقي في شيء أن نحث الجنوبيين على استعمال أسمائهم القبلية الصحيحة والتخلي عن أسمائهم الأجنبية العربية ، في حين أننا نسمح للإرساليات بتنصيرهم وتسميتهم بأسماء أجنبية إيطالية (مدثر عبد الرحيم: مصدر سابق: ص ٢٣٨) .

تحت إشراف إدارة حكومية واحدة شبه مستقلة عن الخرطوم . وفي الحقيقة فإن هذه السياسة هي تطبيق عملي لفلسفة « اللورد لوجارد Lord Lugard » في حكم المستعمرات عن طريق « الإدارة الأهلية » ، أي زعماء العشائر والنظم القبلية . وقد أجيز سنة ١٩٢٢ قانون سلطات مشائخ القبائل الرحل ، ثم إنشاء محاكم لزعماء العشائر سنة ١٩٣١ مثل محاكم شيوخ القبائل الرحل . ولما صدر قانون المحاكم الأهلية لعام ١٩٣٢ الذي دعم نظام الإدارة الأهلية في مختلف أنحاء السودان ، استثنيت المديريات الاستوائية ومديرية أعالي النيل من أحكامه ، نظراً لعجز النظم القبلية فيها عن القيام بالمهام التي أنيطت برصيفاتها في المديريات الشمالية[١] . كما لم يوجد بالجنوب أي هيكل إداري قائم بذاته يمثّل سلطة الدولة الإدارية ، والسبب :

- عدم وجود الكفء الذي يتولى الوظائف .

- عدم وجود دورة اقتصادية وسياسية واجتماعية تستدعي إنشاء جهاز إداري مركزي أو فرعي ، لغلبة الطّابع البدائي على الحياة بالجنوب ، والذي يعتمد على ضرورات الحياة اليومية فقط ، بل إن مناطق داخلية جنوبية لم تعرف طريقها إلى السنن الإنسانية الأولية حتى الآن .

- حرص الإدارة الاستعمارية على إبقاء الجنوب منطقة عزل حضاري في وجه المد العربي الإسلامي نحو إفريقيا ، على حساب كم بشري هائل حكمت عليه بالتدمير التام ، وأن ما قامت به من إنشاء بعض المراكز التعليمية إنما هو لسد مداخل النّقد الموجّه للسياسات الاستعمارية ، ولتبرير اجتياح السودان تحت شعارات مقاومة التخلّف وإرساء القيم الحضارية ، ونشر الثقافة الإنسانية، والتستّر على دعم جهود الإرساليات التبشيرية التي قدمت في ظل الاستعمار ، لخدمة مصالحه بتوفير الموظفين المعمّدين لتنفيذ السياسات الاستعمارية .

---

(١) مدثر عبد الرحيم الطيب: سياسة الإدارة البريطانية والجمعيات التبشيرية المسيحية في مديريات السودان الجنوبية: مقالة ضمن كتاب: الإسلام في السودان ص ٢٤١ .

والملاحظ هو أن هذه السياسات لم تمر كما أريد لها ، برغم إخلاء الجنوب من المسلمين سودانيين ومصريّين وفلاّتة ، فقد عارض مؤتمر الخرجين بحدة سياسات الفصل ، ورفع في الغرض مذكرة إلى حكومة السودان عام ١٩٤٢م ، ممّا أدّى إلى تحوّل هام في سياسة الجنوب ، وكان من ثمارها إنشاء لجنة السّودنة سنة ١٩٤٦ ، التي أرسلت لجنة فرعية للاطلاع على أحوال الجنوب والبدء فعليا في السّودنة ، وتأكد للحكومة قدرة الحركة الوطنية على تصعيد النضال من أجل إلغاء سياسات الفصل ، بل جعلت منها عاملاً مدعِّما للوحدة الوطنية ، والتي عبرت عن نفسها عمليا في « مؤتمر جوبا ١٢ـ١٣ يناير ١٩٤٧ » ، حيث تقرّرت رغبة السودانيين الجنوبيين في الاتّحاد مع الشماليّين في سودان موحّد ، على أن يمثّل الجنوبيّون في الجمعية التشريعية المقترحة بأكثر من ثلاثة عشر عضوا .

ويعتبر مؤتمر « جوبا » إيذانا بفساد وفشل سياسة الفصل الاستعمارية ، التي وإن ألغيت قانونيا ، فإنّ آثارها مازالت باقية إلى اليوم . حيث تُعدّ مسألة الجنوب من أكبر المعوّقات التي تواجه الحكومات السودانية المتعاقبة منذ ١٩٥٦، وقد كانت السنوات الطويلة في ما بين ١٩١٩ و١٩٤٦ كافية لتعميق هوّة الخلاف بين شطري البلاد ، والذي تحول في فترة لاحقة إلى حرب تحرير ومطالبة بحق تقرير المصير . وفي كل الحقب التاريخية يبرز الدور الخطير الذي لعبه الاستعمار البريطاني ، برغم إنكار البعض وجود تلك السياسة أصلا ، كما اتضحت أكثر مهام الإرساليات الكنسية .

طبيعة الأزمة : الدين والإيديولوجية:

تميّز الجنوب السوداني بتنوّعه الديني والعرقي والثقافي ، ممّا جعل المواطنين الجنوبيين يختلفون في قبائلهم ولغاتهم وثقافاتهم ، وفي طريقة عيشهم . وعمليا فإنّه يمكن تقسيم التكوين الاجتماعي الجنوبي إلى ثلاث مجموعات رئيسية: المجموعة النيلية والنيليون الحاميون والمجموعة السودانية ، تتحدث كلها أكثر من خمسين لغة ، وتضم في كياناتها المجموعات التالية:

- النيليون: «الدنكا» و«النوير» و«الشّلك» و«الأنواك» .

- النيليون الحاميون: «مورلي» و«ديدنكا» و«بويا» و«تايوسا» و«لانوكا» .

- المجموعة السودانية: «الزنـداي» و«الفرافيـت» ، وهـي مجموعـات صـغيرة تضم «بلاندا» و«أنداكو» و«كريش» و«فوركي» و«بوباي» و«ينقو» .

إلى جانب هذه المجموعات الثلاث الرئيسية ، توجد قبائل أخرى تفرّعت نتيجة لامتداد هذه المجموعات أو بعضها ، وتضم قبائل «الباريا» و«مرتداري» و«نيانقوارا» و«فاجولو» و«مرورو» و«لولوبا» . كما أنّ لهذه القبائل الجنوبية إمدادات في دول الجوار ، وأهمّها قبيلة «الدنكا» التي تتميّز بامتداد قبلي كبير في كلّ من أثيوبيا وكينيا وأوغندا وزائير[١] .

تذرّعت السلطات الاستعمارية بما يمارسه تجّار الرقيق المسلمين الشماليين ، لذلك فكرت في سن قوانين المناطق المقفولة ، لمنع تجار العبيد من ممارسة هذه التجارة «الممنوعة» . وذلك يناقض حقائق التاريخ إذ بدأت تجارة الرقيق مع نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر ، وارتبطت بحركة الكشوفات الجغرافية التي تزعمها البرتغال والأسبان . فمارست البرتغال هذه التجارة وأقامت الحصون والمراكز التجارية في السواحل الغربية لقارة إفريقيا ، وتعاقدت مع أسبانيا وبريطانيا لاستيراد العبيد من إفريقيا للعمل في مزارع قصب السكر والتبغ والقطن في الممتلكات البريطانية وكارولينا الجنوبية ، وفي كوبا وهايتي حيث الممتلكات الإسبانية . ثم مارست هذه التجارة هولندا وفرنسا والدانمارك ، وقد تفوقت في ذلك بريطانيا التي أسّست شركات ضخمة تمتلك السفن والجيوش للاتجار في الرقيق كمصدر رزق مربح .

ولئن لم ينجح الخديوي إسماعيل وصمويل بيكر وغردون في إيقاف هذه

---

(١) أكوى دوال أكوى: الأبعاد التاريخية لمشكلة جنوب السودان ، جريدة الإنقاذ الوطني: ١٩ سبتمبر ١٩٩٥ ، ص ٣ .

التجارة ، فإنّ القبائل الجنوبية أدركت الموقف وتعاملت معه بحزم ، خاصّة في مناطق «الدنكا» التي قاومت أيّ تدخّل أجنبي في مناطقهم . كما ثارت «الدنكا أتوت» في «يرول» على الحكومة سنة ١٩٠٧ ، و«مورلي» سنة ١٩٠٨ ، وقبيلة «دنكا تويج» سنة ١٩١١ ، وقبيلة «الأنواك» سنة ١٩١٢ و١٩١٤ فقتلت جنود ومسؤول إنجليزي . وقتل «دنكا الياب» في بحر الغزال الحاكم الإداري الإنجليزي عام ١٩١٩ ، وفي عام ١٩٢٧ قتل «النوير» بأعالي النيل مفتّش المركز وأبيدت التعزيزات العسكرية التي أرسلت لإخماد الثورة عام ١٩٢٨ ، وفي عام ١٩٤١ طُعن حتى الموت مفتش بمناطق «لاونوير» .

إلا أن الإدارة البريطانية تُغيّب هذه الحقائق وتتستّر عليها ، لأنّها تطعن في مصداقيتها وتشكّك في شرعية وجودها أصلا ، إضافة إلى كشفها عن فشل سياستها الاستعمارية المرفوضة من الشماليين والجنوبيين على السواء . في حين تصوّر المراجع الأجنبية العرب بأنهم تجّار رقيق ، وقد تطوّرت هذه الذرائع لتصبح قضية اجتماعية بالغة التأثير ، غذت سياسات الإرساليات الكنسية الأجنبية القائمة على الابتزاز الديني والتوجيه التربوي عبر سياسة تعليمية مشوهة .

كان الجنوب مع نهاية الاستعمار في السودان وإعلان الاستقلال ، قد انقسم إلى مناطق نفوذ كنسي بمذاهبه المتعددة ، وارتبط التعليم فيه بحركة الإرساليات والمدارس التي تأسست في مناطق متفرقة منه . ولأهمية موضوع التعليم لاعتباره أداة فعّالة بين منظومة العوامل والمتغيرات الاجتماعية الأخرى في قضية الجنوب ، فقد ركّزت القوى الاستعمارية عليه ووجّهته ، بقصد تفريق السودانيين في تكوينهم الفكري والحضاري بين شماليين مسلمين وجنوبيين نصارى . ممّا تسبّب في كثير من مظاهر التفاوت وعدم المساواة ، متذرعة بأن الجيش العربي الإسلامي يسيطر على هذه المناطق ، ويتولى حكمها ويفرض سلطاته على سكانها الأصليين الأفارقة والنصارى ، ويحتكر لنفسه أسباب التقدم العلمي والرقي الحضاري ، ويحرم منها الشعوب المغلوبة على أمرها

بكافة القيود التي يكبلها بها . مما مكنه من تحسين ظروفه الاقتصادية ، وتقدم العنصر العربي الإسلامي المسيطر على حساب غيره من السكان الأصليّين الذين انتهوا إلى الحضيض .

يتناقض ما تعلنه الحكومة مع خياراتها التعليمية في الجنوب ، إذ أنّ المدارس التي فتحت فيه كانت أولية ، ممّا يقطع عن التلميذ طريق الترقي والانتقال الطبيعي إلى فصول عليا ، فضلا عن عدم وصوله إلى الجامعة إلا نادراً وعلى قدر الحاجة . ولما أرادت الحكومة الضغط على الإرساليات الأجنبية خوفا من تحرك وطني في الجنوب ، مارست سلطة الرأي العام والصحافة البريطانية ، ومراكز النفوذ ضغوطا على الحكومة كي تدخل الإرساليات الجنوب ، فتراجعت الحكومة عن مواقفها باتفاق يشترط على الإرساليات إنشاء مدارس إضافة للكنائس ، على أن تشمل هذه الإنشاءات المناطق التي يسكنها المسلمون . وبناء عليه قسم الجنوب بينها مما زاد الوضع تعقيداً . فأين تكمن الخطورة إذاً؟ . وبنظرنا فإنّ الإشكال يكمن في التالي:

ـ أن هذه الإرساليات كانت تُدرّس مختلف المعارف باللغة الإنجليزية ، في الوقت الذي كان التعليم بالشمال باللغة العربية . فكانت النتيجة أن وُجِد بالسودان مجتمعين مختلفين على أساس لغة التخاطب ، واعتُبِر ذلك أوّل خطوات التفرقة على أساس اللّغة .

ـ اشتراط الإرساليات على التلاميذ الذين يريدون الالتحاق بهذه المدارس مبدأ تغيير الدّين من الإسلام إلى النصرانية . ممّا حرم أبناء المسلمين بالجنوب من فرص التعليم المتاحة . وبذلك برزرت الفُرقة ثانية بين الجنوبيين أنفسهم على أساس الدين والتعليم ، مما انعكس هذا الإجراء على عدد المتعلمين من المسلمين والنصارى .

ـ لم تتّفق مؤسّسات الدّولة على سياسة محددة توجّه التعليم بالجنوب ، ولم تجتمع الإرساليات فيما بينها لوضع منهج موحّد برغم اتفاق القصد ، بل

تعمّدت بعض الإرساليات إحضار معلمين من يوغندا وكينيا للتدريس بمدارس الجنوب . فكان من النتائج الخطيرة غياب الحس الوطني والتربية الوطنية والمنهج المرتبط بالبيئة المحلية والقومية ، فكانت نتيجته ضعف الرابطة الوطنية ، وشعور باغتراب عن الوطن الأم ، ممّا تعذّرت معه إمكانية التواصل الثقافي الحضاري بين طرفي البلاد .

فمنعت إجراءات المناطق المقفولة ، وتحديد مساحة التحرّك تواصل الأشقاء ، كما أوجدت تلك الإشكالات اللّغوية الثقافية والدينية الحضارية قطيعة مستعصية . وقد زاد الهوّة اتّساعًا قرار ٢٥ يناير ١٩٣٠ الذي اتخذته إدارة الحكم الثنائي ، والقاضي بإنشاء الإدارة الأهلية ، الذي تُوزّع بموجبه السلطات على إدارة القبائل . فظهر هرم السلطة القبلي بالجنوب ، تمهيدا لإنشاء حكومة مستقلة ، تستمد أُسسها من الموروث الثقافي الإفريقي ومن العادات والتقاليد ومعتقدات القبائل الروحية ، مع منع صارم للمظهر الإسلامي .

أُعتبر ذلك التصرّف طعنة ثانية في مصداقية تعاطي بريطانيا مع قضايا السودان ، فاعتُبرت جزءا من المشكلة وطرفا في النزاع ، وليست باحثة عن حلّ لأزمة العلاقة بين الشمال والجنوب . خاصة بعد تبلور المشاعر الوطنية المعادية لها ، بدءا بدخول السلطان «علي دينار» ملك دارفور الحرب لصالح تركيا ، وانتهاء بتأليب القبائل العربية في كردفان لمناهضة الإنجليز ، باعتبار أن نصرة تركيا جهاد في سبيل الله ضد الكفار ، وقد تدعم ذلك بتطوّر الوعي السياسي بالشمال وارتقائه إلى مستوى التحدّي ، لتأثير النفوذ المصري في الطبقة المُسيَّسة ، مما أزعج الحكومة البريطانية ، خوفاً من اتساع نفوذ شريكها «الصوري» ، وبذلك قررت بريطانيا فصل الجنوب فعليا ، حسب الخطوات المعروضة سابقاً ، خوفاً من تسرُّب عدوى الاحتجاج والتمرّد إلى مستعمراتها في شرق إفريقيا: كينيا وأوغندا . . .

إلا أن خروج بريطانيا منهوكة القوى من الحرب العالمية الثانية عاجزة عن

دعم إدارة مستعمراتها ، جعلها تفكر عمليا في التخلّص من أعباء كثيرة ، وبذلك قرّرت في ١٩٤٦ التخلّص من آثار سياساتها السابقة بربط الجنوب السوداني بشماله في كيان واحد . مما آثار غضب بعض المثقفين الجنوبيين الذين اعتبروا أن المستعمرين البيض قد تخلّوا عنهم لصالح الشماليين ، وذلك استصحابًا لمواقف سابقة عندما رفض الإنجليز تعليم أبناء الجنوب وفرضوا عليهم العزلة ومنعوهم أسباب التحضر . وهم بذلك يشكلون حِملا ثقيلاً على الشمال ، لعمق الجرح الذي خلّفته الإدارة الاستعمارية ، والمتمثّل في التناقض الاجتماعي والثقافي والسياسي في البلاد . وبذلك أقرت بريطانيا ضمنيا بوحدة السودان وفشل سياساتها السابقة في فرض الانفصال .

تلك مقدّمات أردنا من خلالها الكشف عن طبيعة الأزمة التاريخية ، والتي تداعت أحداثها لتتجاوز حقبة تاريخية قديمة ، وتلقي بظلالها على تاريخ السودان المعاصر ، بل وأقدّر بحسب المعطيات الموضوعية أنّ الأزمة في طريقها إلى التعقّد ، برغم بوادر الانفراج التي تلوح في الأفق بين الحين والآخر . فتدويل الأزمة واتّخاذها محورا للضغط الدولي والابتزاز المقنن الذي تمارسه الشركات الكبرى ، هو الانعكاس الطبيعي للسياسة الخاطئة التي سلكتها الإدارة الاستعمارية . وللبرهنة على ذلك فإنّها قد تخلّت بسهولة عن حلفاء الأمس من الجنوبيين ، وسارعت لإنقاذ ماء وجهها نتيجة لعجزها عن إدارة مستعمراتها . لذلك من الطبيعي أن تبحث عن حلفاء جدد للتخلّص من تلك التركة الثقيلة ، ولن تجد ذلك إلاّ في التسليم بالأمر الواقع وهو توحّد الجنوب والشمال كما كان سابقا .

ومّما يمكن التنبيه عليه ونحن بصدد البحث في جذور الأزمة وما الذي يمكن أن يعالج المشكلة ، هو المعلومات التي اعتمدها الكثير من الباحثين ، أو تعاملت معها مراكز بحثية مختصّة بالشأن السوداني في جملتها غير موضوعية ، وفي أحيان كثيرة متحيزة ، إذ هدفها الرئيس توجيه السياسات الخارجية لتلك الدول وتشكيل الرأي العام بها في اتجاه معين . ومن ذلك على سبيل المثال: ندوة

«أديس أبابا: ١٩-٢٤ أغسطس ١٩٨٧» ، وملتقى «أمبو بأثيوبيا: ٤ -٧ فبراير ١٩٨٩» ، وندوة «برجن: ٢٣-٢٤ فبراير ١٩٨٩» ، ومؤتمر «القرن الإفريقي: السويد ١١-١٤ يونيو ١٩٩٠» ، وغيرها كثير من الندوات والمؤتمرات الكبرى ، والتي تحتاج إلى تمويل كبير .

وبنظرنا فإن البعد التاريخي للأزمة يجب أن يفهم في إطاره الاستعماري ، الذي فرضت حالته بريطانيا عبر سياسات توزيع مناطق النفوذ الدولي ، ومن خلال المناطق المقفولة ، والذي في ضوئه نشأت بعض التعريفات والتصوّرات ، فيما عُرِف بالإنتماء العربي الإسلامي للشمال ، والإنتماء الإفريقي النصراني للجنوب . وبذلك قامت سياسة الفصل على أسس عرقية إثنية ، تلحّفت الذريعة الدينية ، لاعتبارها أكثر حساسية في المحافل الدّولية ، وتجلب التعاطف الشعبي أفضل من أن يُعرض الإشكال في صيغته السياسية المحضة . وقد تجدّدت نفس التشكيات عند اندلاع النزاع المسلح وإعلان الانفصال سنة ١٩٥٥ ، فيما عرف لاحقا بإنقلاب توريت ، حيث برّرت جميع الفصائل الجنوبية ذلك بالاختلاف الديني .

وبتتبّعنا لطبيعة الأزمة ووثائق الفصائل الجنوبية ، وجدنا أنّ تلك المبرّرات متناقضة فيما بينها ، حيث جاء في كتاب رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان جون قرنق الذي عنوانه «جون قرنق يتحدث» ما محتواه: أن الحرب ليست بسبب الإسلام والعروبة في السودان . ويتّفق معه «بونا ملوال» في محاضرته التي ألقاها في أكتوبر ١٩٨٩ بمعهد «أوبسالا» بالسويد . كما أن هذه الحرب ليست بين العروبة والإفريقية وليست بين الإسلام والنصرانية ، وهو ما أكده ممثلو قرنق في مفاوضات «نيروبي» في ديسمبر ١٩٨٩ حيث اعتبروا أن الشريعة الإسلامية لم تكن أبداً سببا في اندلاع الحرب[١] .

---

(١) راجع حول التصريحات: مذكرة عوامل العروبة والإسلام في حرب جنوب السودان ، مكتبة المجلس الوطني الانتقالي ، مؤتمرات ، صندوق رقم ١٥ ، قطع عدد ٣٦ - ٣٩: ص١ .

وممّا يمكن ملاحظته هو أنّ الخيار الثقافي الذي انتهجته الإدارة البريطانية في تنشئة الجنوبيين وتأطيرهم وتشكيل وعي القيادة السياسية ، كان له الأثر الكبير في توجيه سياسة الحركة المسلحة في وقت متأخر ، والتي وجدت في العروبة والإسلام العدو الجديد الذي تخوض الحرب باسمه . ثمّ زادت هذه القناعات تعمقا على أيدي النخبة الجنوبية المعاصرة ممّن أطرها المعسكر الاشتراكي ، تحت شعار مناهضة الدكتاتورية التقليدية ، وانتصار الكادحين في العالم الثالث ، وقيام دولة البروليتاريا . فكان ذلك هو الإطار الإيديولوجي الحقيقي الذي عبّرت عنه الحركة الشعبية في وثائقها الرسمية ومواقفها السياسية ، حيث جاء في بيانها التأسيسي وقانونها الجزائي أن الحركة تتبنى الماركسية اللينينية ، وأنها تسعى لإقامة دولة اشتراكية في السودان .

فقد جاء في القوانين الثورية: « نهجنا المبادئ الاشتراكية من الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية لكلّ الشعب العامل في العالم وإزالة النظام الطبقي والممارسة البشعة في استغلال الإنسان للإنسان»[١] ، «إن حركة تحرير شعب السودان مقتنعة بتوجهها الاشتراكي ، وبرنامج حركة تحرير شعب السودان علمي ، سوف يتكون من الحل الصحيح للمسائل القومية والدينية في ظل السودان الاشتراكي الموحد ، وسوف يمنع القطر من أي تشتت وتفرق»[٢] ، «حركة تحرير الشعب السوداني (SPLM): يقصد بها الحركة الماركسية اللينينية التي تم إنشاؤها بموجب البند «٥ » من هذا القانون والتي ضمّنت أهدافها وسياساتها من المنفستو (البيان) وبرنامج العمل الصادرين في يوليو ١٩٨٣» .

كما تمثّل أثيوبيا الاشتراكية العمق الاستراتيجي لانطلاق الحركة المسلّحة ،

---

(١) حركة تحرير شعب السودان: القوانين الثورية ، شروط الإجراءات التأديبية لمسلك ثورة الشعب ، التشريع الأول ١٩٨٣ الديباجة ،ص١

(٢) ورقة تحت عنوان: سري للغاية: الحركة الشعبية لتحرير السودان: الخلفية والبيان ، خلفية مسألة جنوب السودان: ص٨ ، مكتبة المجلس الوطني الانتقالي ، مؤتمرات ، صندوق رقم ١٥ ، قطع عدد٣٦-٣٩ .

فوفّرت لها الدعم عن طريق المعسكر الاشتراكي ، وفتحت للحركة مكتبا في العاصمة «أديس أبابا» وإذاعة رسمية ، وسمحت لها بإقامة معسكرات لتدريب الشباب الجنوبي ، كما أرسلت الحركة آلاف الشباب من أبناء الأقاليم الجنوبية إلى كل من «كوبا» و«نيكارغوا» و«كوريا الشمالية» و«ألمانيا الشرقية» لتلقي التدريب العسكري هناك . هذا إلى جانب تمتّعها بتمثيل رسمي في مؤتمرات الحزب الشيوعي السوفيتي ، وعلاقاتها المتطورة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي ، على مستوى الزيارات والدعم السياسي والعسكري .

وبانهيار المنظومة الاشتراكية وتفتّت المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي ، وبانتهاء الحرب الباردة لغياب ثنائية الاستقطاب الدولي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، بدأت التيارات الشيوعية في تغيير الولاء لصالح الواقع الأمريكي ، الذي اتجه بها نحو اقتصاد السوق والخيار الليبرالي . كما أن الحركات الهامشية التي اتُخذت لسنوات طويلة مطية لتمرير سياسات خارجية باسم الكادحين والطبقة المسحوقة ، وجدت نفسها بصفة آلية منتظمة في فيلق العملاء الجدد ، الذين أصبحوا يعملون لصالح الإدارة الأمريكية ، إمّا في الجوسسة الاقتصادية أو غيرها من مظاهر السياسة الاستعمارية الجديدة . وهو نفس الفخّ الذي وقعت فيه الحركة الشعبية لتحرير السودان ، فانتقلت بذلك من الشرعية الثورية «لتحرير الخرطوم من النظام العربي البرجوازي الزائف»[1] ، إلى أداة استعمارية طيّعة لمواصلة أزمة الجنوب تحت لافتة جديدة ، لتشديد الخناق على الحكومة السودانية واجبارها على التسليم بالأمر الواقع وهو القبول بمبدأ الاستقلال وحق تقرير المصير ، برغم تناقض هذا مع التصريح المعلن في جولات المفاوضات واللقاءات الدورية التي تمّت بين الحركة الشعبية والحكومات المتعاقبة . وفي تصوّرنا أنّ لذلك مبرّرات ، منها:

- أن الأحزاب الشمالية تاريخياً لم تلتفت بصفة جادة إلى معضلة الجنوب ،

---

(١) شروط الإجراءات التأديبية لمسلك ثورة الشعب - ص١ .

وقد تعاملت معها بصفة «انتهازية» خدمة لمصالحها الحزبية الضيّقة فقط .

- أن الحكومات السابقة لم تكن تمتلك زمام المبادرة بصفة جادة ، وذلك لارتهانها في قراراتها ، وإن تحركت فبشكل مرتجل . ومثال ذلك مؤتمر «أديس أبابا» الذي لم يدم طويلاً حتى انقلب الرفاق الجنوبيون إلى أعداء . علمًا بأنّ الكنيسة الكاثوليكية غذّت ذلك الصراع المحموم ، وورّطت الجنوبيين في الكثير من المواقف العدائية .

- أن حركة التمرد لا تمثل أي طرف وطني جنوبي ، وذلك لتضارب المصالح القبلية على مستوى القيادة العسكرية للحركة ، ممّا يسهم بين الحين والآخر في انسلاخ الفصائل ، وظهور مجموعات مسلّحة جديدة . وسببه بحسب رأينا اختلال ميزان القوى على مستوى التمثيل القيادي لمختلف التكوينات القبلية والعرقية ، ولطبيعة الشخصية المحورية المتفرّدة لقائدها جون قرنق ، الذي يرى نفسه الزعيم الإفريقي المعاصر ، والقائد الأممي المعبّر عن صوت الأحرار . ولربّما كانت تلك الصفة وذلك الحلم من أسباب اغتياله ، لتعارض ذلك مع حلم يوري مسيفيني حليفه التقليدي .

- أنّ حركة التمرّد لا تمتلك حرية الاختيار وتحمّل تبعاته ، بحكم أنّها تمثّل خيارات دولية متناقضة ، وهو ما نلاحظه في مختلف جولات الحوار التي جمعتها حكومة ثورة الإنقاذ الوطني منذ سنة ١٩٨٩ إلى محادثات «نفاشا» بكينيا سنة ٢٠٠٤ .

- تناقض توجّهات قيادة المعارضة الجنوبية المدعومة من معارضة الشمال الموجودة بالمهجر ، مع التوجّه الحضاري للدولة الحديثة بالسودان .

- أن حركة التمرّد هي امتداد طبيعي للسياسة الاستعمارية القديمة ، القائمة على فصل الجنوب بمبرّر ديني وعرقي ، وهو ما نلاحظه من خلال اضطراب تصريحات زعماء المعارضة ، التي انقسمت على نفسها إلى أكثر من فصيل ، بحثاً عن الزعامة ، ولاقتسام الإرث الموعود . فقد تمرّد «وليم نون» على الحركة

وشكل حركته ، ثم تمرد «كربينو كوانجين بول» وشكل حركته ، ثم تمرد «الفرد قوري» وشكل حركته ، ثم تمرد «رياك مشار» و«لام أكول» وشكلا جناح الناصر ، ثم تمرد «لام أكول» على «مشار» و«قرنق» وشكل حركته ، ثم بدأت حركة تصفية القيادة التاريخية التي انفصلت عن «جون قرنق» أمثال: «صمويل فاي توت» و«أكوت أتيم» وذلك بتوصية من النظام الأثيوبي لينفرد «قرنق» بقيادة الحركة الانفصالية وفرض خياراته ، مع العلم أنّه تدخّل في أكثر من مناسبة لإعاقة الحوار المباشر مع الحكومة .

ويُستنتج ممّا سبق: أن حرب جنوب السودان برغم انطلاقتها الأيديولوجية الماركسية إلا أنه تجمعت حولها مصالح كثيرة متنافرة ، يجمع بينها عداوة العرب والمسلمين . ولذلك استطاعت أجهزة الإعلام الصهيونية والعالمية المعادية للعروبة والإسلام أن تُقنِع أقرب الناس إلى السودان ، أن الحرب ذات طبيعة دينية عرقية تستهدف الأفارقة والنصارى ، وهي نفس المبرّرات التي اعتمدتها مؤسسات الأمم الخاضعة لقوى الاستقطاب الدولي ، لتحميل الدولة السودانية مسؤولية الحرب وما انجر عنها من ويلات الأمراض والمجاعة والجهل ، كما اعتمد عليها بعض المراقبين الدوليين مثل «كاسبر بيرو» و« البارونة كوكس» في إعداد تقارير حقوق الإنسان والحريات العامة بالسودان .

كان ذلك سببا في عرقلة أغلب محاولات البحث عن صيغة للوفاق الوطني بتذكير الجنوبي دائماً: أنه مضطهد من قبل الشمالي ، وأنّه مهما تمتّع بجهود نضاله فإنه لن يتجاوز في تحصيل حقوقه مبدأ الرجوع إلى البلاد وإعادة التوطين في مناطق نائية معزولة عن العمل والحركة . ممّا عرقل إلى حدّ ما تفعيل أغلب توصيات المؤتمرات الوطنية الداعية للسلام أو مؤتمرات حوار الأديان ، وذلك لعدم توفّر الأرضية المناسبة لتنفيذ ما يمكن أن يقال محلّ اتّفاق بين أطراف النزاع[1] .

---

(١) لمزيد من التفاصيل الدقيقة يمكن الرجوع إلى كتاب محمّد الأمين خليفة: خطى السلام خلال عهد الإنقاذ ، مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ، طبعة ٣/ ٢٠٠٥ ، خلال عرضه لمواقف حركة التمرّد وخاصّة العناصر الشمالية مثل: منصور خالد ومحمد سعيد بازرعة وعبد=

وفي تقديري الشخصي أنّ تلك الوضعية أقنعت وفد الحكومة بضرورة تعديد واجهات البحث عن السلام والمصالحة ، خاصّة أمام معاناة الجنوبيين قبل الشماليين من ويلات الحرب ، وكذلك نتيجة للقهر المسلّط عليهم من حركة التمرّد ، التي كانت تقوم بالتصفيات الجسدية لخصومها وتسجن المعارضين وتصادر ممتلكات المواطنين . وهو ما نلحظه في كلّ مداخلات رئيس وفد حكومة الإنقاذ الوطني محمّد الأمين خليفة[١] ، في جولة المفاوضات الأولى التي جرت بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا ، ومن ذلك قوله:» . . .لا بدّ أن نفكّر في إخواننا الذين تطحنهم الحرب ، لا بدّ أن نفكّر في إخواننا الذين يعيشون في الخنادق»[٢] . ممّا حتّم قناعة التأسيس لمشروع السلام من الداخل ، والذي تبنته حكومة الإنقاذ الوطني فعليا ومضت في تنفيذه عملياً على النحو التالي:

- المؤتمر الوطني الأول للحوار حول قضايا السلام : سبتمبر - أكتوبر ١٩٨٩ .

= الحميد عباس وياسر سعيد عرمان ، ص ٣٥ وما بعدها . وكذلك استنتاجات الكاتب ص ٥٣ وما بعدها .

(١) هو محمّد الأمين خليفة ، من مواليد قرية أرمل ريفي النهود «ولاية غرب كردفان» . درس المرحلة الأولى والمتوسّطة بولاية شمال كردفان ، والثانوية بالخرطوم ، ثم التحق بكلية الآداب جامعة الخرطوم . لم يكمل دراساته الأدبية بل التحق بالكلية الحربية السودانية ثم مدرسة الإشارة بالولايات المتحدة الأمريكية . . . ، عضو مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني ورئيس دائرة السلام والعلاقات الخارجية بها ، ورئيس وفد الحكومة في مفاوضات السلام مع حركة التمرّد ، ثم رئيس المجلس الوطني الانتقالي (١٩٩٢/١٩٩٦) ، فالأمين العام للمجلس الأعلى للسلام (١٩٩٦/١٩٩٧) ، فوزير رئاسة مجلس الوزراء الأسبق (١٩٩٨/١٩٩٩) . أزيح محمد الأمين خليفة إثر خلافات داخل الحركة الإسلامية الحاكمة ومناصرته للدكتور حسن عبد الله الترابي . بقي مدّة في السجن ثم الإقامة الجبرية . بدأ في تدوين مسيرة السلام السودانية لاعتباره شاهد المرحلة ، لذلك يعدّ كتابه: خطى السلام خلال عهد الإنقاذ (أديس أبابا ٨٩- نيفاشا ٢٠٠٥) من أهمّ البحوث .

(٢) محمّد الأمين خليفة: خطى السلام خلال عهد الإنقاذ ، ص ٣٢ .

- المؤتمر الوطني الثاني للحوار حول قضايا السلام: فبراير ١٩٩٠ .

- سمنار تنوير القيادات العمالية بنتائج مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام٦-٧ مايو ١٩٩٠ .

- تكوين منبر السلام الإسلامي – المسيحي للاهتمام بقضايا العائدين سنة ١٩٩١ .

- تمت في يناير ١٩٩٣ جملة اتفاقات بين السودان والمنظمات غير الحكومية (NGOS) .

- انعقد في أغسطس ١٩٩٣ في «فاشودة» أول اجتماع بين الحكومة والفصيل المتحد من حركة التمرد .

- تكثيف الحكومة وولاة الجنوب العشرة محاولاتهم عبر رعاية المتضررين .

- انعقد مؤتمران لحوار الأديان بالسودان: أبريل ١٩٩٣ وأكتوبر ١٩٩٤ .

- ملتقى « جوبا » السياسي لقوى السلام: ١٦ مايو ١١٩٩٤ .

---

(١) يعتبر هذا الملتقى من أهم آليات تحقيق السلام من الداخل . فقد تأسّس على إثره «المجلس الأعلى للسلام» وهو مجلس مختصّ بقضايا السلام ، كما كان له الأثر البيّن في تغيير موقف الكثير من فصائل التمرّد التي أعلنت خروجها عن خطّ الحرب وعقدت اتفاقيات سلام مع الحكومة أو تحوّلت إلى خيار العمل السياسي السلمي من الداخل . ويوثّق محمّد الأمين خليفة ذلك بقوله: «وتواصلت مسيرة السلام مع أبناء بور الذين أنشأوا عام ١٩٩٤ م تنظيما خاصا لمجابهة تعديات قرنق على أرواح قادة المنطقة مثال القاضي مارتن ماجير الذي لقي حتفه على يد قوات قرنق في سبتمبر ١٩٩٣ م . كما تم الاتصال بقوات قرنق في منطقة فاريانق للتوقيع على اتفاق سلام لتأمين المنطقة ، وتسليمها للقوات المسلحة في مارس عام ١٩٩٤ م . وقد تواصلت جهود السلام من الداخل بإنسلاخ أبناء الناصر عن قرنق في يونيو ١٩٩٤ م لإزهاقه أرواح المواطنين أثناء وجود قواته في المنطقة ، تلاه إنضمام بعض قادة الحركة من أبناء الأنواك للسلام من الداخل في سبتمبر ١٩٩٤ بقيادة سيمون موري – عضو المجلس الوطني - ، وقد قتلت مجموعة قرنق بعضا منهم أمثال «بول أنادي – ممثل الحركة السابق بأمريكا – وحسن =

- ملتقى الشباب من أجل السلام والتنمية: نوفمبر ١٩٩٤ .

- الدورة التأهيلية الأولى لشباب المسلمين والمسيحيين: أبريل ١٩٩٥ .

- إقرار النظام الفيدرالي وتوزيع السلطة بين المركز والولايات وتمليك السلطة للجماهير .

- اعتماد النظام السياسي كإطار فريد لتحقيق المشاركة في السلطة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية . وبذلك انعقد المؤتمر الوطني لنظام السودان السياسي : يناير ١٩٩٦ .

- حل مشاكل التباين الثقافي والديني والعرقي والجهوي بكل أبعاده .

- توحيد الجبهة الداخلية الجنوبية للمحافظة على وحدة البلاد وإضعاف التمرد .

- إعلان ميثاق السودان: يناير ١٩٩٦ .

- اجتماع الحكومة مع قيادات الكنائس السودانية لبحث كيفية إعلان ميثاق ينظم علاقة الكنيسة بالدولة تحت إشراف وزير التخطيط الاجتماعي: يناير ١٩٩٦ .

- توقيع اتفاق تاريخي بين الحكومة الوطنية وفصيل من حركة التمرد بقيادة «رياك مشار» و«كربينو كونجين بول»: الخرطوم ١٠ أبريل ١١٩٩٦ .

= قوري ، وآدم قوري – أعضاء المجلس الأعلى للسلام» ، خطى السلام خلال عهد الإنقاذ ، ص ٢٠ وما بعدها .

(١) تعتبر هذه الاتفاقية من أهم ما توصّلت إليه الديبلوماسية السودانية ، ويؤرّخ محمد الأمين خليفة لذلك بقوله:» . . .وأعقب ذلك تبادل الزيارات من وإلى الخرطوم سرا وعلانية ، وجرى حوار هادئ بين أبناء الأسرة الواحدة ، والوطن الواحد ، على أسس ومبادئ عامة ، وسياسات واضحة ، فكان الميثاق السياسي في ١٠ أبريل ١٩٩٦ م الذي وقّع عليه كل من د . رياك مشار رئيس حركة استقلال جنوب السودان ، وكاربينو كوانين قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان منطقة بحر الغزال ، ووجد الميثاق تأييدًا كبيرًا على الصعيد الداخلي =

تداعيات أزمة الجنوب:

المشهد الأوّل: أحزاب الشمال وأزمة الجنوب:

ألقت أزمة الجنوب بظلالها على الواقع السوداني ، فتأثّرت بذلك أجهزة الدّولة ومؤسّساتها ، وكذلك الأحزاب السياسية الأيديولوجية والطائفية ، وعلى قاعدة المبادئ الوطنية وقع الفرز والتصنيف . وبقدر ما كانت أزمة الجنوب حقيقة تفرض نفسها على الواقع السياسي السوداني ، بكلّ تفاصيل فسيفسائه ، فإن خطأ السياسيين الشماليين في مرحلة التفاوض لنيل الاستقلال ، يكمن في التجاهل الكبير لطبيعة الوضع المتفجر بالجنوب ، وانشغالهم بالصراع الحزبي ، والتنافس على السلطة عن أخطر الأزمات الوطنية ، تعرفها إفريقيا .

إذ كانت وحدة وادي النيل عند الطبقة السياسية التقليدية الشمالية تعني النيل الذي يبدأ من الخرطوم وينتهي عند المصب بالإسكندرية ، ولم يكن قادة الأحزاب بالشمال يومها ينظرون جنوباً ، ومن ثم مضى وفد المفاوضات لنيل الاستقلال وقد خلا من أي عنصر جنوبي . وما يزال غياب الشخصية الجنوبية عن مفاوضات القاهرة لحسم أهم قضايا الوطن (الاستقلال) محل ريبة

= والخارجي ، ممّا أدى لانضمام مجموعات مقدرة ومؤثرة . داخليا فقد وقع وفد الشلك بقيادة جيمس أوطو على الوثيقة دعما للميثاق السياسي في الخامس عشر من مايو ١٩٩٦م بحضور رث الشلك ، كما وقع د . توفولس أوشانق قائد مجموعة قوة دفاع الاستوائية على الوثيقة دعما للميثاق السياسي في الخامس والعشرين من مايو ١٩٩٦٦ م ، وإنضم للميثاق السياسي أبناء بور بقيادة السيد الرائد » م « أروك طون أروك ، وكذلك وقع على الميثاق السياسي قائد المجموعة المستقلة كواج مكوي ، وقادة آخرون من منطقة أويل ، وإنضم للميثاق الوزير السابق صمويل أرو ، والحاكم السابق لأعالي النيل دنيال كوت ماثيوس ، وآخرون . وكانت المؤازرة الكبرى بانسلاخ اللّجنة المركزية للحركة الشعبية – قطاع جبال النوبة – بقيادة محمد هارون كافي ، وقائد قوة دفاع السودان الحديث يونس دومي كالو ، وانضمت للميثاق قيادات ميدانية لم يأتوا للخرطوم بل بقوا مع قواعدهم ، وحرروا مواثيق مع القيادات المحلية ، والعسكرية هناك . خطى السلام خلال عهد الإنقاذ ، ٢١ وما بعدها .

واستنكار في الجنوب . وقد ألقى ذلك بظلاله تقريبا في كلّ جولات الحوار ، وأنّ الذي أظهره وفد حركة التمرّد للتفاوض مع الحكومة من رفض حصر الإشكال في قضية الجنوب ، وتقديم تصوّر للأزمة يربط بين المقاومة المسلّحة بالجنوب والمعارضة السياسية بالشمال ، إنّما في تصوّرنا لخلط الأوراق وبعثرة جدول وفد الحكومة وتشتيت جهوده في التفاوض . وهو ما نجحت فيه الفصائل إلى حدّ ما .

ورغم الصدمة التي تلقاها الساسة في الشمال من «تمرّد توريت» ، فقد واصلوا سياسة الخداع وبذل الوعد للجنوبيين (بالحكم الفيدرالي) ، والذي ظل أملاً يراود الجنوب ، في حين لم يدرج خيار الحكم الفيدرالي في برنامج أي حزب سياسي سوداني شمالي إلا عام ١٩٨٦ ، عندما تبنته الجبهة الإسلامية القومية . ففي حين فرّخت الأحزاب الجنوبية المعارضة في الغابة أو داخل حدود الدول الأفريقية المجاورة (جبهة الجنوب ، النيل ، الأحرار ، الجنوب الديمقراطي ، الوحدة ، السلام ، الاشتراكي الديمقراطي ، رابطة المسيحيين السودانيين ، الاتحاد السوداني الإفريقي الوطني بجنوب السودان ، والذي تحوّل في ١٩٦٣ إلى حزب سانتو)[١] ، بقيت الأحزاب الشمالية تتقاسم ثروة البلاد ، ولا تلتفت جنوباً إلا على صوت رصاص التمرد الذي بدأ يحاصر أطراف الخرطوم ، أو على أفواج جثث الجرحى التي تنقل إلى مستشفيات العاصمة القومية[٢] .

لقد وقع تصدّع خطير في الجبهة الداخلية السودانية التي تعاني من انعدام الثقة ومهدّدة بالتفكك . وذلك في الحقيقة بمباركة مختلف التيارات السياسية الطائفية والقبلية ، ولم تنتبه إلى حقيقة الوضع الذي ينذر بمستقبل أكثر غموضاً ، بل ولم تكن قادرة حتى على فهم الواقع السياسي لعجزها عن الفهم والتفكير ،

---

(١) انظر إسماعي الحاج موسى: تجربة السودان في التعبير عن التنوع الديني في الحياة السياسية: ورقة ضمن حوار الأديان ، الخرطوم١٩٩٤ .

(٢) انظر المحبوب عبد السلام: فصول في حريق الجنوب السوداني: ص٣١ وما بعدها .

في ظل متغيرات دولية ، وعلى مشارف دورة تاريخية جديدة تؤسّس فيها القوى الاستعمارية لمفاهيم بديلة قائمة على هيمنة القوّة وإلغاء الآخر . لذلك لم يوجد يومها من بين النخبة السياسية السودانية المتنفّذة من هو قادر فعلا على تأسيس مفاهيم ثقافية تُعتمد في مواصلة الصراع السياسي الحضاري الذي بدأ يأخذ شكلا مغايرًا للمألوف .

وإضافة لما سبق ذِكره من الدور الخطير الذي لعبته الكنيسة بالتعاون مع الإدارة الاستعمارية ، والمتمثّل في إحداثها هوة عميقة بين جنوب البلاد وشمالها من خلال برامجها التعليمية المؤسّسة على العنصرية العرقية والدينية ، فإنّ الحكمة قد خانت المثقّف الشمالي ، فلم يلتفت ناحية الجنوب للبحث عن نقاط مشتركة لإزالة مخلفات الاستعمار ، «وهكذا ظل المثقف الشمالي منذ أن عرف الثقافة يتفاعل مع الشرق أوسطياً باتجاه مصر والعالم العربي والمثقف الجنوبي يتجه تلقاء أوغندا وتنزانيا ويتفاعل إفريقياً . ويظل الشمال والجنوب السوداني هو الحوار المفقود ، لأن الأرضية الثقافية المشتركة هي البند الثقافي الغائب»[١] . ولخّص حسن عبد الله الترابي[٢] طبيعة المشكلة بقوله:» إن المشكلة في الأساس

(١) نفس المصدر السابق: ص٤٧ .

(٢) مفكر وسياسي وزعيم روحي ، ولد عام ١٩٣٢ بمنطقة ولد الترابي ، تلقى عن والده علوم اللغة العربية والفقه ، وله إطلاعات شتى في التراث الإسلامي ، وأدب العربية القديمة وأصول الأحكام ، وفقه المذاهب وعلوم القرآن وتفاسيره ، حفظ القرآن ببضع قراءات ، عمل محاضراً ثم عميداً لكلية الآداب بجامعة الخرطوم ، يتكلم ويكتب الإنجليزية والفرنسية ويقرأ الألمانية ، عمل نائباً عاماً ووزيراً للعدل . قاد الحركة الإسلامية في السودان منذ الستينات ويشهد له الإسلاميون في السودان وخارجه بالفضل في نهضة الحركة السودانية تأصيلاً وتنظيماً وممارسة . الأمين العام لجبهة الميثاق ١٩٦٤-١٩٦٩م . والجبهة الإسلامية القومية ١٩٨٥-١٩٨٩ . الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي منذ ١٩٩١م حتى الآن . وثيق العلاقة بالحركات الإسلامية وعضواً في هيئات إسلامية محلية ودولية ، تعرض في سياق العمل الإسلامي للحبس التحفظي لفترات عديدة . باحث في الشؤون القانونية والدستورية بالسودان وقدم استشارات دستورية لبعض الدول الإسلامية . نشرت له جملة من الكتب والمطبوعات في قضايا الدين والعبادة والمرأة والمجتمع والتجديد والدستور والحكم وقضايا إسلامية شتى . =

هي مشكلة غياب الحكم الدستوري ، لذا فإن حل مشكلة الجنوب يكمن في حل مشكلة الشمال ، ويكمن الاثنان معاً في زوال الحكم العسكري الحالي»[1] .

اتسم العمل الحزبي السوداني إلى وقت قريب بطابع تقليدي ، لا يرى في مشكلة الجنوب أي بعد دولي يستهدف مستقبل الأمة ، منطلقا من الجنوب لعزله حضارياً ، وتوفير حماية طبيعية لإفريقيا ضدّ المدّ الإسلامي ، بل تعامل مع الأزمة وكأنها قدر تاريخي غير قابل للتجاوز . لذلك فإن أغلب وساطات السلام ومحاولات البحث عن وفاق وطني كانت بمبادرات شعبية سودانية غير رسمية ، أو مبادرات أجنبية من بعض المعاهد الأكاديمية ، أو الشخصيات السياسية المعروفة دوليا ، وقد عُقد أغلبها في إمّا في أوروبا أو بدول الجوار أو في عواصم عربية ، وبدعم من مراكز الدراسات الاستراتيجية العالمية ، المستفيد الوحيد من هذه المبادرات . ويمكن تحديد أبرز المعالجات الحزبية لقضية الجنوب في المبادرات التالية:

- مؤتمر المائدة المستديرة: أول مؤتمر توضع فيه المشكلة في اهتمام يوازي حجمها .
- إعلان كوكادام: ٢٤ مارس ١٩٨٦م .
- مبادرة رئيس حزب الأمة .
- مبادرة الجبهة الإسلامية القومية: يناير ١٩٨٧م .

= تعرض سنة ١٩٩٣م لمحاولة اغتيال بكندا ، يلعب دوراً فاعلاً في بناء مؤسسات الدولة الإسلامية بالسودان . وقد أزيح منذ ٢٠٠١م عن المسرح السياسي السوداني ، ليوضع لاحقا تحت الإقامة الجبرية بعد إخلاء سبيله قضائيا ، وفي شهر آذار / مارس ٢٠٠٤م أعيد اعتقاله بتهمة التخطيط لانقلاب على النظام السياسي القائم ، وبعد سنة تمّ الإفراج عنه وعاد مجددا للواجهة السياسية ، كما صدرت له مؤلّفات عديدة كتبها في السجن والإقامة الجبرية ، أبرزها: التفسير التوحيدي .

(١) نفس المصدر السابق:ص٥١ .

- ندوة معهد دور ويلسون بواشنطون: فبراير ١٩٨٧م .

- ندوة أديس أبابا للسلام: نضال من أجل السلام والديمقراطية: ١٩-٢٤ أغسطس ١٩٨٧م .

- مبادرة الأحزاب الإفريقية: سبتمبر ١٩٨٧م .

- ندوة هراري: نوفمبر ١٩٨٧م .

- ندوة أديس أبابا للسلام . ٥-٧ يوليو ١٩٨٨م .

- مبادرة السلام السودانية: أديس أبابا: نوفمبر ١٩٨٨م .

- ملتقى أمبو عن السودان: قضاياه الراهنة واستشراف مستقبله: أمبو ، أثيوبيا: ٤-٧ فبراير ١٩٨٩م .

- ندوة برجن حول إدارة الأزمة في السودان: ٢٣-٢٤ فبراير ١٩٨٩م ، وهي تأتي من حيث الأهمية بعد مبادرة الحركة الإسلامية السودانية ، نسبة للموضوعات التي نوقشت ، وعددية المشاركين ونوعيتهم . وقد قُدِّمت في الندوة ورقات أساسية وأخرى ثانوية لإثراء النقاش واكتمال التعرّف على مختلف وجهات النظر ، مثل:

- إدارة الأزمة في السودان ، نماذج بديلة للعمل: عبد الغفار محمد أحمد .

- الذي لا يقال هو الذي يفرق: فرانسيس مادينق دينق .

أما عن الورقات الأساسية فهي:

- المليشيات القبلية والجيش ، الحركة الشعبية لتحرير السودان والدولة السودانية ، نبيذ جديد في قناني قديمة: محمد عبد الرحيم محمد صالح .

- حول السودان الجديد: إدارة الإعلام للحركة الشعبية لتحرير السودان ، الجيش الشعبي لتحرير السودان .

- من أجل نظام جديد للحكم في السودان: أحمد إبراهيم دريج .

- استعراض لمجهودات السلام منذ أبريل ١٩٨٥م : حماد عمر بقادي[١] .

ومن أهم تلك المعالجات الحزبية التي أشرنا إليها مبادرات الحركة الإسلامية السودانية تجاه قضية الجنوب ، والتي ضمّنتها ورقات العمل التي شاركت بها في مختلف المؤتمرات واللقاءات الوطنية . والتي منها:

- أجاز مؤتمر الجبهة تضمين فقرة في الدستور تتيح لغير المسلم عضويته بالجبهة الإسلامية .

- فتحت المجال واسعا للرأي العام السياسي الجنوبي في صحيفتها (الراية)حتى المعارضين لسياستها .

- غطّت كل السودان لتأسيس الجبهة عبر المؤتمرات الشعبية .

- عقدت مؤتمرها الخامس بمديرية (الاستوائية) في قلب مدينة (جوبا) .

- مخاطبة حسن عبد الله الترابي جماهير «واو» في فبراير ١٩٨٦م عقب انتفاضة فبراير ١٩٨٥م ، في وقت عجز فيه أي مسؤول حكومي أو قيادي حزبي عن مجرد زيارة الجنوب . هذا وقد سبق أن اختارت الأحزاب الشمالية الترابي في مؤتمر المائدة المستدير سنة ١٩٦٥م لصياغة مقترحها الذي يمثل رأيها في حل الأزمة ، مما أهّله لأن يلعب أكثر من دور وفاقي في أغلب المبادرات اللاحقة .

- يعتبر ميثاق السودان الذي تقدمت به الجبهة الإسلامية القومية [*] أهم

---

(١) للتوسع راجع: إدارة الأزمة في السودان- مداولات ندوة برجن٢٣-٢٤ فبراير١٩٨٩ ، أعدها للنشر: عبد الغفار محمد أحمد-قونار سوربو مركز دراسات التنمية جامعة برجن - أبريل ١٩٨٩- دار جامعة الخرطوم للنشر .

(*) قال عنه الترابي بأنه: تزيلًا لمعاني العدل الإسلامي على الواقع السوداني: فقد صيغ من هدي الشريعة في حريه الاعتقاد والعبادة وفي البر والقسط والتسامح وفي خيار الحكم بين الناس عدلًا بشرعنا أو الإعراض السمح الذي يحيلهم إلى شرائعهم وصيغ من سنة الرسول ﷺ في اللامركزية والتفويض إلى مختلف الطوائف في سياق وحدة دولة المدينة وصيغ من المصالح من=

وثيقة تاريخية عملية اجتمع حولها الفرقاء السياسيون نقاشا واقتراحا وإثراء لمحتواها ، وقد نصّت على مقاصد كثيرة جعلت منها ورقة مرشحة لأن تكون برنامجا عمليا مستقبليا في اتجاه الوفاق الوطني ، الذي لم تتّضح معالمه إلاّ بعد ١٩٨٩ في إطار التوجّه الجديد لحكومة الإنقاذ الوطني .

ارتبطت اجتهادات حسن الترابي بالتراث الفقهي الإسلامي وبفقه السيرة النبوية . فهو يستند إلى أوضاع دولة المدينة ، التي عاشت في ظلها أقلية غير مسلمة من اليهود والنصارى ، تمتّعوا بالاستقلالية المطلقة في قضاياهم الخاصّة ، فسكان المدينة «سلمهم واحد وحربهم واحدة» . كما أن الترابي لم يجب بالنفي أو المنع عن سؤال لأحد الطلبة الجنوبيّين حول إمكانية ترشح نصراني لرئاسة الجمهورية بل قال: «في إطار دولة أغلبية مواطنيها من المسلمين ، يمكنك أن تصبح رئيس الجمهورية متى ما اقتنعت برأي الأغلبية وتحولت إلى الإسلام ، أو إذا استطعت أن تقنع الأغلبية المسلمة بالتحول إلى المسيحية فتصبح عندئذ الأغلبية معك» .

المشهد الثاني: الدولة وأزمة الجنوب:

تعدّدت معالجات أزمة السودان فكان منها الرسمي ومنها الشعبي وبعضها حزبي ، وبعضها كان فكرياً ، وآخر سياسي ، وبعضها كان معالجات وطنية وأخرى أجنبية ، وثالثة جماعية ورابعة فردية ، وبعضها كان إجرائياً وبعضها كان موضوعياً ، وبعضها وجد حظاً من التجربة والتطبيق ، وبعضها الآخر ظل في حيز التنظير ، وبينما طرح بعضها إعلانات لمبادئ عامة تناول البعض الآخر

= عمل المسلمين وفقهم يوم أسسوا الأممات السلطانية ، التي وسعت الملل كافة فلم تخرج أحداً في معتقده ولم تخرج أحداً من داره وأهله ، كتاب معالم النظام الإسلامي ، إصدار جماعة الفكر والثقافة الإسلامية ، سلسلة البحوث المتفرقة - رقم ١ - دار المركز الإسلامي الإفريقي للطباعة ، الخرطوم ١٩٨٧ ، ص ٣٥ .

المسائل في شيء من التفصيل[١] . وتقديمنا للمبادرات الحزبية مهم جدا ، وذلك لنضع في الاعتبار أنا تاريخاً طويلاً من التجربة السياسية للدولة مرتبط بالأحزاب ، التي لم يستطيع حتى الحكم العسكري ، برغم حرصه على التفرد بالقرار ، أن يتجاوزها ، وذلك لتمتع بعضها بإرث ديني وطائفي قديم .

ولكن من المؤسف جدا أنّ هذه الأحزاب لم تستغل نفوذها السياسي ، ولم توظّف إرثها التاريخي وامكانياتها البشرية في اتّجاه خدمة المصالحة الوطنية ، التي تحتاج لكلّ تلك الطاقات . ومردّ ذلك بحسب تصوّرنا إلى ما ذكرنا سابقا من عدم فهم النخبة المسيّسة لطبيعة الأزمة . باستثناء أنموذج الحركة الإسلامية السودانية ، والتي لنا ملاحظات حول مبادراتها ، كما أنّها لم تكن بمعزل عن النّقد والتجريح . ولئن تفاعلت هذه الأحزاب بطرق عدة مع الأزمة فإنّ مؤتمر المائدة المستديرة يعتبر لحظة تاريخية حقيقة عرضت فيها القضية بحجمها الذي يجب أن تكون عليه . ولئن عُدَّ هذا المؤتمر مبادرة حزبية إلا أنه في الحقيقة محسوب على مؤسّسات الدولة ، وذلك لإلزامية قراراته التي تبنتها الدولة في الحين . وبرغم أن المجتمعين لم يتوصلوا إلى حل عملي ، إلاّ أنّهم أقروا أن العنف والحرب لا يصلحان لحل المشكلة ، وأن التفاوض والنقاش هو الطريق السليم . ومردّ ذلك إلى:

- انقسام الأحزاب الجنوبية على نفسها وعدم اتفاقها على صيغة دستورية تحدد علاقات الشمال بالجنوب .

- ضغط متطرفي «الأنيانيا» على الممثلين الجنوبيين ، وقد زادت الخلافات مع ثورة أكتوبر .

- الاختلافات اللغوية والحضارية بين قبائل الجنوب في كثير منها ، مثل

---

(١) تقرير لجنة بحث المعالجات السابقة: مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام ، مكتبة المجلس الوطني الانتقالي ، مؤتمرات ، صندوق رقم ١١ ، قطع عدد٣٠ .

خلافاتها مع اللغة والحضارة في الشمال ، مما زاد المسألة تعقيداً ، بعدم وجود أرضية جنوبية مشتركة ينطلقون منها [١] .

ولأكثر دقّة فإنّنا سوف نعرض لمسيرة الحوار من خلال محطّتين رئيسيّتين هما:

أوّلا : تجربة حكومات ما بعد الاستقلال إلى حين سقوط حكومة الأحزاب ،

وثانيا : تجربة حكومة الإنقاذ ، منذ وصولها إلى سدّة الحكم وحتى تحقّق المصالحة التاريخية مع متمرّدي الجنوب ، ثم إندلاع ما عُرِف بأزمة دارفور .

أولا ـ ما قبل ثورة الإنقاذ الوطني:

سعت الحكومات المتعاقبة عبر وسائل وقنوات عديدة ، إلى تحقيق حالة من الوفاق الوطني . إلاّ أنّه عمليا لا يمكن الحديث عن نتائج إيجابية كانت لها آثارها الملموس على مستويات التنمية والأمن وإنهاء النزاع ، وسبب ذلك غياب مشروع واضح لتحقيق السلام الدائم والمثمر . وممّا يُلفِت الانتباه ويثير الاستغراب أنّ المؤتمرات العديدة التي عُقدت في أزمنة متباعدة منذ إندلاع أزمة الجنوب وتفاقم الاشكالات السياسية في العديد من الأقاليم ، لم تكن لها آثار إيجابية في حينها ، حيث طُوِيت مقرّراتها ونُسيت توصياتها ، ولكنها كانت ضرورية وذات أهمية في الفترة القريبة ، لّما وجدت مشاريع للسلام مؤسّسة ، فمثّلت الإرث الاستراتيجي لرحلة البحث عن السلام وتحقيق المصالحة الوطنية من الدّاخل . ومن تلك المبادرات:

- مؤتمر المائدة المستديرة ١٩٦٥م .
- اتفاقية أديس أبابا وقانون الحكم الذاتي الإقليمي ١٩٧٢م .
- مبادرة رئيس الوزراء الانتقالي: يونيو ١٩٨٥م .

---

(١) الطاهر محمد علي البشير: جذور الوحدة الوطنية في السودان: الخرطوم - طبعة ١٩٨٠ (بدون دار نشر) - ص ١٠٩ .

- اجتماع لندن: مارس ١٩٨٧م .

ثانيا ـ مبادرات ثورة الإنقاذ الوطني (تنظيما أو مشاركة):

تَعتبر دولة الإنقاذ الوطني أنّ السلام هو الطريق الوحيد للتنمية والتعمير وتحقيق الأمن للجميع ، وبما أنّها على وعي من أنّ ذلك لا يمرّ إلاّ عبر الحوار المباشر للوصول إلى التسوية السياسية السلمية تجنبا لويلات الحرب وأهوالها ومآلاتها ، فقد وضعت لنفسها استراتيجية شاملة إلتزمتها على النحو التالي:

ـ « إستراتيجية سياسية بعيدة المدى خدمة للقضية من كل المحاور ،

ـ استراتيجية دبلوماسية تفاوضية بمواصلة الحوار بغية الوصول إلى إتفاق ،

ـ استراتيجية شعبية بإشراك الشعب كله للقيام بدوره كاملا في تحمّل مسؤولياته ،

ـ استراتيجية عسكرية بتقوية القوات المسلحة ، وتنمية قدراتها ، وتحديث معدّاتها ، للقيام بالذود عن حياض الوطن ، وبحراسة السلام ،

ـ استراتيجية إعلامية بشتى ضروبها وفنونها تمليكا للحقائق ، وللسياسات المعلنة ، وعرضها باستمرار وبذكاء داخليا وخارجيا»[1] .

وفي سبيل تحقيق كلّ ذلك وضعت خطة تتكوّن من ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى ـ إعادة الثقة وبنائها ، وتتضمن الإجراءات التالية:

- أعلنت عن جدية توجهها لحل أزمة الجنوب حلا جذرياً .
- وقف إطلاق النار .
- إعلان العفو العام عن حاملي السلاح .
- استمرار الإغاثة للمتضررين بالحرب .

---

(١) محمد الأمين خليفة: خطى السلام خلال عهد الإنقاذ ، ص ٥٦ .

- خلق قناة اتصال مباشرة بين الحكومة والحركة .

- وقف الحملات الإعلامية .

- مواصلة الحوار .

المرحلة الثانية ـ التفاوض حول القضايا الجوهرية التي من أجلها نشبت الحرب ، والبحث عن حلول حقيقية .

المرحلة الثالثة ـ المسائل الفنية العملية المتعلّقة بإعادة التوطين والتأهيل والتعمير للجنوب ، ونشر ثقافة السلام .

وبناء على تلك الموجّهات سارت الدولة عمليا في اتجاه تحقيق السلام على النحو التّالي:

- إلتقت بحركة التمرد في ١٩-٢٠ أغسطس ١٩٨٩م . وهو مكسب عظيم في طريق تحقيق السلام ، وتكمن أهميته في التالي:

أ ـ اعتراف الحكومة الصريح بالحركة الشعبية لتحرير السودان كطرف في النزاع وعبره تمرّ العملية التفاوضية . ويعتبر ذلك الإجراء تصرّف حكيم من حكومة الإنقاذ ، يؤسّس للثقة بين الطرفين . وقد قابله اعتراف حركة التمرّد بالحكومة كسلطة فعلية يرجع لها الأمر في الدولة السودانية . ولو لم تتمّ تلك الخطوة التاريخية لبقيت الجهود تراوح مكانها إلى الآن .

ب ـ بدأت تطرح على طاولة المفاوضات الإشكالات الحقيقية ومعوّقات السلام .

ج ـ وصول الطرفين إلى قناعة جوهرية مفادها ضرورة الاتّصال المباشر والجلوس بدون وسيط ، خاصّة عندما وقع الاتّفاق على جعل السفارة السودانية بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا مركز الاتّصال الدائم ، وهذا نادر بل مستحيل حصوله في جلسات التفاوض بين الحكومات والحركات الإنفصالية .

د ـ إلاّ أنّ ذلك لم يمنع وجود ملاحظات سلبية على مجريات اللّقاء الأوّل الذي أرادت من ورائه الحكومة جسّ النبض . ومن تلك السلبيات التي لاحظناها في محاضر الجلسات الحرفية:

١ـ عدم وضوح رؤية حركة التمرّد للسلام . وواضح أنّها فوجئت بالثورة ولم تستوعب الهزّة العميقة التي أحدثتها ، خاصّة وأنّها عبّرت عن هويّتها بكلّ وضوح وطرحت مشاريعها بكلّ جدية وحزم . والمراجع لمداخلات أعضاء وفد حركة التمرّد يستشف منها سطحية التصوّر والطرح ، يقابله توافق في مواقف وفد الحكومة وتجانس في آرائه .

٢ـ سعت حركة التمرّد إلى خلط الأوراق وذلك بإرسالها وفدًا ثلث أعضائه من الشماليين ، في رسالة واضحة إلى الحكومة مفادها تأزيم الوضع بالسودان عامّة . في حين أن الإشكالية تاريخيا متعلّقة بالجنوب ، وأنّ قضايا الخلاف السياسي بين الأحزاب الشمالية في الأصل تحلّ في أطرها التقليدية .

٣ـ إلحاح الوفد في المطالبة بإلغاء تطبيق الشريعة الإسلامية ، والرجوع إلى اتفاقيات قديمة وخاصّة إتفاقية كوكادام (عقدت في ١٩٨٦) بين حركة التمرّد والتجمّع ، وكذلك اتفاقية السلام السودانية (عقدت في ١٩٨٨) بين حركة التمرّد والحزب الإتحادي الديمقراطي ، وسبب ذلك أنّ ممثّلي هاذين الحزبين هم أقرب إلى العلمانيين منهم إلى إحترام الهوية الوطنية . لذلك فإنّ أعضاء الوفد من الشماليين كانوا أكثر تشددا وحدّة في مناقشاتهم . مع العلم أنّ عضو وفد حركة التمرّد ياسر عرمان الذي كان مسؤولا أمنيا في وقت سابق ، متّهم بارتكاب جريمة قتل في الخرطوم قبل فراره وانخراطه في صفوف المعارضة المسلّحة .

٤ـ من خلال حيثيات جولة المفاوضات الأولى ظهرت علامات تدلّ على عدم حرية حركة التمرّد في قرارها ، وأنّها غير قادرة على اتّخاذ أيّ قرار ، لذلك فإنّ أقصى ما وافقوا عليه في ختام جولة اللّقاء الأوّل هو إصدار بيان

صحفي مقتضب ، نصّه: «عقد وفدا حكومة ثورة الإنقاذ الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان اجتماعات مشتركة في الفترة من ١٩ إلى ١٩٨٩/٠٨/٢٠م بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا تبادلا خلالها وجهات النظر حول قضية الحرب والسلام ، وقد كانت المفاوضات جادة وصريحة ، واتفق الطرفان على مواصلة الحوار في وقت لاحق يتفقان عليه» .

- انعقاد مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام بالخرطوم: ٩ سبتمبر - ٢١ أكتوبر ١٩٨٩م: يعتبر هذا المؤتمر الصيغة العملية لمشروع ثورة الإنقاذ لتحقيق السلام بالسودان ، ولكأنّه استجابة للمطالبات المتكرّرة لوفد حركة التمرّد ، بأن تبرز الدولة مشروعها الذي تبشّر به بعيدا عن الشعارات السياسية . وفي تصوّرنا أنّ خطى السلام الحقيقية تأتي نتيجة المماحكة والتجريب ، فهي ثمار لجهد مضني من التناقضات والتباينات في وجهات نظر الأطراف المتصارعة .

وبذلك بدأ الاعداد عمليا في تحرير مشروع تفصيلي واضح ، يكون قاعدة فكرية ومنطلقا تحسم من خلال التباينات ، فأصدر مجلس قيادة الثورة قرارًا باختيار رئيس وأعضاء المؤتمر الوطني حول قضايا السلام ، يقوم على تنظيم وإعداد كلّ ما من شأنه أن يسهم في إنجاح هذا المؤتمر ، والخروج بتوصيات وخيار الحلول ، من خلال عمل اللّجان الفرعية التي كلّفت كلّ واحدة منها بمهمّة معيّنة ، أنجزتها على الصورة المطلوبة في الوقت المحدّد ، ورفعت تقريرها الختامي خلال ستة أسابيع من العمل الدؤوب ، إلى اللّجنة المركزية التي عليها صياغة التقرير الختامي ، برئاسة العقيد «أ .ح» محمّد الأمين خليفة ، عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس دائرة السلام والعلاقات الخارجية ، والتي بدورها سلّمته في احتفال تاريخي بالجلسة الختامية لرئيس مجلس قيادة الثورة ، في ٢١ أكتوبر ١٩٨٩م ، بحضور ضيوف من أنحاء العالم ، إلى جانب أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد بالخرطوم .

ومن أجل إنجاز كلّ تلك المهام فقد تمّ تكوين جُملة لجان فرعية أُختِير رؤسائها ومقرريها بطريقة ديمقراطية تشاورية . وتلك اللّجان هي:

أ ـ لجنة الأسباب الجذرية والخلفية التاريخية: رئيسها البروفسور مدثر عبد الرحيم ومقرّرها الأستاذ عبد الباسط سبدرات .

ب ـ لجنة المعالجات السابقة: رئيسها الأستاذ محمد يوسف مضوي ، ومقرّرها الدكتور محمد نور الدين الطاهر .

ج ـ لجنة بحث آثار الحرب: رئيسها السيد أندرو ويو ، ومقرّرها البروفسور عبد الرحمن أبو زيد .

د ـ لجنة خيارات الحلول: رئيسها الأستاذ فيليب أوبانق ، ومقرّرها الدكتور عبد الله إدريس .

هـ ـ لجنة الإعلام: رئيسها الأستاذ أحمد عبد الحليم ، ومقرّرها أندو ملوال ليك .

و ـ لجنة التوثيق: رئيسها البروفسور محمد إبراهيم أبو سليم ، ومقرّرها البروفسور عواطف محمد عثمان .

ز ـ لجنة التقرير الختامي: تتكوّن من رئيس المؤتمر ونوابه ، والمقرّر العام ورؤساء ومقرّري اللّجان الفرعية .

ملاحظات حول المؤتمر:

من خلال وثائق المؤتمر وحيثياته ، يمكن أن نستخلص جملة ملاحظات ، منها:

أوّلا: يوجد تنوّع في أعضاء المؤتمر ، فمنهم الجنوبي والشمالي . ومنهم المفكّر والسياسي والإداري . ومنهم المؤرّخ والفيلسوف ورجل الاقتصاد ورجل القانون والمدرّس . ومنهم رجل الأمن والجيش . ومنهم المسلم والمسيحي والوثني . بحيث غطّت عضويته كلّ قطاعات الشعب السوداني ، على مختلف توجّهاتهم ومشاربهم وانتماءاتهم السياسية والعرقية والدينية وحساسياتهم الفكرية .

ثانيا: رجوع المؤتمر إلى شهود العصر الذين عايشوا مختلف الحقبات التاريخية

وعاصروا كلّ الأزمات التي شهدها السودان . وتلك وثائق وشهادات نادرة تعطي قيمة تاريخية وعلمية للمؤتمر ، وتظفي عليه مصداقية أكثر صلابة . ومن شهداء العصر: سرور رملي ، كان عضوا فاعلا وشاهد عيّان في مؤتمر جوبا سنة ١٩٤٧م .

ثالثا: تبدو على مضامين المؤتمر ونتائجه الجدية وعمق التفكير ، وذلك من ثمار خيار المصارحة الذي جنحت له ثورة الإنقاذ الوطني .

رابعا: خلوّ أعمال اللّجان والتوصيات والقرارات من الاتّهام والسباب وتحميل المسؤولية لطرف بعينه . تجنبا للأحكام المسبقة التي لا تساعد على بناء جو الثقة بين الأطراف المتنازعة .

خامسا: اكتسبت توصيات المؤتمر التي رُفِعت إلى رئيس مجلس قيادة الثورة صفة الشرعية القانونية ، إذ فور تسلّم قيادة الثورة لتلك التوصيات عقدت اجتماعا مشتركًا لمجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني ومجلس الوزراء ، وأصدر قراره رقم «٣٧٧» لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ٠١/ ١١/ ١٩٨٩م الذي تبنى فيه تلك التوصيات دون أي تعديل ، واعتبره البرنامج المستقبلي للحكومة في مشروعها التفاوضي .

قراءة في موقف حركة التمرّد:

كان موقف حركة التمرّد واضحا منذ البداية وهو مقاطعة كلّ مبادرات الحكومة . وبحسب رأينا فقد كان ذلك التقدير في غير محلّه ، لاعتبارات منها:

أوّلا: أنّ حركة التمرّد في جوهرها حركة سودانية ، برغم ولاءاتها الخارجية غير المخفية . وكان من الأجدر أن تشارك ولو رمزيا ، لبيان حسن النيّة ، وإظهار الجدية في مشروعها التفاوضي . إذ من حقّ أيّ سوداني أن يشارك في بناء وطنه ، وصياغة مستقبله .

ثانيا: بحسب رأينا أن حركة التمرّد قد بنت مواقفها تلك على خلفية أنّ هذه

الحكومة الجديدة هي حكومة هشّة كسابقاتها ، وليس لها أيّ رصيد شعبي يدعمها ، وهي جزء من تقليد الانقلابات الذي عرفه السودان . يبرز ذلك من خلال قول لوال دينق وول عضو مفاوضات أديس أبابا (١٩-٢٠/٠٨/١٩٨٩م):» . . .لأن مجموعة من الضباط الصغار هبوا من نومهم باكرين وتسلموا السلطة» . وذلك توصيف بسيط ولكنه حقيقي لأدب الانقلابات العسكرية في السودان . وأحسب أنّ تلك المعطيات هي التي أغرت حركة التمرّد بمقاطعة مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام .

ثالثا: تفاجأت حركة التمرّد بالحملة الاعلامية التي سبقت وصاحبت المؤتمر ، وخاصّة تحرّك الحكومة السريع والدقيق في نقل نتائج المؤتمر ، وبيان موقفها من قضايا السلم والحرب بالسودان ، إلى الجهات الإقليمية والدولية ، خاصّة لّما تمكّنت الدبلوماسية السودانية من تحقيق تغيير جوهري في مواقف العديد من الدول الإفريقية والأوروبية ، وكذلك العربية التي مع الأسف كان الكثير منها يمدّ حركة التمرّد بالسلاح والمال ، ويفتح لها معسكرات التدريب على أراضيها .

رابعا: لم تتوقّع حركة التمرّد أن يجيب هذا المؤتمر على الأسئلة العالقة ، التي عجزت الحكومات السابقة عن التعاطي معها ، مثل قضية الأقليات والهوية والدين والثروة والشراكة السياسية ، وغيرها من المسائل الشائكة والحسّاسة . وكان ذلك سببًا في بعثرة حساباتها وتعميق أزمة ولاءاتها الخارجية ، وفي المقابل مثّل نفس المؤتمر ورقة جديدة للحكومة ، وقوّة معنوية لخوض غمار جولة جديدة من المفاوضات .

- عَقدت حكومة ثورة الإنقاذ الوطني جولة المفاوضات الثانية التي تمّت بالعاصمة الكينية نيروبي: ٣٠ نوفمبر – ٥ ديسمبر ١٩٨٩م: وقدمت برنامجاً متكاملاً لحل القضايا الجوهرية ، اعتماداً على مقررات المؤتمر الأول للحوار الوطني حول قضايا السلام . وهي مبادرة غير سودانية قادها الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر .

ومّما يُذكَر للرئيس جيمي كارتر موقفه التاريخي الذي أضفى مصداقية دولية على المبادرة السودانية ، وذلك من خلال جملة ملاحظاته:

ـ الملاحظة الأولى: أنّه وجد عند الرئيس السوداني الفريق عمر حسن أحمد البشير كلّ الاستعداد لمواصلة المفاوضات التي توقفت في أغسطس ١٩٨٩ .

ـ الملاحظة الثانية: أنّه ثمّن الانسجام حدّ الألفة بين وفد الحكومة ووفد حركة التمرّد ، وقد أذهله ذلك على هامش حفل الاستقبال الذي عقد على شرف الوفدين ، فقال: «إذن ليست بينكم مشكلة you have no problem therefore» . وهذه الجملة لا يمكن تجاوزها ، إذ تستوجب إبداء بعض الملاحظات التي ذكرنا نُتفا منها سابقا:

أ ـ أصل العلاقة بين السودانيين حميمية ، وهي طبيعتهم التي جُبِلوا عليها ، يستمدون ذلك من روحهم الديني وتقاليدهم الإفريقية السلمية الهادئة ، يستوي في ذلك الشماليّ والجنوبي ، بل تجدها عن الجنوبي أكثر أحيانا ، لغلبة طبيعة البداوة والعفوية على سلوكه ، ولربّما شوّهت المدنية الحديثة بعض معالمها عند الشمالي ، إذ خُلق الحضر يختلف عن خُلق البداوة .

ب ـ أوشك الوفدان لأكثر من مرّة على توقيع اتّفاقية نهائية لولا تدخّل بعض الأطراف الخارجية لإطالة أمد النزاع .

ج ـ أنّ أغلب مطالب المعارضة من قبيل المزايدة لإرباك الحكومة ، وخلاف ذلك فهم يتوحّدون في الصفات الخلقية ، دلّل عليه رجوعهم جميعا بعد اتفاقية السلام الكبرى (٠١/ ٠١/ ٢٠٠٥) إلى الخرطوم ، وانخراطهم من جديد في دورة الحياة .

ـ الملاحظة الثالثة: أنّ الرئيس جيمي كارتر لحنكته السياسية وتجاربه الطويلة وحسّه الأمني ، وبحسب رأينا قد تجاهل قصدًا الاتفاقيات السابقة التي كانت بين حركة التمرّد وبعض الأطراف الحزبية (كوكادام ، اتفاقية نوفمبر ١٩٨٨م) لأنّها تفتقد المصداقية الدستورية والقانونية ، وليست من إنجاز الدولة . إذ أنّ مسائل

الحرب والسلام من اختصاص الحكومات وليس الأحزاب والمجموعات السياسية . والحديث في هذه الآونة عن تفاوض دولة ذات سيادة مع حركة تمرّد ، ومهما كان اسمها وعظم قدرها فهي حركة خارجة عن القانون[١] .

لذلك فقد طلب من الوفدين أن يضعا كلّ القضايا التي كانت سبب الحرب على طاولة المفاوضات ، ولم يطلب منهما أن ينطلقا من قرارات اتفاقيات سابقة . خاصّة وأنّ التقارير العلمية التي يعتمدها صنّاع القرار تشير إلى أنّ موضوع تقسيم السلطة والثروة وقضايا التباين الثقافي هي أسباب النزاع الحقيقية ، وليس مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية وقوانين الحدود ، إذ هي مُبالغٌ فيها وتضخّم لأغراض إعلامية استهلاكية .

ـ الملاحظة الرابعة: في ختام كلمته ثمّن عاليا دور الحكومة وشكر جهدها لعقدها مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام . الذي تطلّب جهدا وتكاليف باهظة ، بل يعتبر في تلك الظروف وبحسب إمكانيات دولة تخوض حربا استنزفت الميزانية وزهقت الأرواح نوعا من المغامرة إمتدت على طول ستّة أسابيع . وهي الفترة التي تطلّبها إنعقاد هذا المؤتمر .

ـ الملاحظة الخامسة: عبّر الرئيس جيمي كارتر في آخر المفاوضات عن إخفاقه في مسعاه للوساطة بين الأطراف المتنازعة في السودان ، كما أخفق سابقا في تحقيق المصالحة بين الحكومة الإثيوبية والثوار الإريتريين . كما يُستنتج من خلال حرصه على تجاوز الاشكالات الشكلية التي أثارها وفد حركة التمرّد في بداية المفاوضات أنّه وقف على عدم جديتها وعدم حرصها على حصول مفاوضات حقيقية والوصول إلى نتائج إيجابية .

وقد كشفت الأحداث اللاّحقة عن ذلك التوقّع من خلال فشل محادثات

---

(١) لسنا هنا بصدد تقييم تجربة الحركة الشعبية لتحرير السودان ، وإنّما نعرض لطبيعة الأشياء ، في علاقة بين دولة ذات سيادة وحركة رفض لها جملة من المطالب رأت أنّها وجيهة ومنطقية . فذلك موضعه فصلا خاصا بتقييم جهد الدولة والأحزاب والحركة المسلّحة .

نيروبي في نوفمبر وديسمبر ١٩٨٩ . حيث كان من المقرّر أن يأتي وفد حركة التمرّد وفي جُعبته مقترحات عملية وخططا مستقبلية ، إلاّ أنّ خطابه الافتتاحي استغرقته قضايا الإغاثة ، حتى لكأنّها جوهر مشكلة الجنوب . وفي تقديرنا أنّ ذلك مردّه إلى تبعثر أوراق مفاوضي حركة التمرّد ، وعدم قدرتهم على التفاعل مع مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام . هذا إلى جانب الصراع الداخلي الذي عُبِّر عنه لاحقا في الانشقاقات التاريخية التي ضربت حركة التمرّد (فصيل الناصر ، فصيل توريت ، الفصيل المتّحد) ، والذي يكشف للمهتمين بالشأن السوداني عن تخلّف المنظومة السياسية والفكرية لحركة التمرّد ، وتخلّف بيانها التأسيسي (المنفستو) عن التحولات السياسية الكبرى التي حصلت في العالم .

- تفاعل الحكومة الإيجابي مع مبادرات السلام الخارجية ، والتي منها:

١ـ مبادرة الرئيس الكيني دانيال أراب موي: حرص فيها على جمع الرئيس السوداني برأس حركة التمرّد جون قرنق مباشرة . فحضر الرئيس السوداني وتهرّب جون قرنق ، تحت ضغوط أجنبية .

٢ـ مبادرة الإدارة الأمريكية: وهي تعتبر وجهة نظر الحكومة الأمريكية من طبيعة الصراع ، أرادت معالجته بما يخدم مصالحها في المنطقة .

٣ـ المبادرة اللّيبية: اقترحها العقيد معمّر القذّافي ، عوّل فيها على علاقته الحميمية التي تربطه بالقائد جون قرنق والرئيس اليوغندي يوري موسيفيني . وقد فشلت لتعنّت جون قرنق وعدم رضاه على الاتّفاقية الأمنية التي وُقّعت بين ليبيا والسودان .

٤ـ المبادرة المصرية: طرحتها مصر تحت ضغط الهاجس الأمني والمستقبل الغامض الذي يهدّد مصالحها خاصّة فيما يتعلّق بالمياه . وقد استصحبت في ذلك جوهر المبادرة المصرية ومقترحات المعارضة السودانية المقيمة بمصر . وقد رفضتها الحكومة السودانية شكلا ومضمونا ، لتعارضها مع مبدأ السيادة الوطنية .

٥ـ المبادرة الزائيرية: اقترحها الرئيس موبوتو سي سي سيكو . فشلت نتيجة مماطلة جون قرنق في الاتفاق على مواعيد لوضع الترتيبات الضرورية .

٦ـ المبادرة النيجيرية: قادها الرئيس النيجيري الجنرال أبوسانجو ، وفحواها مضمون المبادرة الأمريكية .

٧ـ مبادرة الأمين العام لمنظّمة الوحدة الإفريقية الدكتور سالم أحمد سالم . وهي على حدّ علمنا أوّل مبادرة إقليمية إفريقية رسمية ، تضع القضية السودانية في الإطار الذي يليق بها .

٨ ـ مبادرة رجل الأعمال تايني رولاند مدير شركة لونرو العالمية ، وذلك لعلاقته القديمة بالقائد جون قرنق . ولكن تلك المبادرة فشلت نتيجة لتعنّت قرنق وتحلّله من إلتزاماته .

٩ ـ مبادرة سكرتير مجلس الكنائس العالمي .

١٠ـ مبادرة الحكومة الفرنسية: قادها السيد كرستوفر متران مسؤول الشؤون الإفريقية بقصر الإليزيه . إلاّ أنّ الوساطة توقّفت نتيجة للتقييم السلبي الذي خرجت به الإدارة الفرنسية لشخصية جون قرنق ، حيث اعتبرته «شخصية غير متصالحة» .

١١ـ مبادرة الحكومة اليوغندية: قادها الرئيس يوري موسيفيني ، في محاولة منه لجمع الرئيس عمر البشير بجون قرنق ، وذلك للعلاقة الحميمية التاريخية التي تجمع بين الرجلين . فهما رفاق في النضال التحرري تحت راية الحركة اليسارية الثورية .

١٢ـ مبادرة حكومة زمبابوي: باقتراح من الرئيس روبرت موقابي .

١٣ـ مبادرة الحكومة الغانية: حيث أبدى الرئيس جيري رولنج استعداده للوساطة ، بناء على علاقته الوطيدة بجون قرنق .

١٤ـ مبادرة القس دوزمند توتو .

- تكوين لجنة تطبيق النظام الفيدرالي: ٢٦ نوفمبر ١٩٨٩م .

- مشاركة الحكومة في مؤتمر التعددية العرقية وقضية الوحدة الوطنية في السودان ، بجمهورية ألمانيا الاتحادية: ٢٣-٢٥ مارس ١٩٩٠م .

- مشاركتها في مؤتمر السلام في القرن الإفريقي: السويد ١١-١٤ يونيو ١٩٩٠م .

تقييم المرحلة السابقة:

تعتبر المرحلة السابقة ضرورية لبناء مستقبل الحوار السوداني-السوداني ، ولئن ظهرت بعض السلبيات من هذا الطرف أو ذاك ، فإنّها في حسباننا طبيعية إذا ما قُورِنت بتراكم الأزمة التاريخية ، وإنعدام الثقة بين جميع أطراف النزاع . ومهما كان من الأمر فإنّ اللّقاء بسلبياته يعتبر إيجابيا في حدّ ذاته ، فعبره تمرّ المصالحة ويلتقي الإخوة الأعداء بعد صراع مرير . إلاّ أنّ حسن النوايا على اعتبار الأعذار التي يمكن أن نلتمسها لحركة التمرّد لا يمنع من سَوْقِ بعض الملاحظات:

ـ الملاحظة الأولى: شهدنا في العرض السابق اختلال التعاطي مع منطق المفاوضات ، وتقدير شروط البحث عن حلول جذرية للأزمة . ففي حين تبذل الحكومة الجهود المضنية من أجل التوصّل إلى نقاط التقاء ، وتقليص الهوّة بين الطرفين ، نلحظ عدم مبالاة من طرف أعضاء وفد حركة التمرّد ، إلى حدّ الاستخفاف بالمفاوضات ذاتها ، والاستهانة بالواقع المرير الذي يعانيه ضحايا الحرب .

ـ الملاحظة الثانية: افتخار عضو وفد حركة التمرّد في مفاوضات أديس أبابا (١٩-٢٠/٠٨/١٩٩٨م) النقيب محمد سعيد بازرعة بعدد الشهداء في صفوفهم ، حسب ما ورد في حيثيات المفاوضات التي نقلها محمد الأمين خليفة في كتابه القيّم «خطى السلام خلال عهد الإنقاذ» ، حيث قال:» . . .أنتم متمردون لأربعين يوما ونحن متمردون لست سنوات ، ليس لكم شهداء ، ولنا آلاف

الشهداء . . . » ، وكان من الأَوْلى أن يأسف على عدد الضحايا الهائل في صفوف السودانيين قبل أن يكونوا معارضة ، جنوبيين كانوا أم شماليين ، مسلمين أم مسيحيين .

ـ الملاحظة الثالثة: دخول بعض الوسطاء على خطّ المفاوضات ، والذي نعتبره عملا غير بريء في أغلبه . فلو رجعنا مثلًا إلى المبادرة الأمريكية لرأينا أنّها تستجيب في جميع تفاصيلها للمطامع الأمريكية بالمنطقة ، وقد بنيت تقريبا على رؤية الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر لطبيعة الأزمة وتصوّره للحلّ . كما تلقّف بقية الوسطاء تلك المبادرة وتحرّكوا في ضوئها ، حيث تكون في أحسن الحالات النسخة المعدّلة للمبادرة الأمريكية . ولم تشذّ عن ذلك « مصر » التي تعيش تحت عباءة المشروع الأمريكي ، من دون أن تصارح نفسها حول حجم المخاطر التي تتهدّدها ، لو انفصل الجنوب عن الشمال ، خاصّة وهي على علم بالاتّفاقيات المتعدّدة التي عُقِدت بين حركة التمرّد ودولة الاحتلال الإسرائيلي .

ـ الملاحظة الرّابعة: هشاشة حركة التمرّد على نحو مفاجئ وغير منتظر ، وقد بيّنت الأحداث أنّها هيكل نخرت جسده الصراعات وشقته الخلافات ، يمسكه فقط ويقويه وينفخ في رماده ضعف حكومات الخرطوم السابقة . وقد أظهرت حكومة ثورة الإنقاذ عواره وقرب إنهيار عماده . والدليل على ذلك حركة التشضي وموجة الانفصالات التي عرفتها الحركة أساسا منذ انشقاق مجموعة الناصر في أغسطس ١٩٩١م . لذلك رأينا من الفائدة الوقوف عند هذا الحدث المهمّ في تاريخ مفاوضات السلام بالسودان ، لمعرفة إيجابياته وسلبياته:

أ ـ أوجد انشقاق ٢٨ أغسطس ١٩٩١م قوّة جنوبية أخرى توازي أو تفوق من حيث الأهمية جناح جون قرنق . وقد تعاملت هذه القوّة مع الواقع على عدّة مستويات:

ـ المستوى الأوّل: قبولها مبدأ التفاوض مع الحكومة ، وقد أبدت مرونة

وتفهّما للواقع أكثر من جناح جون قرنق . لذلك حرصت حكومة الخرطوم على عدم استثنائها بل اتّصلت بها وعقدت معها جلسات تفاوض ، كان أوّلها اتفاقية فرانكفورت ١٩٩٢ .

ـ المستوى الثاني: فَضَّح جون قرنق والكشف عن جرائمه ومخالفاته ، وما ارتكبه في حقّ منافسيه من تنكيل بسجونه الخاصّة ، إلى جانب التصفيات الجسدية ، والنفي ، والإقالات الجماعية ، والهيمنة السياسية والقيادية ، ومصادرة حرية الرأي ، والخلاف ، وكذلك الفساد المالي والإداري ، والتفرّد باتّخاذ القرار . ممّا كان له الأثر البالغ لا على معنويات قرنق فقط ، بل على معنويات بقية عناصر القيادة ، التي ظهرت لها حقائق كانت تجهلها أو تمنّنت التعبير عنها ، لكنها عجزت نتيجة الظروف المحيطة .

ـ المستوى الثالث: تعتبر النخبة المنشقة ، المحرّك الحقيقي لعملية المفاوضات الجارية رحاها بين حكومة السودان وحركة التمرّد ، فمن أبرز زعمائها: رياك مشار ، ولام أكول ، وقوردن كونج .

ب ـ أظهر الانشقاق تخلّف الفكر السياسي والتنظيمي لحركة التمرّد ، التي جمدت في مقرّرات البيان التأسيسي (المنفستو) الذي أعلن قيام الحركة الشعبية لتحرير السودان وجناحها العسكري الجيش الشعبي لتحرير السودان في ١٥ مايو ١٩٨٣م . ممّا يوحي بأنّ الحركة قد أنهت أغراضها وفقدت مبرّر وجودها . لذلك بادرت القيادة بعقد مؤتمر توريت الاستثنائي في سبتمبر ١٩٩١م ، أدخلت بموجبه تغييرات جوهرية على بنيتها التنظيمية والفكرية ، وقد تمّ كلّ ذلك بحسب علمنا في ظلّ غياب العناصر الشمالية المشاركة في جولات التفاوض السابقة .

ج ـ كان لهذا الانشقاق دور في وضوح حركة التمرّد ، ففي حين يصرّح عضو وفد مفاوضات أديس أبابا : ياسر عرمان بأنّ فصل الجنوب مرفوض في الشمال قبل الجنوب ، جاء في القرار رقم ٣ الذي أصدره مؤتمر توريت لسنة

١٩٩١م تحت عنوان «مبادرات السلام الحالية» بالفقرة ٣-٢ ، ما نصّه:» . . .سيكون موقف الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان من نظام الحكم مستندًا إلى إنهاء الحرب عن طريق سودان ديمقراطي موحد علماني أو الكونفدرالية أو تقرير المصير» . فجمعت بذلك بين المتناقضات التي لا يمكن الجمع بينها بأيّ حال . إذ أنّ الداعي إلى الوحدة بجميع صيغها لا يمكن أن يلوّح مجرّد التلويح بفزّاعة الانفصال المرفوض بحسب علمنا من كلّ أطراف النزاع بالسودان .

د ـ المعروف أنّ حركة التمرّد هي: حركة احتجاجية مسلّحة تطالب بقدار أكبر من الحرية والعدالة والديمقراطية ، وليست دولة قائمة بذاتها تمارس سيادتها في إبرام العقود والاتفاقيات ، وهو ما تسعى الحركة إلى تحقيقه من خلال القرار الثامن تحت عنوان «الاقتصاد» الذي جاء فيه:» . . .وسوف تشجّع الحركة الشعبية قطاع الأعمال المحلي والأجنبي للاستثمار في القطاعات الثلاث . . .» .

هـ ـ كشفت قرارات مؤتمر توريت ١٩٩١م عن الأخطبوط الأجنبي الذي يدير في الخفاء الأزمة السودانية ، ويطيل أمدها . وهو تدخّل خطير في شؤون الدول . حيث جاء بالقرار ١٠ الخاص بمساعدات الإغاثة بالفقرة ١٠-٤: «هناك إثبات موثّق وكاف أنّ بعض الأفراد من المنظّمات غير الحكومية في مجتمع الإغاثة كانوا مشاركين بعمق وفاعلية في الإنقلاب النظري الحديث للقائد رياك والقائد لام . وكانت طائرات الإغاثة وأجهزة الاستقبال والعاملون الأجانب أدوات أساسية تمّ توظيفها في الانقلاب المجهض ، وتدين بشدة استعمال الإغاثة كسلاح سياسي» .

وهي ظاهرة خطيرة تخترق العمل الإنساني الذي من المفروض أن يكون إنسانيا محايدًا ، لا دخل له في السلاح والدمار والعمل السياسي . وكان هذا الذي ذكرته من القرارات موافق تماما لما أعلنته حكومة السودان في تلك الفترة ،

من تورّط جهات إغاثية غربية في تمويل وتزويد أجنحة التمرّد بالسلاح والمعدات . علما بأنّ قرارات مؤتمر توريت ١٩٩١م تعتبر وثيقة سرية داخلية ليست للتوزيع ، كانت قد وقعت في أيدي الحكومة بعد يوم واحد من صدورها . ممّا يكشف كذلك عن خلل أمني تعاني منه حركة التمرّد ، ويبيّن مدى اختراق الأجهزة الأمنية السودانية لمؤسّسات الحركة . وهو ما جاء واضحا في القرار ١٣ المتعلّق بالأيديولوجية والعمل السياسي بالفقرة ١٣-١:» . . . ولكن ظلّ الوضع الداخلي والعالمي في حالة تغيير وتبديل مستمرين ؛ وعليه فإن هناك حاجة مؤكدة لمراجعة ذلك المانفستو . . .حتى يتهيأ المانفستو المراجع خدمة الحركة بصورة أفضل» .

إلاّ أنّ تلك السلبيات يجب أن لا تغطي على جانب مهمّ تضمّنته قرارات مؤتمر توريت لسنة ١٩٩١م ، تعبّر عن جانب من مسؤوليته وانشغالها بالوضع الراهن ، ومن ذلك:

أوّلا ـ ورد في القرار رقم ١٠ المتعلّق بمساعدات الإغاثة الفقرة (١٠-٢) توصيف للوضع الاقتصادي بالجنوب:» . . .فإنّ التنمية ظلّت تتحرّك من الشمال نحو الجنوب ، وتتصوّر الحركة وضعا تتحرّك فيه التنمية من الجنوب نحو الشمال كعامل أساسي في عملية السلام ، وبالتالي في المحافظة على الوحدة والاستقرار في السودان» . ويستنتج من ذلك التوصيف مواقف مهمّة منها:

أ ـ الحديث عن التكامل بين شطري البلاد .

ب ـ تأكيد خيار الحركة في الوحدة الوطنية ، ورفضها لخيار الانفصال ،

ج ـ عمل الحركة على تحقيق الاستقرار بالسودان ، ممّا يعني إرساء الأمن .

وهي مواقف مشجّعة لا بدّ وأن تعتمد في المرحلة القادمة لتجذير خيار الوحدة والتكامل واستبعاد إمكانية الانفصال ، خاصّة وأنّ مرحلة من الشراكة السياسية قد تحقّقت ما بعد مصالحة ٠٩/ ٠١/ ٢٠٠٥م .

ثانيا ـ نيّة حركة التمرّد في التفاعل الإيجابي مع التنوّع الديني والعرقي بجنوب السودان ، لتحقيق التعايش والتعاون المشترك . وهو ما تضمّنه القرار ١٥ : الخاصّ بحقوق الإنسان والحريات المدنية . جاء في الفقرة ١٥-٢: « تضمن الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان حرية العبادة والتبشير لكل الأديان والمعتقدات دون تحيّز أو تفرقة لأي منهما . وإستنادا إلى هذا المبدأ شجعت الحركة إنشاء مجلس الكنائس السوداني الجديد «م ك س ج» والمجلس الإسلامي السوداني الجديد «م إ س ج» . وهو مؤشّر مهمّ جدا ، يؤكّد على طبيعة الأزمة السياسية والاقتصادية ، ويخرجها من كونها حربا عرقية دينية ، كما تسوّق له عدّة أطراف لها مصلحة من استدامة الأزمة السودانية .

ثالثا ـ كما يكشف نفس القرار على الجانب القانوني الذي فرضته الظروف على حركة التمرّد ، والمتعلّق بوضعية أسير الحرب ، وهو منطوق الفقرة ١٥-٣» . . . حينما يتمّ تجريد أي جندي للعدو من سلاحه أو أخذ السلاح منه فإن حياته أو حياتها سوف تنقذ ، ويحمى ويحترم كأسير حرب وفق اتفاقات جنيف» .

رابعا ـ بدأت الحركة الشعبية تتحلى بالروح الحضارية المتعلّقة بحماية البيئة ، ومنع أسباب تدميرها . جاء ذلك في قرار رقم ١٧ المتعلّق بالحيوانات البرية والبيئة ، بالفقرة ١٧-١:» . . .إضافة إلى ذلك فإنّ ثماني سنوات من الحرب خلقت وضعًا مهد لحيازة البنادق الأتوماتيكية في أيدي أشخاص غير مرخّص لهم بذلك ، ويعرض ذلك الحيوانات البرية للمزيد من المخاطر» .

خامسًا – لقاء فرانكفورت بين الحكومة وجناح رياك مشار ، يناير ١٩٩٢: إذ بعد حصول الانشقاق التاريخي داخل حركة التمرّد في ٢٨ أغسطس ١٩٩١ ، انتبهت الحكومة إلى معطى جدّ مهم ، وهو إمكانية استغلال التناقض بين الفصيلين ، وتوظيفه لصالح التقدّم بعملية السلام . لذلك قامت بحملة إعلامية واسعة ومكثّفة ، ومن الواضح أنّها أرادت أن تظهر فيها المسائل التالية:

أ ـ هشاشة حركة التمرّد ، وعدم صمودها ميدانيا أمام ضربات القوّات المسلّحة السودانية ، خاصّة بعد حركة التحديث التي أدخلتها عليها حكومة السودان ، والتي رسمت له خطّة ضمن سياستها في تحقيق السلام من الداخل .

ب ـ فاعلية المؤتمر الوطني حول قضايا السلام ، الذي أحرج حركة التمرّد وأربكها ، وأظهر تناقض اختيارات المتنفذين فيها ، تبعا لتناقض مصالح القوى الأجنبية ، ومن له مصلحة في إطالة أمد الحرب .

ج ـ أنّ جناح جون قرنق لم يعد وحده في الساحة ، بل دخلت معادلة جديدة في حلبة الصراع ، ممّا أثار بالفعل مخاوف جون قرنق ، فبادر إلى عقد مؤتمر توريت لسنة ١٩٩١ ، وشكّك في شرعية حركة الفصيل المنشق . ثمّ سعى بكلّ الوسائل إلى إقناع المنشقين على التوحّد ، وهو ما نلاحظه في الفترة القادمة خلال مفاوضات أبوجا الأولى سنة ١٩٩٢ .

في تلك الظروف أجرت الحكومة مفاوضات مباشرة مع الفصيل المنشق ، الذي أبدى قدرا من المرونة والجدية والتفهّم للأزمة السودانية ، خاصّة وأنّ أغلب عناصره كانوا من بين أعضاء وفود التفاوض السابقة ، ولهم دراية بحيثيات اللّقاءات السابقة ، لذلك لم ينطلقوا من فراغ ، وإنّما انبنى لقاء فرانكفورت على ثراء التجربة السابقة . لذلك بدأ الحديث واضحا وفق نقاط تفصيلية تجاوزت الكثير من نقاط الخلاف ، التي مازالت تراوح مكانها حتى اللّحظة في مفاوضات الحكومة مع جناح جون قرنق .

فتمّت مناقشة المسائل التالية: نظام الحكم ، واقتسام السلطة ، واقتسام الثروات القومية . وهي بالفعل نتائج متقدّمة جدا مقارنة بالنتائج السابقة ، يبيّن ذلك : البيان المشترك الذي صدر في الجلسة الختامية ، والمتكوّن من سبع نقاط تفصيلية ، تتعلّق بالفترة الانتقالية ، والاستفتاء ، وضرورة وضع إطار دستوري لفض النزاعات ، وتحديد موعد المفاوضات القادمة ، وشمول وقف إطلاق النار لكلّ الأماكن الواقعة تحت الحرب والمتأثّرة بها ، ثم تقديم مقترحات تفصيلية في

اللّقاء القادم حول طبيعة نظام الحكم واقتسام السلطة والثروة ، وقضايا الأمن والإغاثة والتوطين والتعمير .

- مفاوضات «أبوجا» الأوّل ، ٢٤ مايو ، ٠٤ يونيو ١٩٩٢: دخلت الحكومة السودانية هذه المفاوضات أكثر قوّة ، وذلك للأسباب التالية:

أوّلا ـ تمكّنت من فرض شرطها الأساس وهو : حضور جناح الناصر لهذه المفاوضات جنبا إلى جنب مع جناح قرنق ، فأصبحت المفاوضات ثلاثية بعد أن كانت ثنائية .

ثانيا ـ بنت الحكومة مستقبل المفاوضات على نتائج لقاء فرانكفورت ، والمتتبّع لتفاصيل اتفاقية السلام الموقّعة في ٠١/ ٠١/ ٢٠٠٥ يلحظ بسهولة أنّها لم تخرج عن تلك النتائج التي وضعت فيها مسودة شهر يناير ١٩٩٢ . وهو بحسب رأينا ما دفع بجناح قرنق للتوحّد مع جناح الناصر في مفاوضات أبوجا التي نحن بصددها .

ثالثا ـ جاءت ومعها تفصيل للنقاط التي تواعدت عليها مع جناح الناصر في لقاء فرانكفورت . وفي ذلك إحراج لجناح جون قرنق الذي عُرِف بمراوغاته . فجاء جدول الأعمال على النحو التالي:

أ ـ القضايا الجوهرية ، وهي : أسباب الأزمة ، والتي يعتبر فضّها حلول للسلام:

١ ـ قضايا الهوية وحقوق المواطنة وعلاقة الدين بالدولة .

٢ ـ قضايا السلطة والنظام السياسي .

٣ ـ قضايا الدفاع والأمن .

٤ ـ قضايا الثروة وكيفية تقسيمها .

٥ ـ قضايا القانون ومصادر التشريع .

٦ ـ قضايا المرحلة الانتقالية .

٧ ـ قضايا الدستور والجهاز التشريعي والجمعية التأسيسية .

ب ـ القضايا الإجرائية ، وهي : المتعلّقة برفع حالة الطوارئ ، وترتيبات عودة اللاّجئين والنازحين .

يظهر للملاحظ أنّ الانشقاق الذي حصل في حركة التمرّد وما تلاه من مؤتمر توريت ، كان لهما الأثر الإيجابي على مجريات المفاوضات . كيف ذلك؟ .

عندما دخل الجميع قاعة المفاوضات كانوا ثلاثة وفود: وفد الحوكمة ، ووفد جناح الناصر ، ووفد جناح جون قرنق . إلاّ أنّه أمام دقّة البرنامج الذي حمله وفد الحكومة إلى طاولة المفاوضات ، والمتضمّن لما اتُّفِق عليه مع جناح الناصر في فرانكفورت ، وما اتُّفِق عليه مع جناح جون قرنق في مفاوضات سابقة ، وجد شقّ حركة التمرّد بمجموعتيه أن جهدهما قد تفرّق في مفاوضتين منفصلتين ، فأصبح كلّ منهما يدافع عن خياره ، بينما وفد الحكومة يفاوض بأريحية ، زد على ذلك انتصارات حكومة السودان الأخيرة في معارك الجنوب ، وازدياد عدد أنصارها من الذين كانوا يعارضونها ، خاصّة بعد مؤتمر الحوار الوطني ، كلّ تلك العوامل دفعت بالفصيلين للتوحّد على هامش المفاوضات .

برّر وفد جناح الناصر ذلك بعدم إلتزام الحكومة باتّفاقية فرانكفورت ، التي تمّ فيها حسم قضية الاستفتاء ، حتى لكأنّ بعضهم يتمنى فشل المفاوضات . ولو فرضنا جدلًا وجود مثل هذه النوايا ، فإنّ ذلك بالفعل دليل على الإفلاس السياسي وقصر النظر . كلّ تلك الحيثيات كان لها الأثر الإيجابي في إحراج وفد حركة التمرّد بشقيه ، وانزلاقه من حيث لا يشعر في خدمة تصوّر وفد الحكومة ، وهو ما جاء واضحا في البيان الختامي المشترك ، الذي تظهر من خلاله أنّ المفاوضات عمليا قد غطّت كلّ جدول الأعمال المقترح .

قراءة في مفاوضات أبوجا الأولى:

تعتبر مفاوضات « **أبوجا الأولى** » نقطة تحوّل كبرى في تاريخ المفاوضات السودانية ، ليس فقط في عهد حكومة ثورة الإنقاذ الوطني ، بل كذلك في الفترة

السابقة لها ، مع وجود فوارق مهمّة بين الفترتين ، منها:

أ ـ أنّ حكومة الإنقاذ الوطني لها مرجعية فكرية صُلبة ، تتمتّع بمصداقية ووضوح الهدف .

ب ـ أنّ حكومة ثورة الإنقاذ الوطني لها برنامج تفاوضي متكامل ، تبرز فيه شخصيتها وطبيعة مشروعها الذي من أجله قامت .

ج ـ أنّ ثورة الإنقاذ الوطني لم تستعجل الحلول الآنية والجزئية ، وإنّما عملت على الوصول إلى حلول جذرية حقيقية واقعية دائمة ، وإن طال أمد التفاوض . وهذا ما نلاحظه في التجربة النيجيرية ، التي حاولت الحكومة النيجيرية طرحها على وفود التفاوض في الكلمة الافتتاحية .

د ـ أنّ طبيعة النظام العسكري تقتضي : الحزم والدقّة والجدية ، ولا تسمح بالمفاجآت والضبابية . وهذا كان له دور فاعل عند وضع تصوّر لمستقبل المفاوضات قبل أن تبدأ ، وذلك عكس الحكومات السابقة التي غلب عليها التناقض ، واختلاف المنطلقات الفكرية ، وتصادم الولاءات ، حيث كان فيها شركاء متشاكسون .

وفي تصوّرنا أنّ لتلك الملابسات أثر بيّن في السير بالمفاوضات أشواطا بعيدة ، برغم صعوبة تضاريس الواقع السياسي ، ومخاطر مجاهيله ، التي بدأت تتوضّح أكثر ما بعد مؤتمر أبوجا الأوّل ، وذلك على النّحو التالي:

١ ـ تحدّد قضايا النزاع في نقاط واضحة ، وغيرها يعتبر مسائل فرعية تابع لها مندرج تحتها .

٢ ـ أصبحت المفاوضات أكثر جدية ، وانحسار وفد حركة التمرّد في زاوية ضيّقة يصعب معها التنصّل من التزاماته أو التلاعب بسير المفاوضات ، خاصّة وأنّ الشعب السوداني بأسره بدأ ينتظر توقيع اتفاق نهائي بين الحين والآخر ، لما شهده من تفاعل الحكومة مع توصيات المفاوضات السابقة على مستوى الشراكة السياسية والتنمية وغيرها من أسباب زرع الثقة بين جميع الأطراف .

٣ ـ انحسار الوفد الجنوبي المتفاوض في الأعضاء الجنوبيين ، وخلوّه من عناصر شمالية بداية من مفاوضات أبوجا الأوّل . وهو دلالة على رغبة حركة التمرّد في التخلّص من بعض الشركاء غير المرغوب فيهم نسبيا ، والتخفّف من بعض الإلتزامات الجانبية ، مقارنة مع القضية الأم . وفي تصوّرنا أنّ بقاء بعض العناصر الشمالية في الحركة الشعبية هو من باب المزايدة والمكايدة للدولة ، ولا أرى أنّ الحركة الشعبية تعير إنتماءهم قيمة كبرى ، وخير دليل على ذلك طبيعة المواقع التي شغلها العنصر العربي المنضوي تحت لافتة الحركة الشعبية ما بعد اتفاقية السلام الكبرى في ٠١/ ٠١/ ٢٠٠٥ .

٤ ـ تشجّعت الحكومة النيجيرية أكثر ، فقامت بإعداد تصوّر تفصيلي لحلّ أزمة الجنوب ، عرضته على الحكومة وباقي فصائل النزاع ، والذي ردّت عليه حكومة السودان بمشروع بديل يناقضه في الكثير من التفاصيل . وفي تقديرنا أنّ الحكومة النيجيرية ما كانت لتقدم على تلك المبادرة لولا قناعتها بأنّ موعد التوصّل لاتّفاقية نهائية قد قرب ، خاصّة وأنّ عددا من الوزراء والمستشارين والمسؤولين النيجيريين قد شاركوا بجدية وفاعلية في مفاوضات أبوجا ، وكان لهم الأثر الطيّب في التقريب بين وجهات نظر الأطراف المتنازعة . وعلى هدي من تلك الجهود وبناء على رغبة الجميع ، دعت الحكومة النيجيرية إلى موعد آخر للتفاوض بأبوجا .

- لقاء أوغندا ٢٢-٢٣ فبراير ١٩٩٣: يعتبر أوّل تفاوض مباشر بين وفد حكومي وقائد الحركة الشعبية لتحرير السودان جون قرنق . فقد عرضت في اللّقاء كلّ قضايا النزاع وتمّ التوقيع على ما عرف لاحقا بتوصية «أنتبي Entebbe» ، وتواعد الطرفان على العمل سويا من أجل انجاح المفاوضات ، بداية من لقاء أبوجا الثاني المرتقب ، التي يحضرها جون قرنق شخصيا .

- لقاء بيروبي ٠٣/ ٠٤/ ١٩٩٣: ترأس وفد الحكومة برئاسة علي عثمان محمد طه ، وترأس وفد الحركة الشعبية كاربينو كوانين . وهو في الحقيقة لقاء

لجس النبض استبق مفاوضات أبوجا الثانية ، خاصّة في ظلّ الأحداث المتسارعة على مستوى الانشقاقات التي حدثت في صفوف حركة التمرّد .

- مفاوضات أبوجا الثانية ، ٢٦/ ٠٤-١٧/ ٠٥/ ١٩٩٣: يعتبر هذا اللّقاء انطلاقة جديدة للمفاوضات بعد كلّ الأحداث التي ذكرناها ، كما استفاد كلّ الشركاء من الجولات السابقة بسلبياتها وإيجابياتها . فقد انصبّت جهود المشاركين على القضايا الجوهرية والمشاكل الحقيقية ، فتمّ تكوين لجان مختصّة ، انكبّت على القضايا التابعة لها ، أمّا في حالة الخلاف والتعارض ، فيمكن رفع القضية إلى لجنة مرجعية ، كُوّنت من رؤساء الوفود واثنين آخرين من كلّ وفد سمّيت بلجنة الكبار .

سعت الحكومة النيجيرية بكلّ جهدها لعدم تفويت الفرصة والفوز بشرف توقيع اتفاقية سلام على أراضيها ، ردا لجميل سابق من الحكومة السودانية قدّمته للحكومة النيجيرية ، إلى جانب تحقيق نجاح إقليمي ينضاف للدبلوماسية النيجيرية . لذلك نزلت بكلّ قواها في التقريب بين وجهات النظر ، وتقليص الهوّة بين المتحاورين . وكادت أن تنال فعلا ذلك الشرف التاريخي لولا وصول جون قرنق في اللّحظات الأخيرة إلى المطار قادما من واشنطن عبر لندن ، ومنع وفده المفاوض من توقيع الاتفاقية النهائية ، إلاّ بشرط وضع كلّ السلطات بيد الولايات .

وفي الحقيقة أنّ الإجراء الذي اتّخذه جون قرنق ليس من عنده وإنّما هو قرار أملته مصالح الجهات الخارجية التي يأتمر بأوامرها ، وهو ما أثار لا استغراب الجهة المضيفة ووفد الحكومة فقط ، بل أعضاء وفد حركة التمرّد ذاته الذين بذلوا جهدًا عظيما طيلة ثلاثة أسابيع . وبرغم ذلك فقد اعتبرت تلك النتائج إيجابية للغاية ، لقطيعتها مع مألوف نهايات الجولات الأولى ، وهو ما أبانته فقرات البيان الصحفي الذي صدر في أعقاب تلك المفاوضات ، التي كانت تسير بالتوازي مع مفاوضات أخرى تجري على الأراضي الكينية بفريقين

مفاوضين انكبوا على نفس المواضيع تقريبا .

- مفاوضات نيروبي ، ١٠/ ٠٥-٢٥/ ٠٥/ ١٩٩٣: سبقت هذه الجولة بنيروبي جولة الأخرى عقدت بين الحكومة وحركة التمرّد ، في ٠٣/ ٠٤/ ١٩٩٣ . ترأس وفد الحكومة علي عثمان محمد طه ، وترأس وفد حركة التمرّد كاربينو كوانين . وقد سارت المفاوضات الثانية على نسق مفاوضات أبوجا الثانية . والمفاجأة هذه المرّة هي رفض وفد الحركة للتجمّع الديمقراطي للأحزاب ، وهو تطوّر جديدة حيث تخلّت حركة التمرّد علانية عن حلفاء الأمس . أمّا عن نتائج المفاوضات فهي إيجابية ومشجّعة للجميع ، حيث تمّ الاتّفاق على:

ـ الشراكة السياسية على المستوى المركزي وعدالة اقتسام الثروة ،

ـ حيثيات الاستفتاء وضمانات حقوق الإنسان ،

ـ موقع الولايات الجنوبية من تطبيق الشريعة الإسلامية ،

ـ التأكيد على وحدة السودان .

- إعلان مبادرة الإيقاد: تتكوّن منظّمة الإيقاد من ست دول إفريقية تقع في شرق القارة ، وهي: السودان ، وكينيا ، ويوغندا ، وإثيوبيا ، والصومال ، وجيبوتي . أعلن عن تأسيسها في جيبوتي في يناير ١٩٨٩م ، وعرفت منذ ذلك التاريخ باسم «IGADD» ، ثمّ انضمّت إليها أريتريا بعد استقلالها عن إثيوبيا سنة ١٩٩٣ . وفي شهر سبتمبر من نفّس السنة عقدت دورة للمنظّمة بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا . وعلى هامش المؤتمر أعرب أعضاء المنظّمة عن رغبتهم في الوساطة بين الحكومة وحركة التمرّد ، وبناء على ترحيب الحكومة بتلك الوساطة الإقليمية عُقِدت عدّة مبادرات في إطارة منظّمة الإيقاد ، نوجزها في التالي:

١ ـ جولة الإيقاد الأولى ١٧-٢٣ مارس ١٩٩٤: عَقَدت الحكومة الكينية على هذه المفاوضات آمالا عريضة ، سعيا منها لكسب شرف الفوز بالتوصّل إلى

اتفاقية سلام ، تعقد على أراضيها ، بين الأطراف السودانية المتنازعة ، كما أَمِلت في ذلك نيجيريا سابقا. وقد خاطب الجلسة الإفتتاحية الرئيس الكيني دانيال أروب موي ، صديق السودان التاريخي ، إلى جانب العديد من الشخصيات السياسية والوطنية . ولم يُفسد الجو الاحتفالي العظيم إلاّ فضيحة الطائرة المحمّلة بالسلاح والقادمة من قبرص ، والتي استقبلت شحنتها حركة التمرّد جناح جون قرنق في مطار عنتبي اليوغندي ، ممّا ألقت بظلالها على جو المفاوضات إلى جانب خسائر حركة التمرّد في بحر الغزال . فكان حصاد هذه الجولة هزيلا مقارنة بالاستعدادات التي سبقته ، وذلك لأسباب منها:

أوّلا ـ جهل أطراف الوساطة بحيثيات القضية ،

ثانيا ـ نقصان الخبرة على مستوى عقد الوساطات ، خاصّة وأنّ كلّ الدول المكوّنة لمنظّمة الإيقاد تعاني مشاكل داخلية؛ حروب أهلية انفصالية ، باستثناء كينيا وجيبوتي . فلئن كانت جيبوتي دولة مغمورة ليس لها أي حضور دولي ، فإنّ كينيا تفتقد نسبيا للإشعاع الإقليمي .

ثالثا ـ عدم حيادية بعض أعضاء المنظّمة ، ومثال يوغندا خير دليل ، وقد تزامنت الفضيحة مع جولة تفاوضية ، من المفترض أن يتحلى فيها أطراف الوساطة بالحيادية الكاملة . وهو ما لم يكن ولن يكون في مستقبل مبادرات الإيقاد ، كما سنوضّح ذلك لاحقا .

رابعا ـ من أسباب فشل هذه الجولة تدخّل الولايات المتّحدة الأمريكية في حيثيات التفاوض بكلّ قوّة ، وتوجيهها لمجريات الأمور . فقد اجتمعت السفيرة الأمريكية بكينيا باللّجنة الوزارية الوسيطة لفترة طويلة ، بل توجد معطيات عن اجتماعها لمرّات عديدة بوفدَيْ حركة التمرّد على هامش المفاوضات ، كان إحداها بطريقة مستعجلة تمّت في جناح الفندق الذي يسكنه وفد جناح قرنق .

خامسا ـ عجزت كلّ الأطراف ذات المصلحة في النزاع ، على توحيد جناحي حركة التمرّد ، ممّا فوّت عليهم فرصة تحقيق مخطّطتهم الرامي في مرحلة أولى إلى

محاصرة وفد الحكومة ثمّ الضغط عليه دبلوماسيا لقبول بعض البنود التي تعتمدها كمنطلقات حوار في الجولات اللاّحقة . كما تغيّب وزير خارجية كينيا نتيجة لفضيحة الطائرة المحمّلة بالسلاح .

سادسا ـ لربّما كان من حسنات هذه المفاوضات انتباه وفد الحكومة إلى حقيقة خطيرة ، مفادها أنّ أغلب أعضاء وفد الإيقاد لم يشارك في هذه المفاوضات ويتحمّس لها إلاّ خدمة لمصالحه الخاصّة ، وبالتشاور والتنسيق مع فصائل حركة التمرّد ، وهو ما سنوضّحه لاحقا . لذلك بادرت الحكومة السودانية إلى عقد ملتقى وطني كبير في مدينة جوبا الجنوبية في ١٤-١٦ مايو ١٩٩٤ ، وهو لا يقلّ أهمّية عن المؤتمر الوطني الأوّل حول قضايا السلام . وقد أرادت الحكومة بذلك الملتقى أن يكون رسالة سريعة وفعّالة ، من القيادة والقاعدة الجنوبية الداخلية ، إلى قيادات فصائل التمرّد ، كعملية استباقية لجولة مفاوضات الإيقاد الثانية . وفي تصوّرنا كان لها ما أرادت حيث جاءت التوصيات على النحو التالي:

أ ـ التمسّك بوحدة الوطن باعتبارها القيمة الوطنية غير قابلة للمساومة ،

ب ـ مبادئ ثورة الإنقاذ الوطني وما بشّرت به ، تستجيب لتطلّعات وطموحات الجنوبيين ،

ج ـ الاشادة بالخطوات العملية نحو تطبيق النظام الاتّحادي ، الأمر الذي أفضى لنقل السلطة من المركز إلى الولايات ،

د ـ إدانة الحرب وغياب مبرّرات تواصلها ، خاصّة مع تحقّق المشاركة الفاعلة والحقيقية في المؤسّسات ، كما طمح لذلك من قبل أبناء الجنوب في مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ وداخل البرلمان السوداني عام ١٩٥٥ .

هـ ـ الإشادة بمنجزات ثورة الإنقاذ الوطني ، والتمسّك بسياساتها المفضية إلى تحقيق السلام .

٢ ـ جولة الإيقاد الثانية ١٧-٢٠ مايو ١٩٩٤: ناقشت الوفود في هذه الجولة

القاضايا الكبرى محلّ الخلاف . كما ركّز فيها وفد التمرّد على موقفه من علاقة الدين بالدولة ، ممّا أحال الجلسة إلى جلسة حوارية لا علاقة لها بالتفاوض ، خاصّة عند تبني لجنة الوساطة مطلب التمرّد من تقرير المصير ، بدلا من خيار الوحدة . وبذلك برز الدور الخارجي بشكل أكثر وضوحا من ذي قبل ، سواء اليد الأمريكية أو المصالح الأقليمية لدول أعضاء بمنظّمة الإيقاد ، تربطها علاقات ولاء أو إنتماء عرقي مع حركة التمرّد . وقد انتهت الجولة بإصدار لجنة الوساطة لإعلان مبادئ تعتبر بنوده غير ملزمة لأي طرف من أطراف التفاوض ، جاء التركيز فيها بوضوح على بند حق تقرير المصير للجنوبيين ، وهو ما ترفضه حكومة السودان قطعا .

٣ ـ جولة الإيقاد الثالثة ١٩-٢٩ يوليو ١٩٩٤: اعتمُدِت ورقة إعلان المبادئ الصادرة في أعقاب الجولة الثانية كورقة عمل للجولة الثالثة ، قبلتها الحكومة السودانية من حيث المبدأ ، مع الرفض القاطع لبندين هما: علمانية الدولة وحق تقرير المصير ، وذلك ضمن ورقة مكتوبة قدّمتها إلى اللّجنة الدائمة للإيقاد ، طرح فيها نقاطا بديلة . ومن المهمّ التأكيد هنا على أنّ تشدّد وفد التمرّد تجاه قضية العلمانية وتخوّفه من تطبيق الشريعة ، يعتبر مبرّرا ، وذلك لجهلة بطبيعة الشريعة الإسلامية وطرق تطبيقها ومن تشمل . وفي تصوّرنا أنّ ذلك التخويف المبالغ فيه نابع من أحزاب التجمّع ، الذين يطمحون إلى علمانية الدولة والسعي لإسقاط حكومة الإنقاذ بأيّ ثمن كان ، بل وعلى حساب مصالح المجتمع السوداني ككلّ ، عن طريق تدويل أزمته وإطالة مداها ، وهو الدور الذي اضطلع به بيتر نيوت كوك المحسوب على جناح جون قرنق ، بل وعبّرت عنه أحزاب المعارضة بشكل واضح ودقيق في مؤتمر أسمرا الذي عُقِد في ١٥-٢٣ يونيو ١٩٩٥ تحت شعار «مؤتمر القضايا المصيرية» .

عُقِد مؤتمر أسمرا نتيجة للضغط النفسي والمعنوي الذي مارسته الحكومة على معارضيها ، من خلال انتصاراتها على الأرض عسكريا ، وكسبها للتأييد الجنوب بعد ملتقى جوبا ، ثمّ لضعف موقف حركة التمرّد التفاوضي . لذلك

بدأ جون قرنق يبحث عن متنفّس جديد ، يُخرِجه من ضيق الأزمة التي وقع فيها ، وكذلك حرصا منه على نشر بقعة الزيت ليمتدّ لهيب النار في أقاليم سودانية أخرى ، ممّا يسبّب في اتّساع الخرق على الحكومة . وقد اتّفقت تلك الرّغبة مع مشروع أحزاب المعارضة الشمالية الرامي إلى اسقاط حكومة ثورة الإنقاذ ، لذلك وجد أعداء الأمس فرصة للتقارب ، خاصّة بعد الصفعة التي تلقتها معارضة الشمال من جون قرنق ، التي تخلّ عنها في سبيل مصالحه التفاوضية ، خاصّة كنّا أشرنا سابقا إلى التغييب المتعمّد للعناصر الشمالية في وفود التفاوض ، والذي مارسه جون قرنق وكذلك الفصائل الجنوبية الأخرى المنشقة عن الحركة الأم «الحركة الشعبية لتحرير السودان» .

وبحسب ملاحظاتنا فإنّ مؤتمر أسمرا لم يعقد للنظر في قضايا السلام بالسودان ، وإنّما كان الهدف منه أبعد من ذلك ، والذي نقدّر بعد مطالعتنا لمقرّراته أنّه يهدف بالأساس إلى تقويض الدولة السودانية والقضاء على الحكومة ، بناء على مخطّط غير معلن ، لربّما تكشّفت تفاصيله لاحقا في بحوث تتعلّق بطبيعة هذا المؤتمر ، والذي يتوقّف طبعا على تسرّب بعض وثائقه الداخلية أو تحدّث أحد منظميه الأصليين عن طبيعة وخلفية هذا المؤتمر . إلاّ أنّ ذلك لا يمنع من إيراد بعض بنوده بإيجاز على النحو التالي:

أ ـ حق تقرير المصير ،

ب ـ علاقة الدين بالسياسة ،

ج ـ شكل الحكم خلال الفترة الانتقالية .

وبحسب الأصول المتعارف عليها في العمل السياسي ، فلا أظنّ أنّ حركات معارضة سياسية هدفها الحقيقي إسقاط الحكومة القائمة عن طريق العمل المسلّح ، إلاّ في حالة واحدة وهي إنعدام الفاصل أو الفارق بين العمل السياسي والعمل المسلّح . وأقدّر أنّه وضعية المعارضة السودانية التي أرادت أن تثأر لتاريخها بكلّ وسيلة تمكّنها من ذلك ، وهو ما عبّرت عنه في البيان الختامي لمؤتمر

أسمرا ، الذي جاء فيه: «إنّ التجمّع الوطني الديمقراطي وهو يعقد مؤتمره في ظروف عصيبة وقاسية ، يعيشها شعب السودان من جرّاء تسلّط الجبهة القومية الفاشية ، وسياساتها التي أهدرت كرامة المواطن السوداني ، ودمرت الاقتصاد الوطني ، وأساءت إلى علاقات السودان الخارجية بتهديده للأمن والاستقرار إقليميا ودوليا ، وبتصدير الإرهاب والفتنة ، لدول الجوار وللعديد من دول العالم ، كما كشف النظام عن طبيعته العدوانية برفضه لكافة مبادرات السلام ، وتأجيجه لنيران الحرب الدائرة في جنوب بلادنا ، وعليه يؤكد التجمع المضي في العمل الدؤوب بكافة وسائل المقاومة السياسية والعسكرية والشعبية» .

ولا يفوتنا هنا أن نذكر ثلاث ملاحظات فقط:

ـ الملاحظة الأولى: كيف يستطيع التجمّع الوطني الديمقراطي الجمع بين الخيارين السياسي والعسكري؟ ،

ـ الملاحظة الثانية: أنّ مؤتمر المعارضة عقد بأسمرا عاصمة دولة أريتريا التي هي عضو في منظمة الإيقاد ، وأحد رعاة مفاوضات السلام القائمة بين حكومة السودان وحركة التمرّد بالجنوب ، فكيف يمكن الجمع بين المتناقضات؟ ،

ـ الملاحظة الثالثة: في تقديرنا أنّ جون قرنق يعرف تمام المعرفة أنّ المعارضة الشمالية ليس لها أي دور حقيقي ، ولا يمكن أن تؤثّر في الواقع ، وهو الذي استثنى عناصرها من وفود التفاوض ، فما الذي دفعه إلى التحالف معها؟ .

٤ ـ جولة الإيقاد الرابعة ٠٦ سبتمبر ١٩٩٤: عُقِدت هذه الجولة في جو متوتّر ، نتيجة لوثيقة إعلان المبادئ التي قدّمتها لجنة الوسطاء الوزارية للإيقاد ، وكذلك لما أعلن على هامش وفي أعقاب مؤتمر أسمرا الذي وضع له شعار جذّاب استفزازي خاص «مؤتمر القضايا المصيرية» . وعلى غير العادة انتهت هذه الجولة في يوم واحد بعد مداخلة قوية وحاسمة من رئيس وفد حكومة السودان غازي صلاح الدين عتباني ، الذي تحدّث عن السلام والحريات وحقوق الإنسان ، وطبيعة الأشياء التي منها عدم تأثّر المد الثقافي أو الديني

بالحروب . وتعتبر هذه الرسالة ذات دلالات مهمّة لربّما تحدّد مستقبلًا وجه القارة السمراء .

وفي نفس الإطار الذي عقد فيه مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام سنة ١٩٨٩ ، وهو البحث عن السلام من الداخل ، وتنشيطا للفكر الوطني ، وتحريرا للمبادرة الداخلية ، لتكون رافدا قويا في طريق نجاح التفاوض ، صدر قرار جمهوري بتكوين المجلس الأعلى للسلام في ١٤ نوفمبر ١٩٩٤ . والذي من مهامه ، دعم جهود المحافظة على وحدة البلاد ، ودعم أمنها واستقرارها ، وتنشيط حركة السلام ، وتعميق ثقافة الحوار والعمل على انهاء الحرب بالطرق السلمية ، وغيرها من المهام التي من أجلها بُعِث[١] .

فكانت من إنجازات هذا المجلس ، التوقيع على الميثاق السياسي في ١٠ أبريل ١٩٩٦ ، والذي التفت حوله معظم الفصائل الجنوبية . ومن التفاصيل المهمّة والتي لها أبعاد كبيرة كان لها الأثر الإيجابي في اقتناع الفصائل الجنوبية بمشروع الحوار من الداخل ، أنّ النائب الأوّل لرئيس الجمهورية السودانية يومها المرحوم الزبير محمد صالح ذهب بنفسه إلى مدينة الناصر ، ثم تسلّل إلى داخل الغابة حيث يقع مقرّ قيادة رياك مشّار . وفاوضه على عين المكان وتوصل الطرفان إلى صيغة الميثاق السياسي الذي وُقّع عليه في ١٠ مارس ١٩٩٦ بالأحرف الأولى ، وعرف بعدها بميثاق الناصر . وبعد الامضاء الرسمي على الميثاق من طرف حركة استقلال جنوب السودان ومجموعة بحر الغزال ، كان أوّل من أيّده وفد الشلك بقيادة جيمس أوطو ، في ١٥ مايو ١٩٩٦ ، ثم التحقت قوّة دفاع الاستوائية بقيادة توفلوس أوشانق ، في ٢٢ يونيو ١٩٩٦ ، وبعدها مجموعة أبناء بور بقيادة أروك طون أروك ، وغيرهم من المجموعات الجنوبية . وقد توّج ذلك الجهد باتّفاقية استراتيجية بين الحكومة وأبناء جبال النوبة ممثّلين في اللّجنة

(١) عبّرت الحكومة عن تلك المواقف في ندوة برشلونة التي نظمتها اليونسيكو حول عملية تحقيق السلام في جنوب السودان في ١٩٩٥ .

المركزية للحركة الشعبية قطاع جبال النوبة ، برئاسة القائد محمد هارون كافي أبو راس[١] ، في ٢١ يوليو ١٩٩٦ .

وبناء على ذلك الزخم الإعلامي الذي أحيط به الميثاق السياسي ، على طول سنة تقريبًا ، وما حازه من قبول لدى أغلب الأطراف السودانية المتصارعة ، غدا هذا الميثاق الوثيقة الأهم في تاريخ السودان السياسي . لذلك عكفت لجان متفرّعة من المجموعات الموقّعة على الميثاق السياسي على دراسته وتطويره ليصبح اتّفاقية سلام . وقد بدأت الاجتماعات صباح الأحد ١٦ مارس ١٩٩٧ ، لتمتدّ على طول ثلاثة عشر يوما من المفاوضات السرية وتحت حماية مشدّدة ، إلى أن تمّ وضع اللّمسات الأخيرة على ما عرف لاحقًا باتّفاقية الخرطوم للسلام وأعلن عنها في احتفال جماهيري بالقصر الجمهوري في ٢١ أبريل ١٩٩٧ . وقد اعتبرت هذه الاتّفاقية الأهمّ ما بعد اتفاقية أديس أبابا في سنة ١٩٧٢ ، والتي تمّ نقضها بعد عشرة سنوات من تاريخ توقيعها . وقد كانت تلك الاتفاقية سببا في تبني القائد لام أكول رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان الفصيل المتّحد لخيار السلام والامضاء عليه في ما عُرِف لاحقا باتّفاقية فشودة التي عقدت في ٢٠ سبتمبر ١٩٩٧ .

٥ ـ جولة الإيقاد الخامسة ٣٠ أكتوبر ١٩٩٧: عرفت هذه الجولة من الفاوضات تغيّرا ملحوظًا على مستوى تكوّن الوفود ، وكذلك على مستوى جدول الأعمال . فبعد اتفاقية الخرطوم للسلام ، أصبحت الحركات المسلّحة الجنوبية الموقّعة جزءا من الدّولة ، يسعها ما يسع غيرها من حقّ المواطنة وتوابعه . لذلك فقد ترأّس وفد الحكومة في هذه الجولة من المفاوضات رياك

---

(١) هو محمد هارون كافي أبو راس ، ولد بمدينة كادقلي بجبال النوبة في ١٥ أغسطس ١٩٤٩ ، من أسرة أبو راس ابن الجد الأكبر الملك تيولو ، الأخ الأكبر للجد السادس كادقلي والذي سميت عليه مدينة كادقلي الحالية . رئيس اللّجنة المركزية للحركة الشعبية ، قطاع جبال النوبة المتحد ، وموقع على اتفاقية جبال النوبة للسلام مع حكومة الإنقاذ الوطني في ١٩٩٦ .

مشّار الذي كان يحمل السلام في الجنوب ، ويقاتل جيش الحكومة السودانية ، وبعد الاتفاقية المذكورة صار رئيس مجلس تنسيق الولايات الجنوبية . كما ضمّ المجلس عناصر جنوبية أخرى أمضت اتفاقية السلام ، وصارت جزءا منها ، بل من أكبر المدافعين عنها ، ومنهم: أروك طون أروك ، وديفيد ديشان ، ولورانس لوال المنتمين لجبهة الإنقاذ الديمقراطي .

وفي المقابل وجد وفد حركة التمرّد جناح جون قرنق نفسة في مواجهة مع أصدقاء الأمس الذين كانوا بادئ الأمر معه في الحركة الشعبية الأم ، ثم تركوه نتيجة تعصّبه الحزبي وتفرّده بالقرار ، بل وتصفيته لخصومه ، وهو ما عبّر عنه القائد كاربينو كوانين في كلمته التاريخية عند توقيع الميثاق السياسي في أبريل ١٩٩٦ ، حيث قال: « . . .دخلنا الغابة آملين في إيجاد العدل والحرية ، لكن في المقابل وجدنا الذل والسجن والذبح ، خرجنا نأمل في العيش الكريم وحياة أفضل لشعبنا ، ولكن الشعب عانى من كلّ أنواع المشاكل . . .» .

وأمام تلك الوضعية الحرجة التي حشرت فصيل جون قرنق في الزاوية الضيّقة ، لم يجد من مخرج إلاّ محاولة كسب الوقت ، وإطالة أمد التفاوض لعلّ ظروفا دولية تغيّر مجرى الأمور لصالح التمرّد . لذلك قدم وفد جون قرنق جملة مقترحات على وعي أنّها مرفوضة سلفا من طرف الوفد الحكومي ، الذي خرج بورقة موحّدة ، مدعومة من الفصائل الجنوبية ، التي تصالحت مع الدولة أخيرا ، واعتمدوها ورقة تفاوضية . ونصّصت تلك الوثيقة على خمس نقاط:

أوّلا ـ يجب أن يكون إعلان المبادئ كما جاء بالوثيقة ،

ثانيا ـ يجب أن تكون هنالك نسخة معتمدة لدى الوسطاء ،

ثالثا ـ يجب التوقيع على ما يتّفق عليه من كلا الطرفية ويوضع جانبا ،

رابعا ـ يجوز تقديم أوراق ومذكرات تعين على الشرح والاستكمال ،

خامسا ـ أن تكون نقاط الخلاف مكتوبة .

وفي المقابل طرح وفد جون قرنق مبدأ حق تقرير المصير كمنطلق تفاوضي ، وخرج بأطروحة جديدة فحواها ، أن حق تقرير المصير يشمل؛ جنوب النيل الأزرق ، وجنوب كردفان ، ومنطقة أبيي ، وصحبت ذلك بخارطة بيانية تقسّم السودان دولتين منفصلتين . وعلّق محمّد الأمين خليفة عضو وفد المفاوضات في تلك الجولة على ذلك الإجراء غير المدروس حقيقة لا من الناحية القانونية ولا من الناحية السياسية ، فقال: «كان واضحا حرص وفد الحكومة على أن يلتزم الطرفان ببنود إعلان المبادئ أساسًا للنقاش ، غير أنّ وفد الحركة كان حريصًا على تجاوز الإعلان . وقد جاء طرحه للكونفدرالية محاولة مكشوفة لتجاوز إعلان المبادئ ، وعدم التقيّد ببنوده .

ركّزت الحكومة على أن موافقتها على تقرير المصير تجيء حلا سياسيًا لمشكلة الجنوب ، ولا تعد إقرارا بحق تقرير المصير بوصفه حقا للشعوب ، ذلك أنّ هذا الحق قاصر من الناحية القانونية على تصفية الاستعمار ، ولا مجال لتطبيق هذا الحق في أي مناطق أخرى من السودان تدعيها الحركة»[١] .

وفي نهاية جولة التفاوض قدّم وفد الحكومة السودانية مذكّرة من ثماني نقاط بعنوان «مشروع جمهورية السودان لإحلال السلام في البلاد» ، كما حاول الوسطاء حمل حركة التمرّد على الالتزام بإعلان المبادئ ، ولكنّهم لم يفلحوا لتصلّب الحركة بناء على مخطّط مسبق ، التقت حوله حركة التمرّد وبعض دول الجوار ، والتي من الؤسف أنّها أعضاء في منظّمة الإيقاد ومن رعاة جولات المفاوضات السودانية .

ومن المهم على هامش حديثنا عن جولة الإيقاد التفاوضية الخامسة أن نذكر الملاحظات التالية:

ـ الملاحظة الأولى: وجود رغبة جديدة من لجنة الوساطة الوزارية في معرفة تفاصيل أكثر من جانب الحكومة ، خاصّة مواضيع الخلاف ، مثل الشريعة

---

(١) محمد الأمين خليفة: خطى السلام خلال عهد الإنقاذ ، ص ٢٨١ .

الإسلامية ، وحقوق الأقليات في ظلّها ، وغيرها من المسائل الغامضة . وفي تقديرنا أنّ لجنة الوساطة بدأت تثق نسبيا في خطاب الدولة السودانية ، خاصّة بعد انضمام رياك مشار وأروك طون أروك وغيرهما من قيادات سابقة في الحركة الشعبية لتحرير السودان ، لذلك غيّر وفد الوساطة نسبيا من طريقة تعاطيه مع القضية ، وكذلك تعامله مع جون قرنق .

ـ الملاحظة الثانية: ترحيب شركاء الإيقاد باتفاقية أبريل ١٩٩٧ في اجتماعهم بروما . وهذا تغيّر ملحوظ في موقف الأوروبيين من طبيعة الصراع في السودان ، وتعويلهم بحسب تصريحاتهم على مستقبل المفاوضات .

ـ الملاحظة الثالثة: إشادة الولايات المتّحدة الأمريكية بالاتفاقية . وبرغم أنّ موقفها المعلن لا يُعتدُّ به ، إلاّ أنّه يمكن اعتباره تغيّرا جيّدا تجاه السودان .

ـ الملاحظة الرابعة: تذبذب مواقف دول الجوار الإفريقية من اتفاقية السلام . ففي حين كان من الأولى الترحيب بها واعتبارها خطوة جديدة على خطى السلام ، نجد أنّ أسمرا لم يعجبها ذلك الاتفاق ، وصمتت أثيوبيا ، ولم تعلّق كينيا عليها .

٦ ـ جولة الإيقاد السادسة ، ٤ مايو ١٩٩٨: عُقِدت جولة التفاوض السادس في ظروف جديدة ، تخدم المفاوض الحكومي ، وتؤرّق وفد حركة التمرّد . فقد شهد مشروع السلام من الداخل على جميع المستويات تقدّما ملحوظا ، أبرزه إجازة الدستور الدائم للبلاد ، والذي حدّد الثوابت الوطنية الغير قابلة للنقاش والتفاوض . إلى جانب التطوّر الملحوظ في علاقات السودان الخارجية مع جيرانه من الناحية الشرقية خاصّة ، أي أثيوبيا وأرتيريا ، لأهميتهما الجغرافية الحدودية ، ولخطورة علاقاتهما بالأزمة السودانية . وعلاقته مع الشقيقة الكبرى من الناحية الشمالية الجمهورية العربية المصرية ، الذي عكّر صفو علاقتهما محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا .

أمّا عن الجانب الأوروبي فقد بدأ موقفه يتزحزح لصالح السودان ، وذلك

لحرصه على تحقيق الاستقرار بأفريقيا ، حفاظا على مصالحه التي بدأ يهدّدها التنين الأمريكي ، الذي وضع لنفسه منذ البداية سياسة واضحة للالتفاف حول القضية السودانية من خلال ثلاث مراحل متباعدة ، وظّف في كلّ مرحلة أداة معيّنة من حيث لا تشعر تلك الأداة بأنّها خادمة للمصالح الأمريكية ، مناقضة لأطماعها بالمنطقة . وتتمثّل تلك السياسة المرحلية في : التدخل الناعم ، ثم مبدأ المحافظة على السلم ، ثم التدخل العسكري لفرض السلام . وبالفعل نجحت الإدارة الأمريكية في خطّتها ، خاصّة مع الأزمة التي عرفها الحزب الحاكم في ١٩ يناير ٢٠٠١ ، والتي ذهبت بكلّ الجهد التفاوضي السابق منذ بدايته في ١٩٨٩ .

إلاّ أنّ الأحداث السابقة لتلك الأزمة الكارثية كانت تصبّ في صالح الحكومة السودانية ، ممّا انعكس على مجريات التفاوض ، ولعلّ من أبرزها : رجوع الوجوه المسلمة إلى قائمة وفد حركة التمرّد جناح جون قرنق ، وذلك منذ تغييبها في مفاوضات أبوجا الأولى . ممّا أعطى انطباعا جديدا على بداية تصدّع بناء حركة التمرّد ، خاصّة مع غياب دينق ألور مدير مكتب جون قرنق بسب الخلافات الداخلية التي بدأت تؤثّر في حركة التمرّد . ومن صور ذلك التغيّر الجوهري ، انتهاج لجنة الوساطة الوزارية أسلوبا جديدا في التعاطي مع الملف السوداني ومجريات التفاوض ، بعدما كانت تفقد سابقا حياديتها في المسك بالملف السوداني . كما أنّ هذه الجولة كشفت خللا كبيرا ما كان له أن يحصل في هذه الفترة المتقدّمة رحلة التفاوض ، والمتمثّل في جهل اللّجنة الوزارية الفرعية بالرصيد التفاوضي السابق .

٧ ـ جولة الإيقاد السابعة ، ٤ أغسطس ١٩٩٨ : من أجل توفير أسباب نجاح المفاوضات ، ولإعطاء فرص لمجموعة الإيقاد في العمل على تذليل الخلافات ، وردم الهوّة من أجل تحقيق السلام ، فقد عقدت هذه الجولة التفاوضية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا ، وكانت بحضور أمين عام منظمة الوحدة الإفريقية سالم أحمد سالم ، والسفير الإيطالي بأديس أبابا نيابة عن شركاء الإيقاد . وللملاحظ فإنّ شركاء الإيقاد لا تضمّ في عضويتها دولا فقط ، وإنّما

تضمّ أفرادا من أهل الخبرة والتخصّص في الشأن السوداني . لذلك فقد استعملت الإدارة الأمريكية هذه الجهة الضبابية وقودا للمرحلة الأولى من خطّتها الثلاثية ، وهي مرحلة التدخّل النّاعم . وقد طرحت في هذه الجولة نفس المواضيع القديمة: الشؤون الإنسانية ، والدين والدولة وتقرير المصير ، الذي اتّخذه وفد جون قرنق كورقة رابحة لإطالة أمد التفاوض ، كما هو متّفق عليه مع الجانب الأمريكي ، الذي بدأ يمارس ضغوطًا علنية على جناح جون قرنق ، وشرع في التدخّل المباشر لتوجيه مسار التفاوض بالشكل الذي يخدم مشروع الإدارة الأمريكية . لذلك فإنّ هذه الجولة لم تتعدّ كونها ندوة فكرية ، غلب عليها السجال السياسي العقيم .

ومن خلال مجريات هذه الجولة يمكن إبداء جملة ملاحظات محزنة نسبيا:

ـ الملاحظة الأولى: إنّ الدارس لمسيرة التفاوض منذ الجولة الأولى ، يلاحظ بسهولة أنّ مسار التفاوض في تراجع كبير ، كما أنّه شهد نكسة خطيرة .

ـ الملاحظة الثانية: التدخّل الأمريكي السلبي والمباشر في العملية السلمية . هدفه تأجيل التوصّل إلى نتائج عملية ، وتوافق حقيقي يصلح لأن يكون أفكارا أولية لاتّفاقية سلام نهائية ودائمة . والسبب في ذلك انشغالها في محاور صراع أخرى تريد التخلّص من أعبائها ، إلى جانب تورّطها غير المؤسّس في ضرب مصنع الشفاء بمنطقة الخرطوم بحري ، بحسبانه موقعا استراتيجيا لصناعة الأسلحة الممنوعة دوليا ، وكان ذلك إثر تقرير كاذب أعدته المعارضة السودانية تشفيا في الحكومة السودانية ، وضربا لمصالح رموزها والمتعاطفين معها .

ومن صور ذلك التدخّل المباشر ، منع الإدارة الأمريكية جون قرنق من حضور اجتماع المعارضة السودانية ، الذي كان من المزمع عقده في العاصمة المصرية القاهرة في ٠٥-٠٧ يوليو ١٩٩٩ ، والذي سعت من خلاله الحكومة المصرية إلى دفع جون قرنق لتوقيع اتفاقية تضمن وحدة السودان . ولمّا لم يحضر جون قرنق الاجتماع ألغته الحكومة المصرية .

ـ الملاحظة الثالثة: عندما سعت الحكومة المصرية لعقد اجتماع لفصائل المعارضة السودانية بالقاهرة ، مارست الحكومة الأمريكية ضغوطا على جون قرنق ووجّهته لطرح المسائل التالية:

أ ـ الدعوة لسحب القوات المسلحة السودانية من جنوب البلاد ،

ب ـ المطالبة بقوّات دولية للفصل بين المتنازعين ومراقبة الوضع ،

ج ـ إن قبلت الحكومة بالشرطين أعلاه يقرّ مبدأ الوقف الشامل لإطلاق النار .

٨ ـ جولة الإيقاد الثامنة ، ١٩-٢٣ يوليو ١٩٩٩: أعيد نقل مقرّ التفاوض إلى نيروبي عاصمة كينيا . كان الوسطاء يعدون حثيثا للقاء التفاوض المرتقب ، كما كان وفد الحكومة يعلّق الآمال على جدية جون قرنق في التوصّل إلى حلول عملية ، في حين كان جون قرنق يماطل وينتظر تغيّر المعطيات الدولية . نيتان وخلفيتان في قميص واحد لا يجتمعان . تعامل جون قرنق مع التفاوض بخلفيتين ، فعين على التفاوض واستحقاقات الالتزامات الدولية ، وعين على التوجيهات الأمريكية الصارمة ، التي تحدّدت بشكل واضح إثر تفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي دار السلام .

كانت الإدارة الأمريكية تلقي ببصرها إلى أحراش الجنوب ، وتنظر بلهفة إلى مجاهيل دارفور ، حيث الثروات الهائلة ، ومخازن اليورانيوم المطمورة في باطن الأرض . لذلك صادفت اللّحظة التاريخية الحاسمة وغير المتوقّعة على أحد الأقوال الضعيفة في تفجير سفارتيها ، ومن غير تقدير أو تريّث اتّجهت بأصابع الاتّهام إلى السودان ، الذي لم يداري في عدائه للمشروع الأمريكي بالمنطقة ، بل وواجهه سياسيا وفكريا . وكان الخيار الأمريكي الفعّال قرار الكنغرس الأمريكي الذي لم تبخل الولايات المتّحدة في إشهاره كلّما دعت الضرورة . حتى صار أكثر فاعلية من القرارات الأممية التي شلّت أجهزتها ووقع تجاوزها نتيجة للصلف الأمريكي والتبعية البريطانية العمياء .

لذلك عوّل جون قرنق كثيرا على نتائج قرار الكونغرس الأمريكي القاضي بفرض عقوبات اقتصادية على السودان وحظر الطيران في الجنوب ، فبادر إلى تجميع قواته واستنفار المقاتلين وسوقهم إلى معسكرات التدريب وإجبارهم على حمل السلاح والإلتحاق بجبهات القتال الأمامية ، في انتظار حدوث المعجزة بانهيار الدولة السودانية ، وسقوطها نتيجة قرار ضعيف لم تتوفّر له شروط الدعم السياسي الدولي . كان ذلك الموقف المرتجل من جون قرنق طعنة أخرى في مصداقية تحمّسه للتفاوض ، ممّا ألقى بظلاله على مجريات التفاوض ، فرفعت الجلسات الفاترة ، وهكذا بدأ العد التنازلي لإعلان فشل مبادرات الإيقاد ، وبحسب ظني عدلت الحكومة الكينية المضيفة عن ذلك الإعلان حياء وحفظا لماء الوجه من أثر الهزيمة . خاصّة وأن الحكومة الكينية على علم بجملة حقائق منها:

ـ أوّلا ، معرفتها القاطعة بعدم جدية جون قرنق ، وخضوعه المطلق للإرادة الأمريكية ، وأنّه فقد مصداقيته بين أنصاره؛ قيادة وقاعدة ، وما حالات الانفصال الكثيرة وظاهرة التخلي عن الحركة إلاّ خير مثال . كما أنّ جون قرنق بادر إلى إجراء تعديلات على مؤسّسات الحركة الشعبية وخاصّة المالية ، فعيّن صديقه الوفي أليجا ملوك رئيسا لوكالة غوث وتعمير الجنوب ، لضمان انسياب العمولة عند الضرورة بقصد إغراء القيادات العسكرية والرموز السياسية .

ـ ثانيا ، قناعتها بأنّ طريق التفاوض لن يمرّ إلاّ عبر الولايات المتّحدة الأمريكية وبرضائها . وقد سبق أن تدخّلت السفيرة الأمريكية في نيروبي ، واجتمعت مرارا بوفود التمرّد ، كما أصدرت الإدارة الأمريكية الأوامر لجون قرنق بمنع فريقه المفاوض من توقيع اتفاقية السلام التي تمّ التوصّل إليها بعد مفاوضات شاقة في نيفاشا ، وذلك بعد وصوله إلى المطار قادما من أمريكا عبر بريطانيا .

ـ ثالثا ، تبيّن لها بالأدلّة ومجريات التفاوض أنّ جون قرنق ليس له ما يعطي أو يقترح في مختلف جولات التفاوض ، وإنّما يماطل ويكسب الوقت ، برغم

الخسائر المتعدّدة والمتتالية على أرض المعركة بالجنوب . وبما أنّ الضحايا ليسوا جون قرنق أو أسرته أو مقرّبيه فلا قيمة لهم . عبّر عن ذلك محمّد سعيد بازرعة في أوّل جلسة تفاوضية بأديس أبابا في ١٩-٢٠ أغسطس ١٩٩٨ ، حين قال في معرض ردّه على محمّد الأمين خليفة رئيس وفد الحكومة المفاوض في تلك الجولة:» . . .لنا آلاف الشهداء . . .» .

ـ رابعا ، معرفة الحكومة الكينية بالدور الخطير الذي تلعبه حكومة يوغندا ، الحليف التاريخي لجون قرنق . وما أحداث الطائرة القادمة من قبرص محمّلة بالسلاح إلى حركة التمرّد ، والتي أفرغت حمولتها بمطار العاصمة ، إلاّ دليلًا على البعد الجديد الذي تتّجه نحوه قضية جنوب السودان ، وأنّ الأمر يتجاوز مجرّد عملية مصالحة ، إلى حسابات دولية غامضة ، وغير معروفة الحدود والمآل .

هل تمّ وأد مبادرات الإيقاد؟:

الحقيقة أنّ مبادرات الإيقاد برغم سلبياتها ، وبرغم الغموض الذي اكتنفّ كثيرًا من تفاصيلها ، خاصّة أعمال اللّجنة الوزارية الوسيطة ، إلاّ أنّها تبقى القاعدة الصلبة التي تخمّرت على صخرتها مشاريع السلام السودانية . أضف إلى ذلك الجهد الكبير الذي بذل في المبادرة النيجيرية ، فلولا هذه المحاولات الجادة برغم نقائصها ، لم يكن من الممكن الحديث عن تفاوض أو الإعداد لمشروع السلام السوداني . كيف ذلك؟ .

ـ دخلت مختلف الوفود السودانية المتفاوضة جلسة اللّقاء الأولى في أديس أبابا ، متجهّمة متنافرة مستوحشة من بعضها ، يحملها روح العداء المتبادل والتخوين . ولم يتكرّر اللّقاء إلاّ وقد انكسر حاجز الخوف وتسلّل النِكاتُ والمُلَح والمجاملة إلى جلسات التفاوض ، انتهى الأمر إلى جلسات ثنائية في غرف أعضاء الوفود المتخاصمة ، تخلّلها شرب الشاي على الطريقة السودانية .

ـ تربط عناصر وفود التفاوض علاقات ودّ وزمالة قديمة ، ألقت بظلالها على سير النقاش والجدل . وقد لوحظ احترام كبير بين قيادات حركة التمرّد الذين

كانوا عناصر في الجيش السوداني قبل مغادرته والالتحاق بالغابة ، وبين القيادات العسكرية السودانية أعضاء وفد الحكومة المفاوض ، وهو ما عبّر عنه محمّد الأمين خليفة بقوله:» . . .طلب لقائي شابان طويلان أسمران ، . . .فما كنت أحسب أنّ الشابين من الحركة الشعبية لتحرير السودان ، وما كنت أعتقد أنّهما يتجرآن بمقابلتي مباشرة ، الأوّل هو دينق ألور مدير مكتب العقيد جون قرنق ، وأما الآخر فهو نيال دينق نيال ابن الزعيم السياسي الجنوبي وليم دينق .

جرى بيننا حديث ودي ، وتعهد نيال دينق بأن يخدمنا في شرب الشاي . قال لي عندما أراد أن يخدمني «كم ملعقة سكر يا سيادتك؟» فقلت له سوداني ، فقال يعني ثلاثة ملاعق . وضحكنا عاليا أبعد عنا جزءا من همّ اللقاء القادم . . .قمت بوداعهما على أن نلتقي في غرفة المباحثات»[1] .

ـ بدأت جلسات التفاوض بقضايا عامّة متّجهة نحو التدقيق والتفصيل . كلّ فريق يتحسّس توجّهات الفريق المقابل ، ويحاول فهم منطلقاته وخلفياته التفاوضية .

ـ بلورة الجولات الأولى فكر الحكومة ووجّهتها إلى ضرورة القيام بمبادرة داخلية تتّخذها منطلقا وطنيا في التفاوض ، لذلك عقدت المؤتمر الوطني الأوّل حول قضايا السلام بالسودان ، الذي غيّر اتّجاه التفاوض وأدخل عنصرا تفاوضيا جديدا على جدول أعمال جولات التفاوض اللاّحقة .

ـ في ظلّ جولات التفاوض التي رعتها منظّمة الإيقاد ، تفتّقت في ذهن الوفود أساليب جديدة ، ومعطيات كانت غائبة ومعلومات دقيقة . . .أسهمت في عقد اتّفاقيات جانبية مع فصائل التمرّد المنشقة عن الحركة الأم . كما كانت الأساس الذي في ضوئه وقّعت اتّفاقية الخرطوم للسلام في أبريل ١٩٩٦ .

ـ ظلّت جولات التفاوض المتنفّس الوحيد للشعب السوداني بشماله وجنوبه ، يرتقب من خلالها السلام والخلاص من محنة الحرب الأهلية .

---

(١) محمد الأمين خليفة: خطى السلام خلال عهد الإنقاذ ، ص ٢٦ .

- في تقديرنا أنّ جولات التفاوض السابقة هي التي مهّدت لاتّفاقية السلام التي عقدت في نيفاشا بتاريخ ٠٩ يناير ٢٠٠٥ .

- أنّ حيثيات وأوراق جولات التفاوض السابقة هي التي اعتمدها أصدقاء الإيقاد في تنظيم الملتقيات والندوات الدولية والإقليمية حول السودان ، خاصّة الندوة التي نظّمها معهد ماكس بلانك الألماني بفندق قصر الصداقة بمدينة الخرطوم بحري في ١٣-١٦ يوليو ٢٠٠٢ ، والدورات التي نظّمها معهد النهضة الإفريقية في بريطانيا ، وجنوب إفريقيا في يناير ويوليو ٢٠٠١ ويناير وأبريل ويوليو ٢٠٠٢ ، اختتمها بدورة سادسة في ٢٥-٢٩ يونيو ٢٠٠٢ تزامنا مع مفاوضات مشاكوس .

السودان ما بعد مفاوضات مشاكوس:

تعتبر مفاوضات مشاكوس بمقاييس التفاوض السياسي المتكافئ نكسة للمفاوض الحكومي ، إذا ما قورنت بنود هذا الاتّفاق الإطاري مع ما توصّل إليه الطرفان السودانيان من نتائج متقدّمة خلال جولات التفاوض التي رعتها منظّمة الإيقاد . ولكن الحقيقة الغائبة هي ما أشرنا إليه سابقًا من أنّ النتائج المعتبرة التي يمكن أن تبنى عليها اتّفاقية من عدمها ، هو ما توافق عليه وتزكيه الولايات المتّحدة الأمريكية ، ومن سار في فلكها من الجهات الدولية . فإذا نظرنا إلى الفترة الزمنية الطويلة التي استغرقها التفاوض ، والممتدة من مفاوضات أديس أبابا سنة ١٩٨٩ إلى حدود جولة مفاوضات الإيقاد الثامنة سنة ١٩٩٩ ، يجزم بأنّ تلك المسافة الزمنية التي تقدّر بعشر سنوات كافية وزيادة لتوقيع اتّفاقية سلام حقيقية صُلبَة ودائمة .

إلاّ أنّ المفاجئ في الأمر أنّ : الأرضية النظرية التي بنيت عليها اتّفاقية نيفاشا ٢٠٠٥ هي التي تمّت صياغتها ما بعد اتّفاقية مشاكوس ٢٠٠٢ ، أي بعد تجاوز آخر جلسة مفاوضات للإيقاد بقرابة ثلاث سنوات ، وتجاوز أوّل تفاوض حكومي مع حركة التمرّد بقرابة ثلاثة عشرة سنة من الجهد غير مسبوق النظير

في دنيا المفاوضات الدولية المتعلّقة بالحروب الأهلية . في حين أنّ اتّفاق نيفاشا لسنة ٢٠٠٥ جاء بعد اتّفاقية مشاكوس ٢٠٠٢ بحوالي ثلاث سنوات ، وشمل البروتوكولات التالية:

أ ـ بروتوكول مشاكوس: ٢٠ يونيو ٢٠٠٢ ،

ب ـ بروتوكول الترتيبات الأمنية والعسكرية: ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٥ ،

ج ـ بروتوكول اقتسام الثروات: ٠٦ يناير ٢٠٠٤ ،

د ـ بروتوكول قسمة السلطة: ٢٥ مايو ٢٠٠٤ ،

هـ ـ بروتوكول المناطق الثلاث: ٢٦ مايو ٢٠٠٤ ،

و ـ بروتوكول وقف إطلاق النار الشامل: ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ .

وبذلك تجاهلت اتّفاقية مشاكوس كلّ الاتّفاقيات السابقة ، بل ألغتها . وهي نتيجة حتمية للأزمة السياسية التي اندلعت وسط الحزب الحاكم ، التي ذهبت بقوّته وأثّرت بشكل كبير لا على سير التفاوض بين الحكومة والتمرّد فقط ، بل على عملية السلام برمّتها . كما كانت ضربة حظّ تاريخية لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان ، فلم تفرّط أو تتهاون في استغلالها الاستغلال الأمثل ، حتى أنّها فرضت خريطة جغرافية جديدة للجنوب ، وهو ما عُرِف لاحقا باتّفاقة المناطق الثلاث: النيل الأزرق وجبال النوبة وأبيي ، التي تنتمي تاريخيا لأقاليم شمال السودان وهو ما عليه الحال . ليس فقط منذ ١٩٥٦/٠١/٠١ ولكن منذ قانون المناطق المقفولة الذي فرضته الإدارة الاستعمارية . وبذلك فتح باب الضغوط الأجنبية عامّة والأمريكية خاصّة ، ووجد وسطاء الإيقاد فرصتهم لإملاء شروطهم الإقليمية . وكانت بداية الانهيار للمفاوض الحكومي ، الذي وجد نفسه بين ضغوط دولية قاهرة ، وابتزاز إقليمي ، يضرب على وتر الحرب الأهلية ، وإمكانية تغذيتها في أيّ حين . لذلك جاءت هذه الاتّفاقية مستوعبة للقضايا الكبرى الصعبة: نظام الحكم ، وعلاقة الدين بالدولة ، وحقّ تقرير المصير . وهو ما عجزت الأطراف المتصارعة على تحقيقه طيلة ثلاثة عشر سنة

من التفاوض المستمر .

محاذير اتفاقية مشاكوس:

أفرزت اتّفاقية مشاكوس مفاهيم بديلة ، كما فرضت وقائع جديدة على الأرض . ممّا غيّر تمامًا طبيعة التفاوض ، وكشف عن بعض ملامح نتائجه . ومن تلك الافرازات الجديدة:

ـ الاقرار بأحقية الجنوب في وضع دستور خاص به . وهذا لا يعقل في دولة ذات سيادة ، لها دستورها ومؤسّساتها الوطنية . كما أنّ الدّولة كانت تفاوض جماعة متمرّدة خارجة عن القانون ، وليس دولة ذات سيادة . وبناء على طبيعة التفاوض السياسي المتعلّق بالحركات الإنفصالية ، فإنّ الوحدة الوطنية هي أساس التفاوض وليس الإنفصال .

ـ يتّفق مع العنصر السابق حق تقرير المصير من خلال الاستفتاء . وفي الواقع : أنّ حق تقرير المصير من حيث المبدأ هو ما يتمّ في ظلّ دولة محتلة بالأساس من طرف دولة أخرى ، ولا ينطبق ذلك عن الواقع السوداني ، فالجنوب ظلّ متوحّدا مع الشمال حتى خلال الفترة الاستعمارية . فهل يُعقَل مجرّد الحديث عن حق تقرير المصير في ظلّ دولة موحّدة . ولا نتصوّر ذلك إلاّ من خلال المشروع الأمريكي الجديد ، الذي يسعى إلى تفتيت البنية الجغرافية الوطنية العربية والإسلامية ، مثل ما حدث في العراق ، ولربّما يحصل في سوريا ولبنان ومصر ، لا قدّر الله .

ـ جعل الاتّفاق ـ الشريعة الإسلامية أحد مصادر التشريع لكيان الشمال . وفي ذلك إشارة إلى التالي:

أ ـ أن تكون الشريعة الإسلامية أحد مصادر التشريع الكثيرة ، وليست المصدر الوحيد . وهذا في جوهره نوع من التخلي عن تطبيق الشريعة الإسلامية ، التي أعلن تطبيقها الرئيس السوداني الأسبق محمد جعفر نميري . وهو مصادرة لحق الأغلبية في أن تحتكم لما ترتضيه ، على أن يضمن حق

الأقلية . وهو موافق لأبسط قواعد الخيار الديمقراطي الذي «يؤمن» به الغرب ، ويحرص على تطبيقه .

ب ـ ذِكر كيان الشمال تزامن مع ذِكر كيان الجنوب . وهو خيار أمريكي مسبق لفصل الجنوب عن الشمال ، وأنّ الفترة الانتقالية التي تمّ التوافق حولها ، لا تتجاوز المناورة السياسية . وهو ما يكشف عنه حرص حركة التمرّد وكذلك القوى الأجنبية ، من إلحاق المناطق الثلاث التي ذكرناها وخاصّة منطقة أبيي إلى الجنوب ، وإن عجزوا عن ذلك تعطى حق تقرير المصير أو الاختيار بالانضمام إلى ولاية غرب كردفان أو الجنوب .

ـ ترك الاتّفاق منطقة فراغ كبرى ، تتمثّل في غموض بنوده ، التي تضرب في الحقيقة قومية الدولة ووحدة السودان ، وتجعل من الاتّفاقية توافق هشّ ليس له ما يدعمه إلاّ قابلية الانفصال من جديد . فهو مبني في جوهره على التمييز العرقي والتفرقة العنصرية ، ولا تبشّر مضامينه بالوحدة الوطنية ، بل أسّست في تصوّرنا للقطيعة الروحية والوجدانية بين أبناء الوطن الواحد ، الذين نقدّر أنّهم يهيأون للإنفصال لا للوحدة .

ـ ويتّفق مع العنصر السابق تجاهل الاتّفاق المطلق للقوى السياسية السودانية ، على مستوى التشاور والمشاركة في تصوّر الحلول واتّخاذ القرار ، ممّا يجعل منه مبادرة سياسية مبتورة وغير جادة . صحيح أنّ الحزب الحاكم السوداني قدّ قام بتصفية خصومه السياسيين وخاصّة الجناح الذي انشقّ عنه بزعامة الدكتور حسن عبد الله الترابي ، إلاّ أنّ ذلك لا يعتبر مبرّرا للانفراد بالقرار ، خاصّة في ظلّ الضغط الدولي ، الذي تمّت ممارسته على الوفد الحكومي السوداني بكلّ وضوح ، بل قُل التهديد والوعيد الذي صاحب الاتّفاقيات الأخيرة التي أدّت إلى الاتّفاقية النهائية بضاحية نيفاشا الكينية سنة ٢٠٠٥ .

كان أولى بالحكومة السودانية أن تكون أكبر من الأحداث الطارئة ، وتعمل

على تطويقها ، وتبادر إلى لملمة أطرافها السياسية ، وتعيد خوض غمار التفاوض ، وعدم استعجال التوقيع على تعهّدات نهائية غير مدروسة ، وهو ما حاذرته حركة التمرّد ولم تتورّط فيه ، بل ماطلت وسوّفت حتى وقّعت اتّفاقية على مقاييسها الخاصّة وبما يرضيها ولا يخدم قضية الوحدة الوطنية السودانية ، وله تداعيات خطيرة على أمن المنطقة ، ومستقبل علاقات الدول العربية بالدول الإفريقية ، خاصّة الدول الإيديولوجية: أوغندا وأثيوبيا وأريتيريا . والضحية الأولى السودان ، والثانية مصر ، والثالثة ليبيا ، ولن تسلم المملكة العربية السعودية من عواقب ذلك . وسوف نتحدّث عن الدور الخطير لبعض الأطراف العربية واخفاقات ونكسة الدبلوماسية العربية والإسلامية تجاه القضية السودانية في موضع آخر[١] .

ـ عوّدتنا جولات التفاوض السابقة منذ أوّل لقاء لها في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا سنة ١٩٨٩ ، أن تبادر الأطراف السودانية المتفاوضة في أسوأ الحالات إلى إصدار بيان صحفي ، بل وتحرص الحكومة على ذلك ، لتوثيق ما اتّفق عليه ، وإطلاع الرأي العام الوطني والدولي على سير المفاوضات ، في حين نجد أنّ الاتّفاق الإطاري الذي وُقّع بضاحية مشاكوس أحيط بسرية تامّة ، ولم يظهر للعموم إلاّ بعد تضارب تصريحات المسؤولين من الجهتين: الحكومة وحركة التمرّد .

ـ في تصوّرنا أنّ نتائج اتّفاق مشاكوس لا يصلح أن يكون قاعدة لاتّفاقية سلام دائم في السودان ، وذلك لأسباب وجيهة ، منها:

أ ـ أنّ اتّفاق مشاكوس هو وثيقة تعبّر عن طموحات جانب واحد ، ولا تستجيب لتطلّعات السودانيين جميعا: قطاع كبير من الجنوبيين وكلّ الشماليين ، في تحقيق الوحدة الوطنية في ظلّ السلام ، بل تكرّس خيارات أجنبية تخدم

---

(١) انظر محمّد هارون كافي: نِزاع السودان طرح إيجابي ، مطبعة أرو ، الخرطوم ، طبعة ١/ ١٩٩٩ ، ص ١٧ وما بعدها .

مصالحها الخاصّة ، في مستقبل الانفصال .

ب ـ نتائج مشاكوس قائمة على الإكراه ، وليس على التراضي ، ويبدو ذلك في الرفض المتردّد لوفد الحكومة لبعض بنوده ثم الموافقة عليها بعد حين . ومن المهم أن نشير إلى أنّ الرّفض سابقا قد يكون من حركة التمرّد ثم تقبل بالبنود المتفاوض حولها . وهو ما كانت ترفضه الإدارة الأمريكية من حيث الأصل ، وتقبله من أجل المناورة السياسية ، على أن لا يؤدي ذلك إلى اتّفاقية نهائية ، بمعزل عن موافقة وتزكية الطرف الأمريكي . لذلك لا نستبعد ظهور تيار رافض للاتفاقية النهائية ويعمل على تقويضها ، ولربّما يمتدّ شَرَرُ ذلك إلى الفصائل المسلّحة الجنوبية المتناقضة في مصالحها الحزبية وطموحاتها الشخصية . وهو ما ألقى بظلاله على أسرار اغتيال جون قرنق .

ج ـ يُلاحظ أنّ اتّفاق مشاكوس هو الذي أسّس لمقرّرات مفاوضات كارن: ٢٢ يناير ٢٠٠٣-٠٧ فبراير ٢٠٠٣ . التي سعت للتفصيل في بنود اتّفاقية مشاكوس الغامضة ، والتي وجد الوفدان صعوبات حقيقية في تنزيلها العملي وذلك لضبابيتها ، وعدم دقّة معانيها ، لذلك تمّ التوقيع على خمس «تعهّدات» تفصيلية تتعلّق بوقف العدائيات ، وآلية التحقيق في الانتهاكات ، وبروتوكول اقتسام السلطة والثروة .

ومن البيّن أنّ جون قرنق يطبق نظرية (حلب البقرة من خارج الزرائب) ، أي حلبها والاستفادة بلبنها دون أن تركل حالبها ، كما أتقن إلى حدّ كبير اللّعب على المتناقضات . يظهر ذلك في تغييبه المطلق للأطراف الشمالية خلال مرحلة التفاوض الحاسم ما قبل النهائي ، وذلك للاستفراد بمزايا الاتّفاقية فلا يكون لشركائه التقليديين فيها نصيب ، بينما يعاود الجلوس إليهم ثانية ، ويغازلهم في إطار البحث عن تحالفات جديدة تقوي جانبه ، ومع الأسف تدير حكومة السودان المسلمة مرّة أخرى ظهرها للمعارضة الشمالية ، التي يمكن أن تكون رصيدا إضافيًا لها في معركتها التفاوضية الحقيقية مع العدو التاريخي حركة

التمرّد الجنوبية .

وبالفعل فقد توصّل جون قرنق إلى إقناع شركائه القدامى بضرورة معاودة التحالف وتوقيع ما عُرِف لاحقا بإعلان القاهرة في ٢٤ مايو ٢٠٠٣ الذي جمع الحزب الاتّحادي الديمقراطي ، وحزب الأمّة ، والحركة الشعبية لتحرير السودان . والذي اعتبره الصادق المهدي رئيس حزب الأمّة . يهدف إلى الحفاظ على وحدة السودان ، وإقرار سلام عادل ، وإعادة بناء السودان الموحّد على أسس ديمقراطية[١] . كما توصّل إلى عقد اتّفاقية ثنائية مع المؤتمر الشعبي المعارض الذي يرأسه الدكتور حسن عبد الله الترابي ، بعد جولة تفاوض بلندن في ٠١-٠٣ يونيو ٢٠٠٣ ، شملت جملة بنود عامّة وليست دقيقة ، هي: السلام العادل الشامل ، النظام التشريعي والقانوني ، التحول الديمقراطي ، العلاقات الخارجية ، برنامج العمل المشترك .

سعت حركة التمرّد من خلال الزيارات المكوكية التي قام بها رئيسها جون قرنق إلى حشد التأييد من المعارضة السودانية على اختلاف أطيافها وتكويناتها ومرجعياتها ، حتى المؤتمر الشعبي الذي كان قياداته بالأمس القريب يرأسون وفود الحكومة السودانية في جولات التفاوض ، وشكلوا لفترة طويلة حجر عثرة أمام حركة التمرّد من خلال مواقفهم المبدئية وعدم ترك مجال للتنازل غير المحسوب العواقب . ومع الأسف فقد انجرّت المعارضة الشمالية من حيث لا تحسب أو بدافع النكاية في الحزب الحاكم ، وتصفية الحسابات معه ، وراء جون قرنق . ولا نستبعد أنّها ستجني الحصرم من وراء ذلك في وقت قريب . ولعلّ بوادره برزت مع ما عرف بوثيقة ناكورو التي أعدّتها لجنة الوساطة الوزارية وقدّمتها للأطراف المتفاوضة بعد تعثّر اتّفاق مشاكوس .

تعتبر وثيقة ناكورو من أخطر الوثائق التي طُرِحت للتفاوض حول بنودها ، لذلك رفضتها الحكومة من حيث الأصل والمضمون ، وردّت عليها بوثيقة

---

(١) جريدة الأهرام ، القاهرة ، مصر ، الأحد ٢٥ مايو ٢٠٠٣ .

أخرى تحت عنوان: «موقف حكومة السودان حول القضايا البارزة» . وهي بالفعل قضايا خطيرة لا نعرف كيف بادر وفد الوساطة بطرحها على المتفاوضين ، الباحثين عن سبل السلام وأسباب الوحدة ، فقد اقترحت هذه الوثيقة:

ـ وجود جيش مستقل بالجنوب عن جيش الحكومة ،

ـ تسمح بدور محدود للرئيس السوداني بالجنوب ، بينما تعطي صلاحيات كبيرة لرئيس الحكومة الإقليمية ،

ـ اقترحت تشكيل وزارة دفاع جنوبية مستقلة ،

ـ الإبقاء في الفترة الانتقالية على قوات حركة التمرّد جنبا إلى جنب مع الجيش الحكومي . وهو اتّجاه خطير يوازي بين القوات العسكرية النظامية التي ينظّمها القانون بسلطان الدستور ، وبين المليشيات التي تتكوّن : من مجرمين ، ومرتزقة ، وعصابات المافيا الدولية ، وهو واقع حال الحركة الشعبية لتحرير السودان ، التي تقاتل في صفوفها مجموعات يسارية إفريقية ، وجماعات قبلية إقليمية تعرف تداخلًا جغرافيًا مع السودان . أي ما عرف في الأدبيات اليسارية بمصطلح «توازي الرّعب» .

ـ لم يرد في الوثيقة أي حديث عن شكل العلاقة التي تحكم الحكومة المركزية بحكومة الجنوب ،

ـ وجود نية مبيّتة حقيقية على تفتيت البنية الجغرافية الشمالية ، من خلال مقترح اقتطاع جزء من العاصمة الخرطوم ؛ لتكون مقرّ العاصمة القومية .

ـ اهتمّت الوثيقة بحق الجنوبيين فيما يتعلّق بحق قسمة السلطة في الحكومة القومية ، بينما لم يرد فيها أيّ حديث عن نصيب المؤتمر الوطني في حكومة الجنوب . وفي نظرنا أنّ ذلك كان مقصودًا ومبني على خلفية منع الحكومة المركزية في معرفة دواليب مجريات الأمور في الجنوب ، خاصّة فيما يتعلّق بالتأطير السياسي ، والتهيئة العملية للإنفصال عن الشمال ،

ـ وجود إشارات كذلك للاستقلال المصرفي ، عن طريق تأسيس بنك بالجنوب ، والهدف الأساسي منه الاستئثار بالعائدات النفطية ، ومصادر الثراء الأخرى .

السلام بين الخيار والمزايدة:

بحسب تقديرنا ، لا يختلف إثنان على أهمية المفاوضات السودانية ، وما أفضت إليه من شحذ الأذهان ، وتنضيج الأفكار ، فأفرزت إضافات جديدة للتجربة الإنسانية الحديثة ، أسهمت إلى حدّ كبير في وضع أسس ومبادئ غير مسبوقة في مجال التفاوض السلمي ، بتوسيع هامش التصالح الوحدوي ، وتقليص مسافات الانفصال التفكيكي . ونقدّر أنّ أقدار المصارحة والمكاشفة التي أفرزتها المفاوضات في جميع أطوارها ، قادرة على إعادة بناء الثقة المفقودة ، وترميم التصدّع الاجتماعي ، والتفكّك الوطني الذي أصاب السودان ، ليس فقط منذ إعلان التمرّد في ١٩٨٦ ولا منذ إنقلاب توريت ١٩٥٥ ، فكلّها نتائج ، وإنّما منذ بسط الإدارة البريطانية الاستعمارية نفوذها على السودان ، ورفعها راية الحرب والسعي إلى تقاسم النفوذ بالقارة السمراء ، التي امتدّ في أطرافها الساحلية سلطان الخلافة العثمانية .

كانت جرائم الاستعمار كافية للقضاء على عوامل الوحدة ، وإبراز التنوّع الثقافي ، والتعدّد العرقي والديني كعوامل حقيقية تبرّر قانون المناطق المقفولة ، وتشرّع إلى فصل السودان كيانين إثنين يستقلّ كلّ منهما بسيادته . ولكن هل بالفعل كان الجنوب مؤهّلا لأن يكون دولة ذات سيادة ومؤسّسات؟ . الإجابة قطعا: لا ، والسبب بسيط ، وهو أنّ هذه الأقاليم التاريخية هي جزء من دولة قائمة تنتمي تاريخيا وشعوريا للسودن . وقد خضعت سياسيًا قديمًا للدولة المهدية ، وقبلها للسلطنات الإسلامية ، وكان من بين مواطنيها مسؤولين وقيادات في تلك المؤسّسات والدواوين ، وإن كانت تقليدية . إذ أنّ هيبة الدولة ورمزيتها لا تعرف معيارا يحدّده الآخرون ، وإنّما نابعة من مدى فعالية

مؤسّساتها وتأدية أدوارها واقعيا .

وفي تصوّرنا لا يختلف جنوب السودان عن أيرلندا الشمالية وأيرلندا الجنوبية . فقد كانتا دولة واحدة وقعت تحت فعل الاستعمار ، وبعد ظهور حركة التحرير الوطني بدأت الرّغبة واضحة في معاودة التوحّد والانسلاخ عن هيمنة التاج البريطاني المفروض . لنا مثالا آخر ، وهو أزمة الكورس التي تعاني منها الحكومة الفرسية ، وأزمة الباسك التي أرهقت إسبانيا . الفارق الوحيد أنّ هذه الدّول تمكّنت من إغراق بؤر التوتّر تلك بأسباب الرّفاه المادي ، وأعطتها كلّ أسباب الحياة وساوتها ببقية المحافظات الوطنية الأخرى ، إلى جانب التوجيه الإعلامي الرّهيب ، فغدت كلّ عملية مسلّحة أو تعدي على مسؤولي الدولة والمواطنين عملا إرهابيا تدينه كلّ الأطراف الأوروبية بلا استثناء . زد على ذلك القوّة الأمنية والعسكرية التي توظفها الدّولة ضد الانفصاليين .

ولنا في المقابل المثال المغربي وقضية الصحراء الغربية ، وما تبع ذلك من خلاف تاريخي ، وصراع مرير ذهب بوحدة الدول العربية والإسلامية ، ممّا أضرّ بمصالح دول المغرب العربي أوّلا ، ودول شمال إفريقيا ثانيا ، والدّول العربية مجتمعة ثالثا . ولا نرى في القريب حلاّ لتلك الأزمة التاريخية المفتعلة استعماريًا ، والتي لربّما تكون سببًا في ذهاب ريح هذه الدّول التي تجمعها روابط وأواصر أكبر من رقعة أرض ، لم تكن في يوم ما سبب نزاع وتوتّر بين دول المنطقة . ولئن غابت عنّا نتائج ذلك الصراع وما عساه يُنتِج في المستقبل ، فإنّ الوضع العراقي قد كفانا إجابة وأغنانا عن التساؤل . لقد هلّل وكبّر الشيعة لقدوم القوى الاستعمارية إلى منطقة الخليج ، وخاصّة العراق في بداية التسعينات ، ثمّ انخرطوا في المنظومة الاستعمارية وأصبحوا جزءا منها وجنودا في صفوفها منذ أواخر ٢٠٠٢ ، ثمّ أعلنوا ولاءهم للقوى الاستعمارية ، بل أنّ حياتهم مرهونة ببقاء قوات البريطانيين والأمريكيين .

أمّا عن الحالة السودانية ففي تصوّرنا لابدّ من الفصل المنهجي بين حقيقتين

واقعتين لا محالة وهما: خيارات حركة التمرّد وطموحاتها ، وآمال الجنوبيين وتطلّعهم إلى وضع أفضل ومنصف يقطعون فيه مع ذكريات الاستعمار وعهد الغبن السياسي في ظلّ الدولة الوطنية الحديثة ، أي الدّولة السودانية ما بعد الاستقلال . وكما كشفت عن ذلك حيثيات التفاوض ، فإنّ فصائل التمرّد ورموزه لا تحمل نفس الأفكار ، ولا تقاتل من أجل نفس المطالب ، وإنّما تعدّدت مطالبها واختلفت دوافعها . فبعدما كان وقود الصراع هو الأيديولوجية الماركسية بحسب البيان التأسيسي للحركة الشعبية لتحرير السودان ، انتقل فجأة ليأخذ الصبغة الدينية ، ثمّ تطوّر في اتّجاه الحريات ، وحقوق الإنسان ، ووضعية الأقليات . وتبعا لذلك تعدّدت ولاءات حركة التمرّد ، وتجدّدت بحسب مقتضى الحال ، ومتطلّبات المرحلة . كما تجدّدت معها وتولّدت مصطلحات جديدة تخدم فلسفتها في الحرب والسلم .

إنّ مشكلة بعض العبارات المماثلة لعبارة «التعايش السلمي» ، هي أنّ مفهومها يختلف اختلافا كليا باختلاف الناس ، ولهذا فإن لم تُعرَّف هذه العبارة ويُحدّد معناها ، فإنّها في أحسن الافتراضات لا تعني شيئا ، وفي أسوأ حالاتها قد تنطوي على الخطر والتضليل . على أنّه من الطبيعي أن يكون الزعماء الشيوعيون قد وجدوا على الدوام أنّه من الضروري أن يحرصوا على اخفاء نياتهم هذه بقدر المستطاع ، وأن يسعوا لتسوية الأمور مع الدول «الرأسمالية» وفقا للظروف السائدة . ولقد قال لنين إنّه: «من السخف أن نرفض ونحن في حرب مع البورجوازية الدولية استخدام المناورات ، ومن ثم الحلول الوسطى المؤقتة في استغلالها مع الحلفاء العابرين» .

ولقد كان معنى ما يسمى «التعايش السلمي» في عهد لينين وعهد ستالين ، ينطوي على الرغبة المؤقتة في استغلاله كأسلوب مناورة وحسب ، وهو ما تبناه بعده مولوتوف وماوتسي تونغ . بيد أن مفهوم التعايش السلمي أصبح مختلفا ما بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في عام ١٩٥٦م ، عندما توصّل الحزب الشيوعي السوفيتي إلى أنّ الأسلحة النووية قضت على احتمال اعتماد الحرب

كوسيلة عملية للوصول إلى الغايات المطلوبة . ثمّ توسّع الشيوعيون في تفسير هذه النقطة الجديدة ، وذلك في المؤتمر الذي عقده ٨١ حزبا شيوعيا في موسكو ، خلال شهر ديسمبر ١٩٦٠م .

وقد بحث في هذا المؤتمر تعريفات عديدة اختير من بينها التعريف الذي ظهر في البيان الرسمي ، الذي أعلن في نهاية المؤتمر ، جا فيه: «إنّ التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة لا يعني التوفيق بين العقائد الاشتراكية والبورجوازية . إنّه على نقيض ذلك ، ينطوي على تعزيز صراع الطبقة العاملة في جميع الأحزاب الشيوعية ، للعمل على انتصار المبادئ الاشتراكية» . وقال بعدها خروتشوف:» . . .وهكذا ، فإن سياسة التعايش السلمي هي شكل من أشكال الصراع الاقتصادي السياسي العقائدي المركّز للبروليتاريا ضد قوى الاستعمار العدوانية في الحقل الدولي» .

وفي افتتاح المؤتمر قال: «إنّ التعايش السلمي ليس هو مجرّد الامتناع عن الحرب أو الهدنة غير المستقرة ما بين الحروب ، بل هو تعايش نظامين اجتماعيين متناقضين يقوم على أساس شجب متبادل للجوء إلى الحرب كوسيلة لتسوية الخلافات ما بين الدول . . .أما التنازلات للمستعمرين في الأمور الجوهرية المهمّة ليس (تعايشا سلميا) بل هو استسلام لقوى العدوان» . وذهب ميكويان في المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي إلى أبعد من ذلك حين قال: «إنّ التعايش السلمي يعني مزيدا من الفاعلية والاخلاص في الصراع من أجل تصفية مكامن الأخطار العسكرية ، وإزالة جميع النقاط المشحونة بأخطار قد تؤدي إلى الحرب ، والصراع من أجل نزع السلاح الشامل» .

وقطع غومولكا شوطا كبيرا بتصريحه الخطير في ٢٢ نوفمبر ١٩٦١ حيث قال: «إنّ التعايش السلمي مبني على الافتراض ، بأنّه في ظلّ المنجزات العامة للاشتراكية والشيوعية ، ستقوم كلّ دولة باختيار الأشكال الاشتراكية من الحياة ، وستعمد كلّ منها إلى قلب نظام الحكم القديم القائم في بلادها ، وتحقّق

ثورة اشتراكية سواء كان ذلك بالطرق السلمية أو غير السلمية . . .» .

وفي الوقت نفسه بينما يعتبر الشيوعيون أنّ من حقّهم اتّباع سياسة كهذه ، فإنّهم لا يرون أنّ من حقّ الشعوب الحرة ، أن تحاول القضاء على الشيوعية في أي جزء من أجزاء العالم ، لأن ذلك يعتبر عندئذ «عدوانا فاشستيا» . وباختصار إنّ الشيوعية في نظرهم تمثّل قوى الخير والتقدّم و«تيار المستقبل» . ويمكن القول بأنّها تنحدر من وحي مقدّس ، في حين أنّ أي نظام غير شيوعي إنما هو من صنع الشيطان . كما قال خروتشوف في ٢٥ يونيو ١٩٦١ بعد اجتماعه بالرئيس كندي في فينّا: « إنّ أحدا لا يستطيع أن يوقف كفاح الشعوب في سبيل الحرية . وإنّ جميع أنظمة الحكم المعتمدة على اضطهاد الشعوب واستغلالها هي أنظمة غير مستقرة ، ولا يمكن أن تدوم إلى الأبد . . .فالتغييرات الجارية في الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع هي عملية حتمية لا تتوقف على الاتفاقات المعقودة بين رجال السياسة» .

وبالمقابل يرى اللورد غلادوين[1] أنّ: « . . . الأفكار الأوروبية الجديدة وليست قوّة الأسلحة السبب الذي زعزع أركان العديد من الأنظمة القديمة في آسيا ، والدافع الذي نهض بإفريقيا من حالتها القبلية القديمة . . .«التعايش السلمي» يجب أن يطبق ليس فقط بين البلدان الشيوعية وما يسمى بالبلدان «الرأسمالية» ولكن أيضا بين مختلف الشعوب مهما كانت درجة تطورهم . وفي الامكان تسمية ذلك «بالتعايش في ظلال الحرية» أو «بالتعايش الحر» ، ولا سيما أنّه يضمن حق مختلف الشعوب بالتعبير عن آرائها حسبما تريد وبواسطة أنظمة تختارها بنفسها ، إذ أنّ حرية الاختيار أو قل حرية الاختيار الخالصة هي ما يهمّ في الواقع» .

لا ينكر أحدا أنّ الحركة الشعبية لتحرير السودان ، وبحسب ما يبيّن ذلك

---

(١) اللورد غلادوين: دليل للتعايش ، مطبعة دار الكتب ، مصر ، (د ت) ، ص ٦ وما بعدها (بتصرّف) .

بيانها التأسيسي «المنفاستو» ، هي حركة يسارية شيوعية ماركسية لينينية ، تتحرّك فلسفيًا ضمن الإطار النظري الذي عرضناه قبل قليل . فهي حركة تناور من أجل تحقيق مشروعها التاريخي في قيام دولة البروليتاريا . وعلى حدّ علمنا أنّ مؤتمر توريت ١٩٩١ الذي عُقِد نتيجة لانفصال بعض القيادات الجنوبية عن الحركة الأم التي يقودها جون قرنق ، لم يُدخِل أي تعديل جوهري يمسّ البنى الأصولية لإيديولوجية الحركة . لذلك فإنّنا نرى أنّ كلّ جولات المفاوضات التي جمعت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ، هي جزء من المناورة السياسية التي مارستها ليس فقط منذ لقاء أديس أبابا ١٩٨٩ ، بل منذ ١٩٨٣ تاريخ إعلان التمرّد .

وفي تقديرنا أنّ نتائج المفاوضات عامّة وما تمخّضت عنه «مفاوضات» نيفاشا خاصّة من بنود مجحفة في حقّ الأغلبية السودانية وأدخلت الحكومة في مأزق ، يدفع نحو اعتبار أنّ استراتيجية التفاوض حول السلام ليس خيارا لحركة التمرّد ، بل هو مناورة من أجل انفصال الجنوب ، وتحقيق تقرير المصير دبلوماسيا ، بعد «الصلف» الذي أبدته لأكثر من خمسة عشرة سنة من عمر المفاوضات . ومن مظاهر ذلك:

ـ الاستقلال المالي والإداري ،

ـ الحصول على مصادر الثروة الطبيعية وموارد الطاقة أكثر ما تستحق ،

ـ الاحتفاظ بجيش من المتمرّدين وكثير منه مرتزقة ، جنبا إلى جنب مع جيش الدولة . في حين أنّ أي قانون لا يسمح بذلك ، وفي أقصى الحالات يقع دمج العناصر الموثّقة في جيش الدولة ، وتحال البقية على الوظيفة العمومية ، وبشروط ،

ـ الاتّفاق على تقليل عدد القوات المسلّحة ، وهذا في أصله شرط دولي ، تلتزم به الدّول المغلوبة في الحروب . وبأيّ حال لا يمكن تطبيقه على الواقع السوداني ، الذي هو تفاوض بين حكومة ذات سيادة ، وحركة تمرّد انفصالية .

ومن الغريب أن تخضع الدولة لمقرّرات حركة تمرّد .

ـ توازي عدد القوات المسلّحة مع جيش التمرّد ، بل وانسحاب القوات الحكومية إلى خطوط متأخّرة جدا عن التي كانت متواجدة فيها ما قبل اتّفاقية نيفاشا ٢٠٠٥ . وهذا في ذاته يعتبر أحد مهدّدات الأمن القومي السوداني ،

ـ الاتّفاق على تغيير عقيدة الجيش القتالية ، وهذا لم يحدث منذ تأسيس الجيش السوداني . ولا يَعلم أحد بعدها تحت أي عقيدة سيقاتل .

خلاصة المبحث:

بناء على تلك المقدّمة بكلّ تفاصيلها التوثيقية والتحليلية ومآلات نتائجها ، يمكننا اعتبار كلّ المبادرات الرسمية والحزبية والشعبية المتنوّعة ، منذ مؤتمر جوبا ١٩٤٧ وحتى إعلان ميثاق أهل السودان في يناير ١٩٩٦ ، الجزء الأوّل من مسيرة السلام الشاقة التي خاضتها كلّ الأطراف السودانية بلا استثناء . بغض النظر عن نجاحاتها واخفاقاتها ، أو جديتها من عدمها . إذ أنّ عملنا في هذا الإطار ينضبط بالدراسة والتحليل وليس بالحكم على جهود الإخوة الأعداء . ومن الممكن أن نعقد مبحثا خاصا بتقييم تجربة كلّ جماعة سياسية . إذ التعاطي مع قضية شائكة مثل القضية السودانية ، ليس بالأمر السهل ، خاصّة مع وجود عوامل أخرى خفية ، نعتبرها الخلفية الحقيقية المحرّكة لأطوار الصراع .

أمّا عن المرحلة الثانية فهي المتمثّلة في مبادرات الإيقاد ، وما تلاها من لقاءات هامشية مع وفد الدّولة ، أو وفود أحزاب المعارضة ، وذلك إلى حدود مفاووضات مشاكوس التي غيّرت مجرى المفاوضات ، وقلبتها لصالح حركة التمرّد ، يضمّ إليها ما تلاها من مفاوضات كارن ووثيقة ناكورو الخطيرة ، والتي مهّدت من حيث لا يشعر وفد الحكومة ، إلى مفاوضات نيفاشا التي صدر عنها اتّفاق ٢٠٠٥ .

ومن الملاحظ أنّ بعضا من تلك التفاصيل المخفية عن الكثير من السياسيين السودانيين ، ممّن اندفع وراء مؤسّسات الضغط الدولية يواليها ويماليها ، هي

محلّ دراسة وتقييم من المؤسّسات البحثية الغربية . فقد كتبت الباحثة الجامعية الفرنسية «جنيفار هِرِي Jennifer Héry» كتابا قيّما تحت عنوان «السودان بين النفط والحرب الأهلية ، Les SOUDAN entre pétrole et guerre civile» ، عرضت فيه لخفايا الحرب ، ومن يصبّ الزيت لإدامة لهيبها . وبالمثل نجد إشارات دقيقة تتعلّق باختفاء القائد جون قرنق ، في ثنايا كلام الطبيب الفرنسي الجنسية الذي عمل طويلا بجنوب السودان ، وكانت له علاقات وطيدة بأطراف النزاع ، وهو الدكتور «زِقمانْتْ أوسْتْرُوسِكِي Zygmunt ostrowski» ، في كتابه «السودان في فجر السلام Le SOUDAN a l aube de la paix» . وأحدثها كتاب «دارفور: إبادة جماعية غامضة LE DARFOUR un Génocide ambigu» للباحث الفرنسي الأصل «جِرَارْ برِينْي Gérard PRUNIER» .

إلاّ أنّ ذلك لا يمنعنا من إبداء بعض الملاحظات العامّة:

- وجود تدخّل أجنبي مدروس وهادف في أزمة الجنوب السوداني .

- أزمة الجنوب ليس لها أيّ بعد ديني وعرقي . وإنّما استُعمِلت تلك الذرائع لإثارة عاطفة المجتمع الدولي ، وتسهيل مهمّة قبولها بالخطوات القادمة .

- ضخامة المبادرات الحزبية والرسمية والأجنبية المتعلّقة بأزمة السودان .

- جدية بعض محاولات الإصلاح ، ولعلّ أهمّها برنامج ثورة الإنقاذ الوطني ، وكذلك بعض مقترحات الرموز الجنوبية ممّن انفصل عن جناح جون قرنق ، وأمضى اتّفاقية سلام مع الحكومة بداية من سنة ١٩٩٦ .

- غموض حركة التمرّد ، وعدم وضوحها بالكفاية التي تتقدّم بالمفاوضات حثيثا من أجل بناء الثقة ، وتحقيق نتائج ملموسة .

- محاولة تدويل قضية السودان ، عن طريق إيجاد عدّة جبهات توتّر ومحاور نزاع ، وهو ما أسهم لاحقًا في الاحتفاظ بأسباب التدخّل الأجنبي ، مثل «أزمة شرق السودان» أو تظلّم بعض الأطراف النوبية بأقصى الشمال ، ولعلّ أخطرها

قضية دارفور التي أخذت بعدا عالميا ، لحساسية أسبابها المُعلنة .

علما بأنّ الأجهزة السودانية المختصة بعد رصدها للواقع السوداني بكلّ مكوّناته ومؤسّساته منذ ١٩٨٩ خرجت بعد البحث والتقييم بنتائج أهمّها:

- «أن الوجود الأجنبي بالبلاد دبلوماسياً كان أو تحت ساتر الإغاثة ، وجود مرتهن باستراتيجيات محددة ، يحكمها إطار عام ، وتؤثر فيها متغيرات . والمنظمات التطوعية في حقيقتها روافد نشطة للأجهزة الدبلوماسية الممثلة لبلادها ، وذلك واضح في تولي السفارة الأمريكية رسم السياسة العامة للوجود الدبلوماسي الغربي ، بينما تتولى السفارة الهولندية رسم سياسة منظمات الإغاثة الغربية ، وكلتاهما وجهان لعملة واحدة (رعاية المصالح الغربية بالمنطقة) .

- أما مجلس الكنائس العالمي ، ومؤتمر المطارنة الكاثوليك ، ومجلس الكنائس السوداني . فكلها تلعب دوراً مؤثراً في الصراع الدائر بين الشمال والجنوب . بتوجيه كنسي ترعاه الفاتيكان عبر ممثلها بالسفارة الإيطالية بالخرطوم ، وهذه السفارات والمنظمات التي ذكرت بعالية تمر الآن بحالة من الترقّب الحذر بسبب:

١: التوجه العربي الإسلامي للحكومة السودانية .

٢: تبني الحكومة لتوصيات مؤتمر الحوار الوطني .

٣: إيقاف عمليات الإغاثة الجوية للأقاليم الجنوبية .

٤- تأهيل القوات المسلحة والعمليات التي بدأت تقوم بها .

٥: سياسة الدولة الواضحة في مواجهة حركة التمرد .

٦: صدور قانون الدفاع الشعبي .

٧: نتائج مؤتمر الحوار الاقتصادي .

- يوجد تطابقاً بين توجه المنظمات والسفارات ، يقوم على استراتيجية الغرب ، ويؤيد ذلك سياسة سفارة أمريكا ، فهي صاحبة مبادرة «كارتر» وهي

التي أوعزت للمنظمات عبر السفارة الهولندية بالاذعان التام لكل قرارات الحكومة ، فيما يتعلق بعمل المنظمات ، وترك انتقاد سياسات الحكومة للحركة ، والتي هي صاحبة مصلحة ، وتستغل منابرها للدفاع عن مصالحها .

- تستمد الحركة كذلك قوتها من أنصارها بالداخل ، وبعض التيارات السياسية التي أفقدتها الثورة كراسي الحكم والسلطة [١] ، هذا البعد الداخلي يقوي من موقف الحركة ويدعمه ، لأن مخطط المعارضة الداخلية يرمي لإظهار الوضع القائم بصورة مهزوزة ، عندما تبدأ الحكومة في التفاوض مع قرنق» [٢] .

كلّ تلك المعطيات بحسب نظرنا لا تعفي الحكومة من مسؤولياتها ، فقد لاحظنا بعض أوجه القصور في جوانب مهمّة من السياسة السودانية؛ الداخلية مثل الخارجية ، كانت من جلمة الأسباب التي سرّعت بفرض الحصار على السودان وعرقلة مساعيه الجادّة ، والتي منها في تصوّرنا:

- لم توفّق الدولة في توظيف الإعلام الوطني للإسهام في حل أزمة الجنوب ، بل كثيرا ما غلب عليه طابع التحريض الاستفزازي ، مع غياب كامل لبرامج جادة ، تسهم في بلورة رؤى واضحة ومفاهيم سياسية وثقافية جديدة تساعد في خلق مناخ سليم للتفكير الجاد حول الأزمة ، هذا إلى جانب بقاء برامج الإذاعة والتلفزة الوطنية حكراً على الشمال . كما يلاحظ عجزاً في القدرة على توظيف

---

(١) شاركت فصائل معارضة الخارج بالمؤتمر الذي عقد في ٢٩ – ٣٠ نوفمبر ١٩٩٥ بمجلس اللوردات البريطاني بدعوة من البارونة كوكس وبمبادرة من جمعية التضامن المسيحي العالمي . واستهدف المؤتمر تطوير اتفاق أسمرا الموقع في يونيو ١٩٩٥ بين فصائل تحالف المعارضة ، وكانت أبرز توصياته تقرير المصير للجنوب ، وما أسمته المناطق المهمة ، وسبق ذلك بسنة دعوة نفس المنظّمة إلى عقد مؤتمر في ألمانيا بعنوان: «حقوق الإنسان في السودان: الماضي ، الحاضر والمستقبل» .

(٢) وثيقة حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان: ص٧-٩: المجلس الوطني الانتقالي ، مؤتمرات: رقم صندوق ١٥ ، عدد قطع ٣٦ – ٣٩ .

الإعلام العربي ، والإسلامي لصالح قضية السودان ، بتنوير الرأي العام العربي والإسلامي بالأبعاد الحقيقية للأزمة الجذرية التي قادت إلى هذا الوضع .

- قصور الدبلوماسية السودانية والسياسة الخارجية عامّة عن توضيح الحقائق ، في الإطار العربي ، فضلاً عن الإقناع بعدالة القضية ، وهذا طبعاً يتنزل ضمن إطار عام وهو «علاقات السودان الخارجية» .

- غياب التنسيق العربي والإسلامي في المحافل الدولية ، في مجال تناول قضايا أفريقا عامة والسودان خاصة . وقد برز ذلك بكلّ جلاء في اللّحضات الأخيرة ، والحاسمة من المفاوضات السودانية المتعلّقة بالجنوب ، وخاصّة في حفل توقيع إتفاقية السلام التاريخية بمنتجع سيمبا بضاحية نيفاشا الكينية بتاريخ ٠٩ يناير ٢٠٠٥م . حيث خلى من أي حضور عربي رسمي وشعبي ، فلكأنّ القضية لا تهمّه ، بينما هي في الواقع من صميم أمنه القومي ، ومن جوهر مصالحه الدولية ، خاصّة مصر وليبيا وتشاد والمملكة العربية السعودية . بل وكادت تقع في نفس الفخّ الذي أعدّ لها بحكمة لتغييبها عن أزمة دارفور .

*****

المبحث الثالث

تجربة الحوار الديني بالسودان

« محاولات جادة ونتائج إيجابية » :

مقدمة:

يلاحظ أنّ تجربة الحوار الدّيني بالسودان حديثة جداً مقارنة بغيرها من المحاولات التي نظمت في العالمين الغربي والإسلامي[١] . ومردّ ذلك إلى:

- أنّ الدّولة السودانية الحديثة لم تتبنى على مرّ تاريخها مشروعا حضاريًا يميّزها عن غيرها من دول المنطقة ، أو يصبغها بصبغة تخالف اللّون السائد في النُّظُم القائمة . إلاّ أنّ الإنقلاب المعرفي في بنية المرجعية الفكرية لمشروع ثورة الإنقاذ الوطني ، أعطى الدّولة منظومة للحكم جديدة ، بل وتصوّرا لمفهوم الدولة والسياسة ومهمّة السلطان ، ومركزية الدّين في تحريره للمرجعية العليا للتشريع والحكم والسيادة ، تختلف عن الذي تعارفت عليه الأنماط التقليدية التي سادت في فترات سابقة . وأنّ ذلك لا محالة له معارضيه ومنتقديه وأعداؤه ، ممّا غيّر قائمة الاستحقاقات وفرض أولويّات جديدة لتثبيت الدّولة من ناحية ولتوفير فرص نجاح المشروع السياسي الجديد الذي يستند إلى المرجعية الدينية

(١) نماذج من أنواع ومستويات الحوار الديني:
- تجربة اللجنة المصرية للعدالة والسلام / مصر .
- تجربة الهيئة الإنجيلية – مصر ،
- تجربة الفريق العربي الإسلامي المسيحي للحوار .
- تجربة المنتدى العالمي للدين والسلام WCRP ، «تجربة الحوار من أعلى» .
- تجربة المجلس العالمي للمسيحيين واليهود ICCJ .
- تجربة جمعية التسلح الخلقي .
- تجربة الحوار العربي/ الأوروبي الشعبي ، « تجربة الحوار من أسفل» .

الإسلامية .

وبما أنّ السودان القطر القارّة ، به العديد من الأديان والأجناس ، تتقاطع مصالحها حينا وتتناقض أحيانًا كثيرة ، ولا يمكن التوحيد بينها أو تغيير هويّاتها ، فكان الأمثل أن تعيش تحت سلطان الدّولة ، محافظة على خصائصها وانتماءاتها الدينية والعرقية ، من غير إكراه أو مضايقة ، أو محاولة سلخها عن أنساقها الدينية والوَلائية . وقطعا للسبل أمام الذين يريدون استغلال هذا الواقع المشابك والشّائك ، واستيعابا لفقه السنّة النبوية ، بدأ التأسيس لنمط جديد من حركة الحوار الديني ، يكون وليد الواقع السّوداني ، فيولد من رحم التجربة الوطنية ويكتسب خبرة ذاتية . ممّا أعطى «للمدرسة السّودانية» لونا مغايرا بالكلّية لتجارب إقليمية؛ مثال لبنان ومصر ، وتجارب دولية؛ مثال الهند أو ما يحدث في الغرب وأوروبا خاصّة من حوارات دورية .

- احتكاك ضفَّتَيْ البحر المتوسّط ، وما لذلك من علاقات تبادل وتواصل .

- سرعة التأثير المتبادل ، وضعف الحواجز الجغرافية ، وتقاطع أوجه المثاقفة الإنسانية .

- ثراء وتشابك التنوع الديني في البلاد الآسيوية .

- القدرة المادية والإدارية للمؤسّسات المسيحية الدولية على:

١ . تنظيم وعقد مؤتمرات الحوار الدّيني

٢ . تعديد واجهات التعامل مع غير المسيحيين .

٣ . الاستفادة من البحوث والورقات المقدمة والآراء الجادّة الأصيلة .

٤ . تنفيذ توصيات ومقرّرات المؤتمرات الكنسية ، التي تسعى للإنفتاح على غير المسلمين ضمن مشروع تنصيري منهجي ، مثل المؤتمر التنصيري[1] الذي

(١) جمعت أعمال هذا المؤتمر ، ونشرته دار MARC للنشر تحت عنوان:

The Gospel and Islam: - A ١٩٧٨, compendium .

عقد سنة ١٩٧٨ في مدينة «جليسن آيري» بولاية «كولورادو» الأمريكية ، والذي يعتبر خلاصة توجهات هذه المؤسسات الموجّهة إلى تنصير العالم الإسلامي بدعم دولي .

- مبادرة بعض الرموز الدينية في البلاد العربية والإسلامية ، لتنظيم لقاءات تجمع أتباع الديانتين الإسلامية والنصرانية .

ولئن كان من الصعب إحصاء تلك المؤتمرات والملتقيات الدولية والإقليمية والقطرية ، فإنّه من الممكن ذكر بعضها ضربا للمثال:

- مؤتمر لبنان: سنة ١٩٦٥ ، مبادرة ميشال أسمر .

- قامت أمانة سر الفاتيكان لغير النصارى بالتعاون مع لجنة الحوار مع اتباع العقائد المختلفة «في إطار إعدادها لعقد لقاءات بين النصارى والمسلمين» بتشكيل لجنة استشارية نصرانية إسلامية ، عقد أول اجتماعاتها في جنيف: سنة ١٩٦٩ .

- لقاء لبنان: سنة ١٩٧٠ .

- لقاء جنيف: سنة ١٩٧١

- لقاء لندن: سنة ١٩٧٢: بحث موضوع «الإيمان والعلم ومستقبل الإنسان» .

- لقاء برمانا بلبنان: ١٢- ١٨ يوليو ١٩٧٢ .

- لقاء مدينة أكرا في غانا سنة ١٩٧٤ .

- لقاء مدينة قرطبة الأول بإسبانيا: سنة ١٩٧٤ ، دعت إليه الجمعية الإسبانية للصداقة الإسلامية المسيحية .

- لقاء مدينة تونس: ١١ – ١٧ نوفمبر ١٩٧٤ : نظمه مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية .

- لقاء مدينة هونج كونج سنة ١٩٧٥ ، عقدته الفاتيكان .

- لقاء مدينة طرابلس (ليبيا): ١-٦ فبراير ١٩٧٦: عقدته الفاتيكان .

- لقاء مدينة جنيف: يونيو ١٩٧٦: رفض فيه المسيحيون طلب رفعه المسلمون يقضي بوضع حد للنشاط التبشيري بالدول الإسلامية ، وبين الأقليات الإسلامية في الدول ذات الأغلبية المسيحية .

- لقاء مدينة قرطبة الثاني: ٢١ – ٢٧ مارس ١٩٧٧: اعترف فيه المسلمون مجاملة بأن محمد ﷺ نبيا من الدرجة الثانية .

- لقاء مدينة القاهرة سنة ١٩٧٨ ، وقد حضره شيخ الأزهر عبد الحليم محمود .

- الملتقى الإسلامي المسيحي الثاني بتونس: ٣٠ أبريل – ٦ مايو ١٩٧٩ ، نظمه مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية .

- لقاء لندن سنة ١٩٨٠: بحث موضوع «الإيمان والعلم ومستقبل الإنسان» .

- مؤتمر الأخلاق الفاضلة ، طوكيو: سنة ١٩٨١ .

- ندوة روما في نوفمبر ١٩٨١: عقدتها المنظمة الدولية للتقدم ، وبحثت فيها موضوع: « **وحدانية الله في الإسلام والمسيحية وحقوق الإنسان** » .

- ملتقى قرطاج الإسلامي المسيحي الثالث بتونس: ٢٤ – ٢٥ مايو ١٩٨٢ ، بحث موضوع الإسلام والمسيحية وحقوق الإنسان .

- الصلاة من أجل السلام العالمي في أسيسي بإيطاليا سنة ١٩٨٦ .

- مؤتمر قمة الأديان سنة ١٩٨٧: جبل هيزان باليابان .

- لقاء المجلس العالمي للأديان والسلام في ملبورن بأستراليا سنة ١٩٨٩ .

- ملتقى وارسو للصلاة من أجل السلام العالمي سنة ١٩٨٩ .

- ملتقى جبل هيزان باليابان سنة ١٩٩٠ .

- لقاء قبرص سنة ١٩٩٢ ، حول إشكالية العيش المشترك في لبنان ،

والسيادة الوطنية والمجتمع والدولة ووحدة الدولة وممارسة السلطة ، نظمه مجلس كنائس الشرق الأوسط .

- لقاء جنيف سنة ١٩٩٤: بحث العلاقات الإسلامية المسيحية في مناطق الأزمات ، نُظّم بالتعاون بين الندوة اللبنانية ومجلس كنائس الشرق الأوسط .

- مؤتمر حوار الأديان بقطر سنة ٢٠٠٥ .

التجربة السودانية « التقاطع التاريخي والحضاري » :

لم تكن تجربة الحوار الدّيني بالسّودان من قبل ثرية مقارنة بالتجارب الأخرى ؟ وذلك لاعتبارات منها:

- أن الوضعية الدينية والاجتماعية السودانية لم تضطر الإطار الرسمي السوداني إلى عقد مثل هذه المؤتمرات .

- أنّ الواقع السوداني بسيط في علاقاته الاجتماعية اليومية ، بعيدا عن الخلافات الدينية والاجتماعية .

- أنّ الدولة السودانية لم تعرف استعصاء على القوى الدولية إلاّ بعد تبنّي المشروع الإسلامي وتأكيدها على ثوابت الأمة المبدئيّة ، وأمام تراكم المشاكل وتفاقم ما تعتبره الحكومة مؤامرات خارجية ، طرق السودان كلّ الأبواب لفكّ الحصار ، والخروج من المأزق السياسي . وأمام حقيقة التنوع الدّيني والعرقي الذي مثل ذريعة جيدة لمجموعات الضغط الدولية الموجهة ، أصبح أمر التحاور الديني ضرورة لكشف طبيعة التحدّي ، وإطلاع الرأي العام العالمي على حقيقة التعايش السلمي والترابط الاجتماعي ، برغم اختلاف الدِّين والعِرق ، بل وإبرازه كمثال يحتذى في الاعتراف بالآخر من دون شروط وبلا حدود ، وبتجاوز معنى التسامح الذي لا يُعبِّر حقيقة عن شفافية السلم الديني والاجتماعي .

- ليس للسودان سابقاً ما يطرحه من قضايا في مجال الحوار الدّيني ، لاعتبارات المرجعية العلمانية ، التي تستند إليها تجارب الدولة ما قبل حكومة

الإنقاذ الوطني ، كما أن المرتهن في قُوتِه اليومي غير قادر على تبادل الفكرة وإيفاء الاتفاقيات حقها .

- أن ما تقوم عليه الدولة الحديثة اليوم هو التأسيس لمشروعها الحضاري الذي تبشّر به ، وتنزيلًا عمليًا لمؤتمر الحوار الوطني الأول حول قضايا السلام .

ونسبة للواقع السوداني المعاصر ، فإنه لا يمكن النظر إلى مؤتمرات الحوار الديني من زاوية آحادية ، تستهدف المحاور العقائدية اللاّهوتية ، بل إن حداثة التجربة تفرض علينا إعادة الفهم والتصنيف ، وذلك لاختلاف المعايير الموجهة لموضوعات الحوار ومقاصده ، إذ أن التجربة السودانية تستهدف محورا دينيا وآخر سياسياً ، يستبعد كل منهما المسائل العقائدية اللاّهوتية ، تجاوزا لاشكالات تاريخية لا طائل من وراء الخوض فيها ، بل لربّما عمّقت هوّة التباعد وزيادة التنافر بين أبناء المجتمع الواحد . لذلك نجد في «الحوار الوطني الأول حول قضايا السلام» تركيزاً واضحاً وتوجيها صريحاً نحو المصالحة الوطنية ، بما هي تنوّع ديني وتعدّد عرقي وإثني ، واعتراف بحق الآخر في ممارسة السياسة والنشاط الاقتصادي . وبذلك تجاوز الفهم السوداني للحوار ، التعريف الشائع نحو تأسيس مبدأ المؤتمرات القطاعية المستصحبة لتوصيات وموجهات مؤتمرات حوار الأديان التي عقدت على مستوى القطر .

وبناء على تلك المقدّمات ، فإنّنا سنعرض إلى تجربة الحوار السّوداني بطريقة تفصيلية ، نرتّب فيها المؤتمرات والملتقيات بحسب ما تتّفق فيه من مضامين وأهداف قريبة ، وذلك لاتّفاقها جميعا حول أهداف كبرى تقصد تحقيقها[1] ، دائرة في فلك «الوحدة الوطنية» منطلقا وغاية ، من خلال ثلاثة مداخل كبرى:

---

(١) انظر:

- مؤتمر الاستراتيجية القومية الشاملة .
- التقرير الختامي وتوصيات المؤتمر الوطني الأول حول قضايا السلام
- مؤتمر حقوق الإنسان بالسودان .
- مؤتمر حوار الأديان الأول .
- الملتقى الشبابي للسلام والتنمية .
- مؤتمر النظام السياسي السوداني .

ـ مؤتمرات الحوار الديني .

ـ مؤتمرات وطنية تتقاطع مع مؤتمرات حوار الأديان .

ـ مؤسّسات وروافد الحوار الديني .

سبقت إشارتنا إلى الخلفية الفكرية التي توجّه التجربة السياسية السودانية ، كمشروع حضاري يتّخذ من «الوحي» مرجعية عقدية عليا لتحقيق الاستخلاف ، فهي فهم متقدّم لنصوص الشرع مستأنسة بالتجربة الإسلامية التاريخية ، واستصحابا لمبدأ المصلحة الذي يقوم عليه جانب كبير من حياة الناس . لذلك فقد جاء مشروع الدولة السودانية المعاصرة لتحقيق جملة هذه المقاصد النبيلة ، التي أكدت عليها الشرائع السماوية ، وتوافقت معها المبادئ الأخلاقية السامية الساعية لخير الإنسانية في تدافعها وتناصحها وتعاونها ، من أجل الخير والبر ورفاه الجميع ، بنفي أسباب التباغض والفتنة والعداء ، خاصة في المجتمعات التي يكوّن بنيتها الاجتماعية مزيج ديني وعرقي واثني ، ممّا يجعلها مؤهّلة أكثر من غيرها للتصدّع والتفكّك .

اصطبغت الحياة السياسية السودانية بشتّى أنواع التوتّر والاختناق ، ممّا أثّر على النسيج المجتمعي وولّد حالة من الاحتقان وعدم الاستقرار والاطمئنان ، إلى جانب الاهتزاز غير المعلن في العلاقات العامة ، والذي أسّست له سنوات الحرب الدائرة رحاها في الجنوب ، فكان الجنوبي في تصوّر الشمالي العدو الوهمي ، وكذلك حمل الجنوبي قناعات خاطئة ، من أنّه عبد لصالح الشمالي الذي يمتهنه في العمل والكرامة ويبتزه في حقّه . وإن لم تكن هذه الحالة المرضية أصلا في واقع التعامل التاريخي السوداني ، إلا أنها مبرّرة إذا ارتبط ذلك بمستوى الخدمات الشاقة والمهينة (البناء ، كنس الشوارع ، خدمة البيوت) التي يقوم بها الجنوبي في الشمال .

وإذا استبعد التحريض الذي تمارسه الكنيسة والإرساليات الأجنبية ، التي لعبت دوراً خطيراً في تخريب البناء الاجتماعي السوداني فإنّ تلك القضايا

العفوية لم تشكّل سببا للتصدّع الاجتماعي ، خاصّة إذا نظرنا إلى وضعية العرب والمسلمين المهاجرين في البلاد الغربية ، وما يقومون به من أعمال شاقة ومهينة للكرامة الإنسانية . وإذا كانت تلك الممارسات التي تحدث في السودان لا تقرها الشريعة التي هي قانون المجتمع ، ولا العرف أو كريم التعامل بين الناس ، فإن ما يحدث في الغرب من ابتزاز يشرّع له القانون وينظمه ويحميه ، بل ولربّما يجد أصوله في مرجعيته الدينية[١] ، الذي يؤمن بالفداء كفارة للذنب التاريخي .

إذا هل السّوداني في حاجة لعدوّ وهمي ؟ وكيف يمكن أن نفهم المشروع الحضاري السوداني؟

يؤطّر المشروع الحضاري السّوداني التوجّه العام للفكر الإسلامي كخيار اجتماعي للأغلبية المسلمة ، إلى جانب تحديد الفهم الصحيح للدّين بما هو استجابة وخضوع لأمر الله ، وإنفاذاً لشرعه ، الضمانة الوحيدة لتحقيق مقصد الاستخلاف . لذلك فإن الدولة تتّجه في مجموع سياستها نحو تحقيق مقاصد كبرى أهمّها:

- تحقيق تطلّع المجتمع المسلم في التحاكم لمبادئ دينه .
- الدعوة إلى الله وتبليغ كلمة التوحيد .
- حماية النّاس في معتقداتهم ، وكريم ما يتديّنون به ، ودفع التظالم عنهم .
- حماية المواطنين على اختلاف عقائدهم ، ومشاربهم ، وأصولهم ، وانتماءاتهم .
- الانفتاح على العالم للتعريف ، والتبشير بالمشروع الحضاري ، والتقريب بين الأمم والشعوب ، وهو ما يمكن أن نجمله في مصطلح الحوار ، الحوار الحضاري بمعناه الواسع ، أو الحوار الديني بمعناه الخاص . أي أن يتبادل المتحاورون من أهل الدين المعلومات والأفكار والحقائق التي تزيد من معرفة

(١) راجع سفر التثنية – مثال: الإصحاح ٢-مقطع ٤٣-٤٥ والإصحاح٣ – مقطع ٢١-٢٢ .

كل فريق بدين الفريق الآخر ، وتاريخه وحضارته وسائر أمره ، توضيحاً لما قد يكون بينهما من مواطن التلاقي ، أو الاختلاف بكلّ سماحة وموضوعية ، فيحتفظ كل طرف بمعتقداته والتزاماته ومواقفه ، في جو من الود والاحترام المتبادل .

وبناء على هذا التصوّر ، قامت جملة الحوارات والمؤتمرات الدولية والإقليمية والقُطرية ، وجاءت التجربة السودانية على حداثتها ومحدوديتها معبّرة عن صورة الحوار الناجح ، المؤدي لغرضه الديني والسياسي ، في صورته العقدية (اللاّهوتية) وكذلك في تجربة الوفاق الوطنية .

ـ مؤتمرات الحوار الدّيني:

ـ مؤتمرات ما قبل دولة الإنقاذ الوطني:

لم تعرف هذه الفترة تقاليد تُذكر في الحوار الديني ، والسّبب في ذلك أنّ الدّولة يومها كانت أقرب منها إلى الفكرة العلمانية ، من التوجه الحضاري الإسلامي الذي ينتمي إليه السّودان . وأن ما حدث من تجربة يتيمة هو تعبير عن اهتمام قطاع العلماء - خاصة هيئة إحياء النشاط الإسلامي - بهذا الموضوع . فقد تقدّم بعض القساوسة المسيحيّين في العاصمة المثلّثة وجبال النوبة بطلب الجلوس إلى علماء الإسلام ، قصد التحاور حول مواضيع لاهوتية شغلت بالهم طويلاً ويبحثون لها عن إجابات واضحة ، خاصة وأنّهم كانوا مسلمين بالوراثة ، إلاّ أنّه نتيجة للتبشير المكثّف الذي تقوم به بعثات مختلف الطوائف المسيحيّة بالسودان تنصروا في صغرهم . وقد بدأت تختمر في أذهانهم أسئلة جوهرية ، خاصة بعد اتصالهم بالعالم الخارجي ، وتعرفهم على الحركات الإصلاحية والجماعات المنشقة .

كانت ثمرة ذلك لقاء الخرطوم في ١-٧/ ١٢/ ١٩٨٠ ، الذي تناول بالنقاش مواضيع عقائدية في الدين الإسلامي والمسيحيّة ، على امتداد ستة جلسات ، انتهت بإسلام جميع القساوسة الذين شاركوا في هذا اللقاء . وقد تمحورت

المناظرة حول جملة أسئلة ذات شقين ، تقدم بها الطرف المسيحي ، يدور الأول حول المسيحية ، والثاني حول الإسلام ، حسب التفصيل التالي:

المسيحية:

- هل يؤيّد القرآن المسيح والإنجيل؟

- النّسخ والتحريف في الإنجيل كيف تم كما يزعم المسلمون؟ هل يحتفظ المسلمون بأصل الإنجيل؟

- الخمر محرم في القرآن ولكنه غير محرم في الإنجيل فكيف تفسرون ذلك؟ وهل هناك آية في القرآن تحرم الخمر؟

- هل يؤمن المسلمون برسل المسيح الذين اختارهم وأوكل إليهم مهمّة التبشير لجميع الأمم كما ذكر في الإنجيل؟ .

- هل يؤيّد القرآن الكريم الروح القدس؟

- حسب ما جاء في الإنجيل أن المسيح عليه الصلاة والسلام صلب ومات ودفن ثم قام من بين الأموات في اليوم الثالث . فماذا جاء في القرآن بما يختص بهذا القول؟

- ورد في الإنجيل أنّ المسيح ابن الله ، فما رأي القرآن في ذلك؟

- هل يؤيّد القرآن الكريم الأقانيم الثلاثة: الأب والابن والروح القدس حسب ما جاء في القرآن؟

- ما هي مكانة مريم العذراء لدى المسلمين كأم للمسح عليه الصلاة والسلام؟ .

الدين الإسلامي:

- محمد ﷺ كيف كانت حياته ونزول القرآن عليه؟

- كيف نقنع المتشككين بأنّه خاتم الأنبياء كما جاء في القرآن فقط؟

- هل استعمل السيف في فجر الإسلام لإخضاع الكفار للدخول في

الإسلام؟ وهل كان ذلك في عهد الرسول ﷺ ، أم في عهد الخلفاء الراشدين ؟

- ما رأي المسلمين في إخوتهم العلماء الذين قاموا بتفسير القرآن حسب آرائهم مما أدى ذلك إلى تكوين طوائف مختلفة ، وما حقيقة هذه الطوائف؟ .

- يتزوج المسلمون بأكثر من إمرأة ، فهل هناك آية في القرآن توضح ذلك ، وما هي الأسباب التي دعت النبي ﷺ لأن يتزوج بأكثر من أربع؟

- لماذا يحرم القرآن لحم الخنزير؟وهل هناك آية تحرم ذلك؟

- هل يؤيد القرآن أنّ المسيح عليه السلام مرسل لبني إسرائيل فقط؟

- نلاحظ في القرآن أن هناك آيات تنسخ آيات ، مثل: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٥ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ﴾ [١] ، في حين أن هناك آية أخرى تقول ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ [٢] ، فما رأي المسلمين في هذا التناقض؟

- ما هي نظرة المسلم لغير المسلم ، فيما يختص بالمعاملات الاجتماعية المختلفة؟

- لماذا تمنع السلطات السعودية دخول المسيحيين للأماكن المقدسة في المملكة العربية السعودية؟[٣] .

ومما تقدم يمكن أن نخلص إلى نتائج أهمها:

- أنّ الدّولة لم تقم بمهمّة تبليغ الإسلام لمواطنيها ، عبر خطة منظمة تتبناها .

---

(١) سورة الكافرون: الآيات ١-٧ .

(٢) سورة المائدة: آية ٣ .

(٣) مناظرة الإسلام والنصرانية: مناقشة بين مجموعة من رجال الفكر من الديانتين الإسلامية والمسيحية- نشر وكالة الإغاثة والتنمية الإسلامية- الشارقة أ.ع.م . دار البخاري ١٩٩٣- ص٢٧/ ٢٨ .

إذ من حقّ المواطن ، أن تُعرِّفه الدّولة على دقائق التكوين الديني والثقافي للبلاد التي هو جزء منها ، وتُطلِعه على معتقدات الآخرين وتنوّع تقاليدهم وعاداتهم .

- عدم وجود نشرات أكاديمية مختصّة في قضايا العقيدة والفكر وتاريخ الإنسان السّوداني ، ورحلة التحوّل الديني ، وقيام الممالك وطبيعة نظمها ، ورقعة نفوذ سلطانها ، وتنوّع رعاياها ، وواقع السِّلم الديني والاجتماعي الذي ميّزها ، وما إلى ذلك من الدقائق التي تسهم في توسيع دائرة التعارف .

- تعبّر أسئلة النصارى عن غياب حوار هادف يقدّم الإسلام للمخالفين ويبيّن لهم مواقفه من جملة القضايا التي تشغل بالهم .

- تعتبر هذه الحالة أنموذجا لوضعيات أخرى مشابهة ، لم تجد الاهتمام المناسب . فإن كانت هذه وضعية المثقفين فكيف بوضع العامّة الذين انساقوا وراء المسيحية نتيجة لإغراء الكنيسة وتحت وطأة الجوع ولسع البرد . والأشد من ذلك وضعيات الوثنيين الذين تبتزهم الكنيسة لتصنع منهم طابورا من المجندين لصالح مشاريعها ، إمّا بتنصيرهم أو بالإبقاء على وضعياتهم اللاإنسانية .

ـ دولة الإنقاذ الوطني وتجربة الحوار:

يجد المشروع البديل الذي تؤسس له الدولة الحديثة بالسودان عمقه في أدبيات الحركة الإسلامية الحديثة بالسودان ، القاصد أسلمة المجتمع وتجديد معاني الإيمان في حياة الناس عبر مؤسّسات المجتمع المدني ، وتوظيف التنوّع الهائل في نسق حواري هادئ وهادف ، انعكس سريعا على الهيكل العام للدولة؛ من أجهزة ومسؤولين . فأصبحت المؤسسات منابر لإدارة الحوار الوطني حول السلام والتنمية ، عبر المناقشة والاحتكاك الإيجابي وتبادل المشورة والمناصحة وتحمل المسؤولية ، دفعا لمسيرة البناء الوطني القائم على بذل الجهد الجماعي وتفعيل الطاقات المنسية .

وإنطلاقًا من هذه المبادئ العامة يمكن أن نجد مدخلًا لفهم تجربة الحوار الديني

السوداني في أبعادها الدينية والسياسية ، وقبل ذلك في طريقة تنظيم الحوار ونوعية المشاركين ، وتحديد المحاور المطروحة للنقاش والتفاكر . ويمكن ملاحظة ذلك في الدعوة المبدئية للمفكّر « حسن عبد الله الترابي » من أجل حوار مفتوح مع الآخر مهما كانت منطلقاته العقدية والفكرية والأيديولوجية ، حوار حضاري جاد وهادف ، مؤسّسا لذلك في جملة كتاباته ومحاضراته حول الإسلام والغرب ، دفعا نحو المشاركة الفاعلة والتخطيط الواعي لمستقبل الإنسانية وعدم اختيار موقف السلبية .

فالشراكة الحضارية قائمة على مبدأ التأثير المتبادل ، إذ العالم شراكة بين الناس . هذا إلى جانب تجاوز الاشكالات التاريخية التي تمكّنت من أنفس المسلمين والنصارى ، وهو ما عبّر عنه حسن الترابي بقوله: « وهكذا فإنّا في دعوتنا للحوار مع المسيحيين ومع اللاّدينيين ، ندعو جميع المسلمين أن يدخلوا في حركة الحوار من خلال عقلنة تديّنهم وتيقنهم للإيمان الذي يعيشونه شعورا فطريًا ليستطيعوا أن يحرّكوه في ساحة التعدد الديني والفكري والثقافي ويكسبوا . . .وفي حركة الحوار نحن ندعو إلى أن ننظر جميعا للعالم على أنّه وطن لنا جميعا»[1] .

وبذلك صُنِّفت هذه الحوارات في إطار حركة البحث عن حقيقة نقاط الالتقاء والاشتراك ، مع تجاوز مخلفات الماضي الاستعماري المحزن . كما أنّ فرص الحوار التي عقدت في السودان هي امتداد للقاءات سابقة عقدت في أماكن من العالم مختلفة ، حيث تقرّر في ملتقى «جبل هيزان» باليابان سنة ١٩٩٠ ، عقد ملتقى السلام العالمي بالخرطوم ، والذي تبناه مجلس الصداقة الشعبية العالمية بالسودان سنة ١٩٩١ ، وقد تلته محاولات أخرى قطرية تستهدف نفس التوجهات ، ومن تلك المحاولات:

---

(١) مرتكزات الحوار مع الغرب: ج٢- مجلة دراسات إفريقية- العدد ١٢ يناير ١٩٩٥- ص١٥/١٦ .

- ملتقى السلام العالمي بالخرطوم: ١٦-١٧ نوفمبر ١٩٩١:

قام هذا الملتقى وهو يهدف إلى إرساء جملة تقاليد وطنية وينتصر للمبادئ والقيم التي انتظرها طويلا المواطن السّوداني على اختلاف انتمائه . والسودان يمر بتغيير في أعلى هرم السلطة ، إلى جانب تصاعد وتيرة حرب الجنوب بأكثر حدة وشراسة ، لذلك جاءت رسالة الملتقى من أجل:

- دفع مسيرة البشرية نحو مستقبل واعد ، تنشد فيه التقارب الفكري والإنساني ذوداً عن حريته ووجوده .

- مساهمة إيجابية مع الشعوب الصديقة ، في تنمية الفكر الإنساني والوجداني والبشري والقيم الرفيعة .

- التعريف الواسع والمستمر لمفهوم الإسلام .

- عالم تسوده روح الإخاء ، وعلاقات تعود بالإنسانية للفطرة النقية ، وتزيل الحواجز عن طريق الإنسان ، ليعم الحب والسلام .

- إبراز وجه السودان ، ومد إشعاعه العالمي ، وتوطيد علاقاته ، وتطوير تعاونه مع شتى الجهات والقوى والشعوب في العالم .

- دعوة نداؤها: الخير . . .الإخاء . . .السلام .

وقد انعقد هذا الملتقى من أجل مناقشة مفهوم السلام من وجهة نظر كل الأديان تحت شعار «نحو عالم يسوده السلام والمحبة» . ويعتبر أول تجربة على المستوى العربي ، والإفريقي ، والإسلامي ، لاعتباره كان حكرا على اليابان تعقده سنوياً «اللجنة اليابانية للأديان» وقد خرج من إقليميته بدعوة من السودان ، سعياً منه للمشاركة الفعلية في عقد مثل هذه المناسبات الدولية ، لفك الحصار الذي تفرضه عليه القوى الدولية ، ولإيصال مواقفه السياسية للرّأي العام العالمي ، وإطلاعه على الواقع الداخلي ، بما يزيل الآثار السلبية التي تركتها الحملات الإعلامية المعادية . وكان من ثمرات ذلك إسلام أحد أعضاء الوفد البوذي الياباني بعد إطلاعه المباشر على حقيقة الإسلام ، وجانب من

تجربة الدولة الإسلامية ، وحرية التعايش الديني والسلام الاجتماعي .

اعتبرت ورقات الملتقى أن محور المناقشة يحقق مفهوم التنادي إلى كلمة سواء ، وذلك بجلوس ممثلي الأديان العالمية والتفاهم حول مفهوم موحد ، إذ هي خطوة نحو الالتقاء المؤسّس ، الذي تؤمن به كل الديانات المنادية بالسلام ، كمفهوم مبدئي ، وقيمة أخلاقية راقية تخرج بالشعوب من دائرة الحرب والصراع غير المبرر ، فيصبح بذلك السلام حلماً تتوق إليه البشرية وأملا تنشده ، مما يدفع نحو ترسيخ هذه القيمة لتصبح قناعة فاعلة يدافع عنها كلّ النّاس .

فدور الملتقى هو بلورة الفكرة بما يتّفق مع معتقدات النّاس ، ثمّ إعداد تصوّر عام لكيفية تنزيل هذا المبدأ حسب خطة تفصيلية اجتهادية ، وتبقى من صلاحيات الملتقى مراقبة ومتابعة تنفيذ التوصيات ، وما اتفق عليه من قرارات عبر لجنة مشتركة تعمل على تحقيق مقاصد الملتقى ، خاصة والعالم يستقبل قرنا جديدًا ينشد فيه الأمن والسلام الذي لا يجد ضمانة حقيقية إلا في مبادئ الدين الحنيف ، كملجأ آمن يخلص المجتمعات من المشاكل ، والأمراض ، التي تردت فيها ، نتيجة الابتعاد المفزع عن القيم الرّوحية السّامية .

حضر هذا الملتقى عدد كبير من زعماء وممثلي الأديان من مختلف دول العالم: من اليابان ، وسوريا ، وإيران ، وباكستان ، ومصر ، والأردن ، وتشاد ، ونيجيريا ، وكينيا ، وأثيوبيا ، والسنغال ، ويوغسلافيا ، وبلغاريا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة ، واليمن ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبولندا ، والسودان ، وعلماء ومفكرون من دول مختلفة . ومن الذين قدّموا ورقات متميّزة:

- حسن عبد الله الترابي حول «الإسلام والسلام في النفس والمجتمع والعالم» .

- القمص فيلوثاوس فرج: كاهن كنيسة الشهيدين بالعمارات- الخرطوم- عن «أضواء على ملتقى السلام العالمي» .

- الشيخ أحمد كفتارو: المفتي العام للجمهورية العربية السورية: حول التعايش والدعوة إلى بناء سلام حقيقي دائم وعادل يقوم على أساس الأخوة والإنسانية والاشتراك في العبودية للرب الواحد ، مقدماً سبل تحقيق السلام الذاتي في التصالح مع الله الواحد ، أما الجانب الأوسع فيه يتلخص في احترام الإنسان لأخيه الإنسان ، لمحض إنتمائه إلى العائلة الإنسانية .

- سابانا جامبو: رئيس لجنة التضامن الأفريقي بالمجلس: أكد على مبدأي المحبة والسلام كقيمتين إنسانيتين ضد مبادئ الحرب وسفك الدماء وتخريب الممتلكات العامة والخاصة ، وضد الممارسات غير الوطنية ، وهما وسيلتين لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

أما من حيث التوجّه العام فقد عبّر «نداء الخرطوم من أجل السلام» ، عن إيمان المشاركين الراسخ . بأن تقدم الإنسانية لا يكون إلا بتكامل قواها الروحية والمادية ، وأنه لا سبيل إلى مراجعة تحديات هذا التقدم إلا بتضافر جهود كل أصحاب الديانات على مستوى العالم ، لإعلاء القيم الروحية النبيلة ، وعزمهم على تثبيت دور الدّين الفاعل في حياة النّاس ، بحيث يكون التقدّم محكوما بقيمه الحاثة على العدالة والمساواة وكرامة الإنسان ، ليكون التقدم لخدمة إنسانيته وتطورها ، لا لتعويقها ودمارها ، وتتويجاً لهذا الملتقى . أقيمت مراسم الصلوات والدعاء من أجل السلام . وخلص الملتقى إلى عدد من النتائج الهامة ضمّنت في البيان الختامي:

- أن العالم اليوم يتعرض لهزة عنيفة . نتيجة للحرب والمنازعات بين الدول والأفراد ، مما يؤكد حاجة العالم للدين والإيمان بأصول الوحدة والسلام .

- يؤكّد الملتقى على الدور الفاعل لرجال الأديان في ترسيخ دعائم السلام والأخلاق الفاضلة ، ويدعوهم لأن يضاعفوا جهودهم لإرساء دعائم السلام في عالم اليوم ، وحث حكوماتهم وشعوبهم للسلام ونبذ الحرب والاقتتال .

- يتطلع المشاركون في الملتقى إلى تسوية النزاعات ، وحل الخلافات بين

الدول والأفراد بالحوار والتسوية السلمية ، واعتماد السلام كحل لما تعاني منه البشرية من ويلات الحروب والدمار .

- يقر الملتقى تكوين أمانة دائمة لمجلس الأديان العالمي بالسودان ، تقوم بالتنسيق مع ملتقى الأديان باليابان بالعمل على تنفيذ روح توصيات ملتقى السودان ، ويقوم مجلس الصداقة الشعبية العالمية بالسودان واللجنة اليابانية للأديان في اليابان برعاية هذه الأمانة[١] .

- مؤتمر حوار الأديان في السودان ، الخرطوم: ٢٦-٣٠ أبريل ١٩٩٣:

يعتبر مؤتمر حوار الأديان الأول الذي احتضنته الخرطوم امتداداً للملتقى العالمي للسلام السابق الذكر ، وهو جزء من مسيرة التحاور الديني أكثر منه تواصل داخلي يبحث عن الإجماع الشعبي والوفاق الوطني ، في ظل عالم متغير ، تحكمه قوانين غير عادلة ، تقوم على القوة والسيطرة الغاشمة ، والقهر ، وإذلال الشعوب ، وهو طبيعة النُظُم المادية ، التي تبتعد في مرجعياتها عن معاني التدّين والإيمان التقليدي . فالغرب بتباعده عن نصرانيته تمكنت منه المادية والعلمانية واللادينية وأورثته جنوحاً أكثر إلى القلق النفسي والطغيان المادي واستغلال الشعوب والاحتراب الوطني والصراع الحزبي . . . فظهرت معايير ترتكز على الغلبة ، وتدمير الآخر ، وتجاوز موروثه الحضاري ، وحقه في المعتقد الذي يختار .

كانت دعوة الحوار الديني هذه المرة أكثر وضوحاً لطبيعة المواضيع المطروحة ضمن محاور موجهة ، تستهدف التاريخ لتجربة الحوار الديني بالسودان ، ومحاولة التواضع على مفاهيم وتعريفات معينة ، تيسّر عملية التخاطب والتحاور بين الفرقاء الدينيين ، وفي جزء معتبر تحاور وتفاكر حول قضايا وطنية مصيرية . وكما سبق وأن أشرنا في بداية هذه المداخلة إلى قيام عدة مؤسسات سودانية تدفع في نفس الاتجاه الوطني ، بحثاً عن مخرج للأزمة السياسية

(١) البيان الختامي صفحة ٢ .

والاجتماعية التي طبعت البلاد لسنوات طويلة من الصراع الحزبي والطّائفي ، الذي ذهب بوحدة البلاد لصالح الجماعات الاقتصادية والمؤسسات الدولية الضّاغطة .

بادرت مؤسسة السلام والتنمية لعقد هذا المؤتمر تحت شعار «من أجل مزيد من التعاون الديني على طريق النهضة» ، بمشاركة قرابة إحدى وثمانين شخصية عالمية ووطنية ، من علماء الإسلام ، ورجال دين نصارى ، وبعض أتباع الأديان الأخرى ، إلى جانب مفكرين وأكاديميين ، ومؤسسات دولية ، ومراكز بحوث ودراسات ، شاركوا بقصد المتابعة ورصد فعاليات المؤتمر ، الذي صحبته تغطية إعلامية داخلية وخارجية متواضعة ، أسهمت إلى حد ما في التعريف بالمؤتمر ومقاصده العامة . كما شهد المؤتمر لقاءات جانبية ومجموعات عمل وورشات مختصة ، وزيارات ميدانية لمناطق الجنوب المختلفة ، وقرى السلام ، ومراكز رعاية العائدين ، وتأهيل المتضررين من جراء الحرب . لذلك عبّرت مضامين المؤتمر عن:

- حرص أهل الإيمان على الحوار بين دياناتهم ، قصد خَلَقَ جو عالمي يعين على ازدهار التقوى والفضيلة والمحبة والمودة في التعامل بين الناس والجماعات والبلدان والأمم .

- حرص أهل السودان على التفتح الإيجابي على كل أهل الديانات داخل الوطن وخارجه .

- اهتمام أهل الإيمان الذين يعيشون خارج السودان بما يجري فيه ، وحرصهم على الاطلاع بأنفسهم على أحوال أهله ، وقول كلمة خير تعين في تحقيق السلام والوئام بينهم .

- التدليل على إمكانية إجراء حوار موضوعي بين الأديان ، بما فيهم معتنقي الديانات المختلفة في السودان ، خاصة المسلمين والمسيحيين .

- الانفعال الإيماني الذي تجلى في الأوراق والمداولات ، والذي يبشر بأن

راية الدّين ستظل خفاقة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

- السماحة الدينية التي تحلى بها المشاركون . فمنحت اللقاء روحانية حية وفاعلة مصممة على إعلاء كلمة الله .

- الإصرار على مواصلة هذا الحوار الغني والنافع وطنياً وعالمياً [١] .

هذا وقد دارت جملة جلسات النقاش حول المحاور التالية في قرابة ثمانية عشر ورقة:

- الأساس الفقهي والفكري للحوار والتعايش والتعاون بين الديانات .

-الخلفية الثقافية والتاريخية للحوار بين الأديان في السودان والتعايش بين أهلها .

- أسس وأخلاقيات الحوار الديني ، والتنافس التبشيري بين الديانات .

- دلالة ومقاصد الحوار بين الأديان .

- العلاقات الدينية والقواسم المشتركة بين الأديان .

- تجربة السودان في التعبير عن التنوع الديني في الحياة العامة .

- الدّين ودوره الفاعل في تحقيق السلام والتنمية .

- إعلاء راية التديّن على المستوى الفردي ، والوطني والإقليمي والدولي .

- تأكيد وحدة الدين ، والاحترام المتبادل لكل الديانات وإشاعة روح التسامح حول أوجه الاختلاف .

- تطبيق الشريعة في وطن متعدّد الديانات[٢] .

أمّن الطرف المسيحي على أهمية الحوار الذي لابد أن يكون الحب مصدره ، وأنه لا يعني قطعاً تحويل النصراني إلى مسلم ولا المسلم إلى نصراني ، وأنه حوار

---

(١) البيان الختامي: ص٢ .

(٢) نفس المصدر السابق: ص٣ .

قائم على المعاملة الطيّبة ، للنهوض بالقيم الروحية لبناء السودان الأصيل عبر الإجابة عن الأسئلة التالية:

- كيف نتواصل لنقوي وجودنا المشترك؟ .

- كيف نسقي شجرة الوحدة الوطنية؟ .

- وقبل ذلك كيف نهيئ دعامة الحوار الجيد الذي نؤسس له؟

ومن الوفاء أن يعترف نصارى السّودان بتمتعهم بكافة حقوقهم:

- إنه في تاريخ السودان لم تحول أي كنيسة إلى جامع أو تصادر .

- لم يحدث أي اعتداء على كنيسة أو مسجد أو أي معبد لأي طائفة .

- تَحمّل الحكومة لنفقات الكهرباء ، والمياه لدُورِ عبادة المسلمين والمسيحيين .

- كل الكنائس والمساجد تبنى على أراضي تهبها الدولة للغرض ذاته ، وأن المساجد والكنائس تبنى متجاورة بدون أي حساسية أو كراهية .

- تمتع النصارى بقضاء خاص في مجال الأحوال الشخصية .

- لهم حرية النشر والتوزيع ، ومثال ذلك المعرض السنوي للكتاب المقدس العائم والذي ترعاه وزارة الثقافة والإعلام .

- للنصارى مكانة في الإعلام ، ويشاركون في الإذاعة والتلفزة والصحافة .

- يتمتّع النصارى بإجازات رسمية في أعيادهم الدينية .

- أمّا في المجال التعليمي . فإنهم يتمتعون بمدارسهم الخاصة ، التي يشرفون عليها بأنفسهم ، كما أنهم يتمتعون بحرية إعداد دروس «التربية المسيحية» عبر لجنة مختصة في مجلس كنائس السودان ، وتطبع على نفقة وزارة التربية والتعليم ، كما تقوم الحكوة بتأهيل المعلمين ، وتدريبهم لتدريس المسيحية .

- يتمتّع المسيحيون بحق الرد ، ومناقشة ما يتعارض مع المسيحية ، من

مقالات وتصريحات عبر الحوار والتفاهم .

- كل الناس يشاركون في بناء المجتمع ، ولا يعاقب إنسان أو يستبعد أو يستثنى بسبب دينه .

- الخدمة العامة والعمل السياسي ، حق مكفول للجميع ، وأن للمسيحي حق الترشّح للرئاسة .

وهو ما أكّدته الدّولة في مناسبات عديدة ، مثل:

- لقاء ٤ يناير ١٩٩٤: الذي جمع رئيس الجمهورية وكبير مطارنة الأقباط الأرثوذكس «الأنبا صرابامون» ، حيث وجه الرئيس الجهات المختصة باستخراج الجنسية السودانية لجميع الأقباط الذين حرمتهم منها الحكومات السابقة[١] .

- الإفطار الجماعي لشهر رمضان ٢٤ فبراير ١٩٩٦: نظّمه النصارى الأقباط بالمكتبة القبطية بأم درمان – حي المظاهر - حيث قدّم القمص « فيلوثاوس فرج » لمحة تاريخية عن دور الأقباط بالسودان في الحياة عامّة من العلوم والطب والسياسة ، والمساهمة في «تحضر الشعب السوداني» ، متوجهاً بالخطاب إلى الرئيس . أن يأذن لهم بالعودة إلى سالف مكانتهم التي أزيحوا عنها ، لإضعاف دورهم وتحجيم حركتهم .

وفي الختام خرج المؤتمر بخلاصات ونتائج في سبيل مواصلة الحوار الديني الذي يتطلع كل الناس إلى نتائجه:

- إن عالم اليوم الذي تمزقه الحروب والاضطرابات ، وتسوده مظاهر الظلم والتعصب ، وتطغى في أجزاء كبيرة منه المادية المفرطة وطلب المتاح ، لهو أحوج مما يكون إلى اعتماد الإيمان ، والعودة إلى مراسي الدين ، والخلق المتين ، كأساس لمعالجة أدوائه وتضميد جراحه ، وإشاعة العدل والسلام والحرية في ربوعه كافة .

---

(١) جريدة السودان الحديث: ٥ يناير ١٩٩٤- ص١ .

- تأكيد الدور الفاعل للدين ، ودور المؤمنين به ، من منطلق التزامهم الصادق بما جاء في كتبهم السماوية ، في حث الأمم والشعوب والحكومات على نبذ التباغض ، والظلم والعنف ، وتوطيد دعائم السلم والإستقرار ، وغرس روح الثقة والمحبة والخير والجمال في السلوك والمعاملات بين البشر ، وتحقيق العزة والكرامة والرفاهية لسائر شعوب العالم وبلدانه .

- استثمار الطاقة الروحية ، لإغناء الحياة بروح التسامح والتآلف والتعايش لإفشاء السلام في سائر أرجاء المعمورة .

- الأهمية البالغة للأخذ بمناصرة الفقراء والمستضعفين والمضطهدين في سائر أنحاء المعمورة .

- السعي لإرساء المشروع الحضاري للدول على مبادئ الدين وقيمه ومثله .

- اعتماد الدين كأساس لنهضة البشرية ، وتأكيد محاور الالتقاء ، وإبراز القواسم المشتركة بين الأديان ، والحض على ما يجمع الناس ويوحدهم لا على ما يفرقهم .

- إشاعة المساواة بين الناس أيًّا كان دينهم أو معتقدهم أو نظامهم الاجتماعي والأخلاقي ، وتكريم الإنسان إنفاذاً لمشيئة الله .

- ضرورة سعي القيادات الدينية لإقامة أنموذج أخلاقي ، مركوز في الدين يتوخاه الأفراد والدول والحكومات في السلوك والمعاملات .

- أن المفهوم الحقيقي للحوار الديني لا يقتصر على مجرد تبادل الآراء وغرس روح التسامح ، وإنما يجب إعماله إيجابياً في تغيير نوعية الحياة ، وإحلال قيم العدل والقسط في التعامل بين الأفراد والجماعات والدول ، وأن يسعى به إلى خلق نظام عالمي يضمن العدل وإعلاء قيمة الإنسان ، وصون كرامته وتأمين حقوقه والاستجابة لحاجاته الأساسية العادلة .

- أهمية مواصلة الحوار داخل كل وطن متعدّد الأديان ، وبين الديانات على المستويين الإقليمي والعالمي .

- المؤتمر إذ ينوّه بروح التفتّح والحرص على الحوار المتسامح بين الديانات ، الذي أبداه السودانيون داخل وطنهم ، ومع الآخرين ، لتضرع إلى الله تعالى أن يديم لهم هذه الروح وأن يواصلوا بها ، لغرس الوئام بين كل مواطنيهم ، وأن يعينهم هذا النفس الإيماني على تجاوز خلافاتهم ، وتأسيس السلام والاستقرار في وطنهم ، وأن يتكاتفوا متعاونين لبناء وطنهم ، بدءا بإزالة آثار الحرب وإعادة توطين النازحين واللاجئين في مواطنهم الأصلية ، وإعادة تعميرها بصورة أبهى مما كانت عليه ، وأن تلتقي نياتهم المخلصة وعزائمهم على بناء وطنهم بما يحقق السعادة لكل مواطنيهم دون تمييز .

- أن المؤتمر يبدي غبطة لتواتر مظاهر التفتح الديني على العالم الذي من بشاراته القريبة زيارة قداسة البابا للسودان وانعقاد هذا المؤتمر .

- أن المؤتمر يبدي غبطة لما علم من عزم الحكومة السودانية على إعادة النظر في قانون الهيئات التبشيرية في هدي مداولات هذا المؤتمر .

- إن المؤتمر ليعبر عن حزنه ، وبالغ أسفه واستنكاره وإدانته ، لما يجري في حق المسلمين في البوسنا ، ويناشد كل أهل المعتقدات الدينية وهيئاتهم ومؤسساتهم داخل البوسنا ، وفي خارجها ، والأمم المتحدة وكل دول العالم إلى تحمل واجبهم الإنساني ، والسعي المخلص المثابر لاحتواء المجازر التي يرتكبها الصرب ، وحقن دماء المسلمين ، ويوفر كرامتهم وحماية دولتهم [1] .

- مؤتمر الحوار بين الأديان ، الخرطوم: ٨-١٠ أكتوبر ١٩٩٤:

وهو ثالث تجربة سودانية في مجال الحوار الديني ، وقد تهيّأت لعقده عدّة أسباب من حيث:

- طرق التنظيم ، وتحديد المحاور ، وإعداد الورقات .

- عقد المؤتمرات الداخلية ذات الصبغة الأخوية .

---

(١) جريدة السودان الحديث: ٥ يناير ١٩٩٤- ص١ .

- تأسيس لجنة خاصة بالحوار الديني .

- دعم علماء الإسلام ، ورجال الدّين النصارى لخيار الحوار .

- دعم الدولة غير المشروط لأي مبادرة للتفاهم والتقارب في سبيل تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية .

- التفاعل الإيجابي مع توصيات المؤتمرات السابقة ، وخاصة جمعية حوار الأديان ، والسعي العملي لتنفيذ التوصيات المشتركة . وقد كان من ثمرات ذلك عقد مؤتمرين جهويين:

الأوّل ـ المؤتمر الفرعي لحوار الأديان بمدينة واو ٢٧-٢٨ يوليو ١٩٩٤: عقد تحت شعار «من أجل تعميق روح التعايش السلمي في خلق مجتمع معافى» ، بمشاركة سبع وخمسين عضواً يمثلون المسلمين والنصارى بمدينة «واو» بالإضافة إلى وفد من اللجنة التحضيرية لمؤتمر حوار الأديان . وقد قدمت فيه ورقتا عمل ، تمحورت الأولى حول «الإسلام وأهل الكتاب» وتحدّثت الثانية عن «السلام ، الحرب ، التنمية ، والتسامح الديني» وبعد نقاش مستفيض خرج المؤتمر بالقرارات والتوصيات التالية:

١ . القرارات:

- قرّر المؤتمر تكوين لجنة للحوار الديني بمدينة واو ، بعضوية عشرة أشخاص مقتدرين مناصفة بين المسلمين والمسيحيين ، ترعى وتعمق مفهوم حوار الأديان في ولايات بحر الغزال الأربع: غرب بحر الغزال ، البحيرات ، واراب ، وشمال بحر الغزال .

- انتخب المؤتمر لجنة حوار الأديان بمدينة واو .

٢ . التوصيات:

- يوصي المؤتمر بتعميم فكرة قيام جمعيات حوار الأديان بكل ولايات السودان .

- تخصيص كرسي لحوار الأديان في الجامعات السودانية ، على أن يعنى بنقاط التلاقي ، والابتعاد عن المزالق والخلافات .

- يوصي المؤتمر بالتأمين على كل ما نادت به أوراق المؤتمر . بتوسيع قاعدة الحوار الديني .

- يوصي المؤتمر بالعودة إلى جوهر التديّن الصحيح ، وذلك من خلال المدارس ، وتأهيل معلّميها تأهيلاً كاملاً وتبسيط لغة التبشير والوعظ .

- تكوين جمعيات مشتركة بين المسلمين والمسيحيين ، للعمل في المجالات الإنسانية .

- يبارك المؤتمر التعاون الكامل بين جمعية حوار الأديان والسلطات ، على مستوى الولايات والحكومة الاتحادية ، ويدعو المسؤولين إلى إزالة كافة العقبات التي تقف أمام نشاطات جمعيات حوار الأديان بالسودان .

- يوصي المؤتمر بأن يتولى أبناء السودان حل مشاكلهم بأنفسهم دون الاستعانة بالقوى الخارجية .

- يناشد المؤتمر الحكومة ، وحركات التمرّد بالسعي المتواصل لإحلال السلام بالبلاد ، وإنجاح محادثات السلام المنعقدة تحت مظلة مجموعة دول الإيقاد .

- يوصى المؤتمر بتكريم قدامى العاملين بالولاية في مجال العمل الديني ، تكريساً لروح التآخي والتسامح الديني .

- يوصي المؤتمر بضرورة الاهتمام بتأهيل المرأة ، والاهتمام بها ، باعتبارها ركنا أساسياً من أركان التربية .

- يشيد المؤتمر بروح التآخي والألفة التي سادت المؤتمر ، وأسلوبه في إدارة الحوار والنقاش ، ممّا كان له الأثر الطيب في إخراج هذه التوصيات بصورة مرضية للجميع[1] .

---

(١) البيان الختامي: ص٢ .

الثاني ــ المؤتمر الفرعي لحوار الأديان بمدينة ملكال ١٦-١٧ أغسطس ١٩٩٤: شارك فيه ستون عضواً . يمثلون الديانتين الإسلامية والنصرانية بمدينة ملكال ، بالإضافة إلى وفد اللجنة التحضيرية لمؤتمر حوار الأديان ، وقد قُدمت فيه ورقتا عمل بعنوان «الدين المعاملة» و«الدين المحبة» . وبعد نقاش بنّاء خرج المؤتمر بجملة توصيات وقرارات هامة:

١ . القرارات:

- قرّر المؤتمر تكوين لجنة للحوار الديني بمدينة ملكال من عشرة أعضاء ، مناصفة بين المسلمين والمسيحيين ، تكون مسؤولة عن تعميق وترسيخ مفهوم حوار الأديان . وتشارك في مؤتمر حوار الأديان بالخرطوم في أكتوبر ١٩٩٤ .

- أنتخب المؤتمر لجنة حوار الأديان بمدينة ملكال .

٢ . التوصيات:

- لتحقيق مزيد من الانسجام والتآلف وتعميق روح التعايش بين الأديان يوصي المؤتمر بقيام مؤتمرات لحوار الأديان في كافة ولايات السودان .

- التمسّك بتعاليم الدين القويم وتعميق الوعي الديني بين النشء والطلاب في مختلف مراحلهم التعليمية .

- دعوة رجال الدين الإسلامي والمسيحي لدعم الجهود المبذولة إلى إحلال السلام في ربوع البلاد . ومناشدة أطراف النزاع إيقاف الحرب ، واستخدام أسلوب الحوار لحل مشكلة الجنوب .

- إبراز تجربة السودان في مجال التسامح والتعايش الديني إلى المجتمع الدولي .

- إثراء الساحة الدينية بإقامة الندوات والمحاضرات والسمنارات الإسلامية والمسيحية بصفة دورية . لتعميق الحس الديني بين شرائح المجتمع المختلفة .

- إثراء تجربة الحوار من الداخل ، لحل المشاكل بين أبناء الوطن الواحد[١] .

---

(١) البيان الختامي: ص ٢-٣ .

كانت هذه التجربة القُطرية تعزيزاً لشرعية قيام جمعية سودانية خاصة بحوار الأديان ، وتأكيداً على نجاح الحوار الداخلي وأهمية الالتفاف حوله ، خاصة في مناطق الاحتكاك الاجتماعي ، والتواصل اليومي بين أصحاب الأديان المختلفة وبالذات في المناطق الجنوبية ، لعوامل الحرب وما خلفه الاستعمار من ضغائن وأحقاد بين الناس ، إلى جانب السياسات الدولية التي تدعمها المنظمات والبعثات الأجنبية تغذيةً لروح التباعد ، واتّساع شُقة الخلاف بين المواطنين . كلّ ذلك أسهم في التوسع نحو المؤتمرات القطاعية والدورات التأهيلية ، ومحاولة توجيه كل المؤتمرات ذات الصبغة الاجتماعية والثقافية ، والتواصل مع المؤتمرات السياسية ، والتشاور مع قطاعاتها ولجانها خاصة المنظمة لوسائل الحكم والإدارات الفرعية ، لتحقيق التوازن الجهوي ، وعدالة الاختيار ، وتكافؤ الفرص . فأصبحت لجان الحوار المختلفة مؤسسات رسمية تسهم بأقدار معتبرة في مناقشة السياسات الوطنية ، وخيارات البلاد الخاضعة للتحاور والتشاور .

وبدعوة من مجلس الصداقة الشعبية العالمية بالخرطوم ، انعقد المؤتمر المركزي الثالث تحت شعار «حوار الأديان . . .سلام للجميع» ، والذي تابعه رسمياً حوالي خمسمائة مشارك بينهم وفود حوالي ثلاثين دولة عربية وإسلامية وغربية . من أبرزهم الشيخ عبد المجيد الزنداني (اليمن) الكاردينال أرينزي (ممثلاً للفاتيكان) ، المطران سمير قفعيتي (مطران القدس وكبير أساقفة الشرق الأوسط) ، المطران كبوجي ، الشيخ الشريف إبراهيم صالح (شيخ الطريقة التجانية بنيجيرية) ، إيزيكي كوجوك (سكرتير مجلس الكنائس السوداني) ، محمد مسجد جامع (سفير إيران لدى الفاتيكان) ، الأنبا دانيال صربا مون (مطران الخرطوم وأوغندا) ، عادل حسين (أمين عام حزب العمل بمصر) ، الأب هلري بوما (الكنيسة الكاثوليكية بالسودان) ، القمص فيلو ثاوس فرج (كاهن كنيسة الشهيدين بالخرطوم) ، الشيخ الشريف مصطفى خالد (المجلس

الصوفي السوداني) .

شاركت في المؤتمر جهات عديدة؛ من مؤسسات ومنظمات دينية وفكرية ، ومن مراكز البحوث والدراسات السودانية والأجنبية عدد كبير ، منها:

- المجلس البابوي لحوار الأديان: دولة الفاتيكان .
- مجلس الكنائس العالمي: سويسرا .
- المجلس الشيعي الإسلامي الأعلى: لبنان .
- مجلس كنائس الشرق الأوسط: الأردن .
- المؤسسة الإسلامية اللبنانية: لبنان .
- مجلس الكنائس الإفريقي: كينيا
- لجنة العدل والسلام بالكنيسة الكاثوليكية الفرنسية: فرنسا .
- جماعة سانت إيجيدو: إيطاليا .
- جماعة كمبوني: إيطاليا .
- منظمة التقدم الدولية: النمسا .
- الكنيسة السويدية: السويد .
- العون الكنسي النرويجي: النرويج .
- المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة: الأردن .
- مجلس الكنائس النرويجي: النرويج .
- المؤتمر العالمي للأديان: بريطانيا .
- منظمة «مسلمون ومسيحيون من أجل السلام » : بريطانيا .
- العلاقات بين الأديان- المؤسسة الإسلامية- لستر: بريطانيا .
- مؤسسة جماعة MOON في الشرق الأوسط: الولايات المتحدة .

obeikandl.com

- جمعية الدعوة الإسلامية: الجماهيرية الليبية .
- مؤسسة آل البيت: إيران .
- ممثل المسلمين الكروات: كرواتيا .
- المجلس الأعلى للتنسيق الإسلامي: روسيا .
- معهد الفكر الإسلامي: لبنان .
- الهيئة الشرعية للمجلس الأعلى اللبناني: لبنان .
- الطريقة التيجانية: نيجيريا-السنغال .
- الطريقة السمانية: السودان .
- المجلس الصوفي السوداني: السودان .
- مجلس الكنائس السوداني: السودان .
- منظمة الدعوة الإسلامية: السودان .
- المركز الإسلامي: إيطاليا .
- هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية: بريطانيا
- منظمة الوقف الإسلامي: نيجيريا .
- الاتحاد العام للمرأة السودانية: السودان .
- جمعية المرأة: السودان
- الكنيسة المشيخية: السودان .
- مجلس العلماء بنيجيريا: نيجيريا .
- إدارة الشؤون الدينية والأعراف: تشاد .
- منظمة الأخوات المسلمات: نيجيريا .
- الكنيسة الخمسينية: السودان .

obeikandl.com

- Islamic Trast of Nigeria: نيجريا .
- رابطة المرأة المسلمة بجنوب السودان: السودان .
- اتحاد الهيئات والجاليات الإسلامية بإيطاليا: إيطاليا .
- نيافة الحبر أنبا آرياكوس مطران بكينيا: كينيا .
- منظمة البر العالمية بجنوب السودان: السودان .
- منظمة شباب الوطن: السودان .
- جمعية أصدقاء رابطة العالم الإسلامي: السودان .

وقد دارت جلسات المؤتمر حول خمس محاور ، كالتالي:

المحور الأول: الخلفية التاريخية لحوار الأديان:

- حوار الأديان عبر القرون .
- نتائج المؤتمرات العالمية وآثارها .
- المؤسسات التي نشأت لرعاية حوار الأديان وجهودها .

المحور الثاني: موضوعات وقضايا الحوار.

- الأساس الفقهي والنظري للحوار ، والتعايش بين الأديان .
- القواسم المشتركة بين الأديان .
- الدعوة إلى السّلام والتعاون والتعايش .
- التعاون بين الأديان في مواجهة النزعات المادية .
- قضايا السلوك والأخلاق في منظور الأديان .
- الدين والسياسة والقانون .
- موقف الأديان من القضايا الإنسانية .

obeikandl.com

المحور الثالث: حوار الأديان: التحديات ورؤى المستقبل:

- إشكالات الحوار وكيفية تجاوزها .
- كيفية تحويل الحوار إلى ممارسة عملية .
- كيف يسهم الحوار في تحقيق السلام والتنمية .
- مستقبل العلاقات الإسلامية المسيحية في السودان وإفريقيا .

المحور الرابع: الديانات والسلام العالمي:

- الدين كعامل وحدة بين الشعوب .
- الدين ودوره في تحقيق وإشاعة روح التسامح ، حول أوجه الاختلافات .
- الموقف الدّيني من الحرب ، ووسائل الدمار .
- تعاليم الأديان في مسائل الصراع البشري .

المحور الخامس: جمعية حوار الأديان: التجربة السودانية:

- مغزى الحوار .
- تجربة السودان في حوار الأديان .
- مبادرات مجلس الصداقة الشعبية العالمية .

كما قُدّم في إطار هذه المحاور تسعة عشر بحثا ، منها:

- حقوق الإنسان في المسيحية: القمص فيلوثاوس فرج .
- قوانين الأحوال الشخصية لغير المسلين في السودان: سمير ساوس .
- حوار الأديان في السودان ، خطة عمل إيجابي: الطيب زين العابدين .
- الحوار بين الأديان ، التحديات والآفاق: حسن عبد الله الترابي .
- تحديات الحوار بين الأديان: محمد عثمان صالح .
- سوسيولوجيا الأديان: حسن إسماعيل عبيد .

obeikandl.com

- Diplomacy and inter- Religious Dialogue: Gabriel Roric Fur.

- Ahallmark for co- Existence and Tolerance: Ezekiel Kutjok.

- The Loving Family as a Model for Inter- Religious Harmony and World Peace: Thomas Grom well.

- Sudan's Experience in Religious Tolerance: Ghazi Salahuddin-AL-Atabani.

وقد ألقت هذه الأوراق والأبحاث الضوء على إنجازات الحوار الديني ، وكذلك على دور الدّين والتديّن في تثبيت التعايش الاجتماعي السلمي السوداني . كما ركزت كثير من المداخلات على تحديد الآفاق والأرضية المشتركة؛ كالدفاع عن القيم الأخلاقية السامية وعن الأسرة ، والوقوف في وجه دعوات الهدم والانحلال ، وعقلية المنفعة المجاوزة لقيم وثوابت الدين . وحاولت بعض المداخلات الكشف عن دور الذين يريدون تحويل الخلاف إلى حروب داخلية ، أو ذرائع للتدخل الخارجي ، وهو ما تقوم به القوى المعادية لقيم الإسلام والنصرانية على حد السواء .

غير أن كلمة « الكاردينال أرينزي » أثارت بعض التساؤلات ، خصوصاً لدى دعوته لأن يبقى المؤتمر شأناً سودانياً داخلياً . وأن تكون مشاركة الحاضرين من الأجانب بصفة مراقبين فقط ، وذلك بقوله أن : « هذا الحوار يجب أن يبقى حواراً سودانياً وليس حواراً بين السودانيين والآخرين » . وتكررت هذه الملاحظة في مداخلات « **المطران غبريال زبير واكو** » ، والذي حاول وضع معايير ومتطلبات لحوار ناجح ، قاصدا الإشارة إلى مشكلات دينية داخلية ، في محاولة لإحراج المضيِّفين أو لإضعاف إطار الحوار ومنطلقاته وآفاقه . وبحسب رصدنا لقضايا الحوار السوداني ، فإنّنا نجد تماثلا بين هذه المواقف التي تحتاج

لمزيد من التحليل والبحث عن خلفيتها ، وبين مواقف بعض القيادات الرّوحية المسيحية السودانية ، ممّن يَرَوْن أنّ الحكومة هي التي دعت للحوار ، وأنهم لا يعتقدون جدواه لانتفاء مبرراته[١] .

قامت الوفود المشاركة في المؤتمر بزيارة مدينة جوبا في أقصى جنوب السودان ، واطلعت عن قرب على أحوال السكّان الدينية والاجتماعية . فتبيّن لكثير منها أن حركة التمرّد في الجنوب لم تقم لأسباب دينية كما يشاع ، وإنّما تحكمها خلفية سياسية . إذ بدأ التمرّد في مايو ١٩٨٣ قبل شهور من البدء في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، والذي كان محدّدا بحسب قرار الرئيس السّوداني الأسبق جعفر محمّد نميري في شهر سبتمبر ١٩٨٣ . كما أنّ التشكيل الاجتماعي لحركة التمرد لم يكن دينياً ، بل كان تشكيلا قبليا ، يتجاوز حدود الأديان على اختلافها[٢] .

ومن خلال النقاش تبلورت توجهات بنّاءة أفضت إلى الاتفاق حول جملة مبادئ ومعاني ، لتكون أساساً لإعلاء الحوار وتطويره حاضراً ومستقبلاً .

- أن أصل الديانات السماوية واحد ، ويجمعها هَمّ مشترك في إحلال قيم الدّين ومبادئه واقعاً معاشاً في الحياة ، وتمكينها في نفوس الناس ، والسعي لتمثل القيم الروحية السامية في واقع الحياة المعاصرة .

- تشجيع الحوار الموضوعي ووضع قواعد له ، وإشاعة روح التفاهم والمحبة بين أتباع الديانات المختلفة ، على مستويات المجتمع قيادة وقاعدة ، وذلك بالتركيز على المعاني الجامعة وتجاوز عقد التاريخ وخلافاته الماضية .

- التضامن بين أهل الأديان في وجه إنكار الدين والقيم الروحية ، ودورها المقدر في جميع مجالات الحياة ، وأن يوحدوا صفهم في التصدّي لكل أنواع

---

(١) فيلوثاوس فرج: مقابلة شخصية مع الباحث: الخرطوم: ٦-١٢ - ١٩٩٥ .

(٢) قراءات سياسية: السنة ٥ – العدد ١- شتاء ١٩٩٥ . مركز دراسات الإسلام والعالم- فلوريدا – USA- ص ١٥٠ .

التحديات التي تواجه الدّين .

- احترام وضمان حرية الاعتقاد الدّيني ، وممارسة الشعائر الدينية ، وإنشاء دُور العبادة ، ورعاية سائر حقوق أهل الأديان في تنشئة الأبناء ، وتكوين الأسرة روحياً ومعنوياً ، كذلك احترام الممارسات والتقاليد الدينية المختلفة .

- سعي أهل الأديان في تعميق فهم اتباعهم لدياناتهم والتمسك بحقائقها والسعي لفهم ديانات الآخرين على وجهها الصحيح .

- من حق أهل الأديان الدعوة لمعتقداتهم والتبشير بها ، في مجتمعاتهم بحرية ، وبالوسائل والأساليب التي تنمي التفاهم ، وتجنب الفتن والخصومات .

- اعتبار التنوّع الدّيني عامل تفاهم لا عنصر فرقة ، والتمسّك بوحدة أصل الدين والأخوة الإنسانية ، ووحدة الوطن ، وإعمال قدرات التربية والإعلام في تعميق روح الدين والتوحد والتفاهم .

- التعاون بين أهل الأديان السماوية في مجال التنمية بما يحقّق كرامة الإنسان ويرتقي بنوعية حياته ، ضماناً للحقوق الإنسانية ، ووفاءً بحاجاته الروحية والمعنوية والمادية ، والتسابق في مجالات الفضل والإحسان والخيرات .

- مواصلة الدعوة للسلام ، والعمل المثابر على تحقيقه ، في رحاب جو يتيح إنهاء الحرب ، وبناء جسور الثقة ، وتضميد الجراح لبناء وطن ينعم بخيراته الجميع .

- إنّ المؤتمر ليُشِيد بتأسيس جمعية حوار الأديان في السودان ، ويعتبرها خطوة متقدمة على سبيل الحوار النافع المستمر ، ويدعو أعضاء الجمعية ولجانها في جميع أنحاء السودان ، للنهوض الجاد بهذه المهمة التاريخية الجليلة ، وأن تسعى مثابرة لإبلاغ رسالتها إلى كل أبناء الوطن .

- وإن المؤتمر ليتطلع إلى أن تواصل هذه الجمعية جهدها المشكور ، متعاونة مع منابر الحوار بين الأديان القائمة في إطار العديد من الهيئات الدينية العالمية ،

لتأسيس إتّحاد بين أهل الأديان ، يوثّق الرابطة بينها ، ويوجّه عملها ، لمعالجة أدواء عالمنا المعاصر ، وبثّ التقى والرشد في مجمل منظومة العلاقات الدولية ، بما يحقق أمن الإنسان وسلامته وتقدّمه دون تمييز أو إقصاء أو تهميش[١] .

- الدورة التأهيلية الأولى لشباب المسلمين والمسيحيين ، الخرطوم ١٠-٢٠ أبريل ١٩٩٥:

بعد انتهاء مؤتمر حوار الأديان الثاني الذي التأم بالخرطوم في أكتوبر ١٩٩٤ ، عقد مجلس جمعية الحوار بين الأديان اجتماعه العادي الثالث بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٩٤ قصد تدارس الموضوعات التالية:

- تقييم عام لمؤتمر الحوار الديني الأخير .
- برنامج الاحتفالات بأعياد الميلاد .
- خطة العمل خلال سنة ١٩٩٥ .

وقد خرج هذا الاجتماع بالتوصيات التالية:

- أهمية وضوح الهيكل التنظيمي للجنة المنظمة للمؤتمر ، حتى يستطيع المشاركون الاتصال بالمسؤولين كل حسب تخصصه ، وذلك تفاديا للسلبيات الإدارية التي حدثت أثناء انعقاد المؤتمر .

- طباعة الأوراق والمداولات ، ونشرها وتوزيعها للمؤسسات الشبيهة محلياً وإقليمياً وعالمياً .

- دراسة الأوراق التي قُدِّمت والمداولات ، وتحويلها إلى برامج عمل تتبنَّاها الجمعية .

أمّا عن الخطوط العامّة لنشاط الجمعية خلال سنة ١٩٩٥ فقد أمَّنت على ضرورة عقد المؤتمرات الفرعية والندوات ، وتنظيم زيارات داخلية لمختلف الولايات ، قصد التعريف بالجمعية ، والاسهام في معالجة المشكلات المختلفة ،

(١) البيان الختامي: ص٢ .

obeikandl.com

إلى جانب المشاركة في الاحتفال بالمناسبات الدينية المختلفة ، والمساهمة في توعية المجتمع عبر وسائل الاتصال الجماهيري ، واللقاءات المباشرة ، وحث القيادات الدينية على الدعوة لمكارم الأخلاق والقيم الدينية من خلال المساجد والكنائس وغيرها . إلاّ أنّ أهمّ النقاط في هذه الخطّة هو التأكيد على إقامة دورات تأهيلية يشارك فيها عدد من الشباب والشابات المسلمين والمسيحيين ، على مدى أسبوعين أو ثلاثة وتركز على توعية الشباب ، وتعميق مفهوم الإخاء والتسامح والوحدة الوطنية بينهم ، إضافة إلى موضوعات تأهيلية تتناول في جملتها:

- دور الدّين في العمل الاجتماعي .
- دور الدّين في السلام .
- دور الدّين في التنمية .
- حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في الأديان السماوية .
- صفات المجتمع المتديّن .
- قضية الحرب والسلام في جنوب السودان .
- حقوق وواجبات الفرد في المجتمع الدّيني .
- الدّين والنهضة الشاملة للأمة[١] .

وفي دورة الانعقاد الرابعة لمجلس جمعية الحوار بين الأديان السودانية[٢] بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٩٥ ، تقرر عقد هذه الدورة التأهيلية الأولى بداية من يوم ١٠ أبريل ١٩٩٥ ، وتستمر لمدة أسبوعين بمشاركة أربعين فرداً نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من المسيحيين تحت شعار «معاً من أجل تعميق روح الأخوة والفهم المتبادل» .

---

(١) انظر محضر جلسة الاجتماع الثالث لمجلس جمعية الحوار بين الأديان .

(٢) انظر محضر جلسة الاجتماع الرابع لمجلس جمعية الحوار بين الأديان

أهداف الدورة:

- رفع درجة الوعي بين المسلمين والمسيحيين ، حتى يفهم المسيحيون الإسلام على أصله ويفهم المسلمون المسيحية على أصلها .

- محاولة فهمنا بعضنا البعض ، حتى أن المفكرين والعالِمين بالديانتين يعلمون تماماً أن هناك كثير من نقاط الالتقاء بين الديانتين لا يعرفها الكثير من أتباعهم .

- السعي لكسر الحاجز النفسي بين بعضنا البعض ، وهذا مهم جداً لبناء النسيج الوطني ، ذلك أن كثيراً من المشاكل التي مرّت وتمرّ بالسودان اليوم قد تؤثر على التعايش بين الأديان .

برنامج الدورة:

أسهم عدد كبير من أساتذة الجامعات وأعضاء مجلس جمعية الحوار بين الأديان ورجالات المؤسسات الإسلامية والنصرانية وبعض الخبراء بإلقاء محاضرات على الدارسين ، تمحورت حول الموضوعات التالية:

- المرأة في الإسلام
- حقوق الإنسان في الإسلام .
- المرأة في المسيحية .
- أدب الحوار في الإسلام .
- ثقافة السلام .
- أدب الحوار في المسيحية .
- واجبات الفرد في المجتمع .
- مفهوم التعاون في الإسلام .
- صفات المجتمع الديني .

obeikandl.com

- النظام العالمي الجديد .
- حقوق الإنسان في المسيحية .
- أساسيات العمل التبشيري .
- دور المنظمات الطوعية في المساعدات الإنسانية .
- الدّين والسلام .
- تاريخ دخول الأديان للسودان .
- دور الدين في الإغاثة ومعالجة الكوارث .
- الدبلوماسية الرسمية والحوار بين الأديان .
- الدّين وترقية الأخلاق .

كما احتوى البرنامج على بعض الدعوات ، ومعرضاً فوتوغرافياً ، وعروض فيديو ، إلى جانب الزيارات الميدانية التي شملت:

- جامعة القرآن الكريم ومسجد النيلين ،
- مجلس المطارنة الكاثوليك ،
- مجلس الكنائس السوداني ،
- منظمة الدعوة الإسلامية ،
- مشروع سندس الزراعي[١] .

ما يمكن ملاحظته الآن بعد العرض الاستقصائي والتوثيق التأريخي هو أن التجربة السودانية هي جزء من الجهد العالمي ، من أجل إيجاد جو جديد من الثقة المتبادلة بين العالمين الإسلامي والنصراني ، عبر إزالة الرواسب والعقد الموروثة عن فترات التباعد والخصام والاستعمار ، وتقصّي أسبابها الحقيقية ،

(١) التقرير الختامي للدورة التأهيلية الأولى لشباب المسلمين والمسيحيين .

obeikandl.com

وبذل الجهود المشتركة لاستئصالها ، والحرص على مد جسور من التفاهم والتعاون بين معتنقي الدينين ، بغية إيجاد المناخ الملائم الذي يساعد على تفهّم ما يعانيه الإنسان المعاصر من أزمات مادية وروحية ، وتقديم الحلول العملية لها .

وبمراجعة توصيات المؤتمرات الدينية السودانية والدولية نجدها كلها تتمحور حول جملة مبادئ وتبشّر بنفس القيم ، تعاد مضامينها بصياغة جديدة ، يؤكّد جميعها على:

- العمل جبهة واحدة بقصد تعميق القيم الدينية والأخلاقية في المجتمعات .

- اعتبار الدّين هو مصدر الالتزام الخلقي ، وأنه الضابط الأساسي لسلوك الأفراد والجماعات .

- اعتبار الدّين أساس التشريع وأنّ تنظيم الحياة لا يمكن أن يتمّ بمعزل عنه .

- من مقتضيات الإيمان الوقوف مع الحق ، والانتصار للإنسان وكرامته .

- توحيد الجهود لوضع برامج تنموية خدمة للبشرية من حيث التخطيط والتوزيع والمعاملات الدولية .

- وجوب حرية الاعتقاد الديني ، وإقامة الشعائر الدّينية ، وحق الأسرة في تنشئة أبنائها تنشئة دينية .

- السلام من رسالة الدين ، وأن تحقيقه لا يتم إلا على أساس من الحق والعدل والتناصر .

- تضمين مناهج التعليم ما يمكّن من غرس القيم الدينية والفضائل في النفوس ، وأن تخلو من كل ما يسيء إلى العقيدة والأخلاق والتفاهم بين الشعوب .

المؤتمرات الداعمة للحوار الديني:

إلى جانب تلك المؤتمرات الدولية والوطنية المختصّة ، عُقدت بالسودان مؤتمرات أخرى ذات طابع سياسي أو اجتماعي أو شبابي ، تلتقي رسمياً أو

تقاطعاً مع سياسات مؤتمرات الحوار الديني . لاعتبارها تسعى إلى تحقيق الوفاق الوطني والتصالح الشعبي ودرء ما يمكن أن يفسد جو التعايش والسلم في مجتمع متعدد الأديان والأعراق والانتماءات ، تتداخل مكوّناته الأسرية في كثير من الأحيان . لذلك جاءت هذه المؤتمرات تعبّر عن توجّه عام يدفع نحو خير المجتمع في تناغم حواري يومي على السّاحة الاجتماعية وفي الأطر الرسمية ، وهو ما نلمسه في جل التوصيات والقرارات التي تحاول التعبير عن مشاغل الناس وهمومهم ، في واقع متغيّر لم يعرف الاستقرار لعقود طويلة ، نتيجة الفوضى السياسية وفراغ المؤسّسات ، الذي ذهبت معه وحدة المجتمع وهيبة الدولة . وللاختصار مع الحرص على فتح آفاق أرحب للربط بين التجربة الدينية المجردة وروافدها السياسية الداعمة لنفس الاتجاه ، نورد عرضاً موجزاً لبعض المؤتمرات والملتقيات والسمنارات التي نقدّر أنها ترتبط بشكل من الأشكال بمشروع التأسيس لمجتمع التعدد الذي يقبل بالآخر على أساس الشراكة والرابطة الإنسانية .

- مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام: الخرطوم ٩ سبتمبر ٢١ أكتوبر ١٩٨٩:

عقد هذا المؤتمر في ظل واقع يصعب معه تحديد إجابة قاطعة حول جملة القضايا المطروحة للنقاش ، والتي يرجى أن تخرج بورقة مسؤولة تمثّل خياراً وطنياً يلتف حوله النّاس ويتواضعون على ما فيها من مفاهيم ، ويلتزمون بقراراتها ، وتوصياتها ، كمشروع وطني نحو بناء الدولة السودانية الحديثة ، دولة المؤسسات والهياكل الواضحة ، بتجاوز مخلفات الماضي واستشراف مستقبل واعد يحقق المصالحة والمشاركة الفاعلة .

إن أول معضلة عرضت عند بداية النقاش هي على أيّ قاعدة يمكن تحديد مفهوم للهوية السودانية من حيث التكوين والتعريف؟ ، وهل يتم ذلك على أساس تأليف المتعدد العرقي والإثني والدّيني ، أم بسحب قانون الأغلبية؟ ثم

كيف يمكن التعامل مع الانتماءات المختلفة في الإطار الإقليمي والوطني؟ ، مع الوضع في الاعتبار أن الهوية الذاتية وما يتصل بها من تعبير عن الخصوصية الثقافية هي خير سلاح ضد التسلط ، سواء أكان ذلك تسلط المركز على الإقليم ، أو تسلط القوى الأجنبية على القوى الوطنية ، كما أن الشخص الذي يعيش تحت تسلّط ثقافي متوجّس بطبعه ، متشكك في ما يدور حوله رافضاً لما يأتيه من خارج إطاره التقليدي الذي يألفه . ومن هذا المنطلق حتّم الأمر ضبط سياسات جادّة تخدم مشروع الانصهار القومي من غير تغوّل جماعة أو ثقافة على أخرى:

- بالتعارف بين المجموعات السودانية المختلفة ، عبر برامج التربية الوطنية والعمل الاجتماعي وتطوير المؤسّسة الإعلامية ، وتوسيع وسائط التثقيف الجماهيري: معارض الكتاب والأشرطة الوثائقية والمهرجانات الشبابية .

- بالحرص على:

أ: قومية اللغة خلال عملية التخطيط اللغوي المركزي .

ب: قومية التعليم خلال عملية التخطيط التربوي المركزي .

ج: قومية الإعلام خلال عملية التخطيط الإعلامي الرسمي .

وعلى هدي من هذه الأسس انبنت الورقات والمداخلات في مختلف المحاور والموضوعات . وقد جاءت مؤكدة في توصياتها وقراراتها القطاعية على مبادئ السلام باعتباره:

- سلام لجميع السودانيين بلا تفرقة ، يضمن حق المواطنة .

- أولوية قصوى في برامج ثورة الإنقاذ الوطني ، بل حق المواطنة .

- قضية إنسانية ودينية ووطنية .

- قضية كل السودانيين ، وخاصة أبناء الجنوب في الداخل من الذين

شردتهم الحرب[١] .

المؤشرات العامة والتوصيات:

لقد اقتضت طبيعة عمل بعض اللجان الفرعية أن تتوقف عند استخلاص بعض المؤشرات العامة ، كما سمحت طبيعة عمل اللجان الفرعية الأخرى بالوصول إلى توصيات محددة في شأن الموضوعات التي كلفت بدراستها ، لذلك فقد رأت لجنة الحوار الوطني حول قضايا السلام بالسّودان ، تقديم ثبت بتلك المؤشرات والتوصيات ، تُقدّمه إجمالاً لضخامته وتجنباً للاستطراد ، مع التفصيل إذا اقتضت الضرورة:

- في شأن الأسباب الجذرية والخلفية التاريخية للنزاع في الجنوب .
- في شأن آثار الحرب الدائرة في جنوب البلاد .
- في المعالجات السابقة .
- في شأن خيارات الحلول ، وهي متّصلة بقضايا:

١ ـ المشاركة في السلطة

٢ ـ تقسيم الدخل القومي

٣ ـ التعبير عن التنوع الثقافي

٤ ـ الهوية

٥ ـ الدين والدولة .

وتحقيقاً للفائدة نفصل في بعض التوصيات:

- الدّين: إن الدين كان وما يزال وسيظل منبع الخير والتسامح والمحبة والتوحّد ، وأن الذي يفرّق ويجعل هذا الدور مخرباً وضاراً هو التعصب ، سواء

---

(١) من خطاب رئيس الجمهورية السودانية: عمر حسن أحمد البشير ، الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الأول للحوار الوطني حول قضايا السلام .

من جانب المسلمين أو المسيحيين أو غيرهم ، لأن التعصب هو عمى يحجب الحق وصمم لا تسمع فيه الحكمة[١] .

- الحكم: إن قضية الحكم في السودان هي قضية المشاركة في صنع القرار ، والمشاركة الفاعلة في إدارة شؤون الحكم وفق عدل وقسط ، سواء في المناصب أو الإدارة أو الاستثمار أو التنمية[٢] .

- الحوار: الحوار هو القيمة السودانية الأصيلة ، ودعوته لا ترد ، ونتائجه أبداً هذا الثراء العريض من الفكر والخبرة والمعرفة[٣] .

- الأحوال الشخصية: قوانين الأحوال الشخصية التي تشمل الزواج والمعاشرة والطلاق والبنوّة والأبوّة والميراث بحكم خصوصيتها وتأثيرها على كيان الأسرة واستقرارها ، تخضع للدّين أو العرف الذي يتبعه الزوجان[٤] .

- مؤتمر حقوق الإنسان في الإسلام ، الخرطوم ١١ - ١٣ يناير ١٩٩٣:

تلتقي المؤشرات والتوصيات السّابقة تقاطعاً مع ما أكّد عليه هذا المؤتمر الذي عقدته نقابة المحامين السودانيين ، إذ يهدف في خطة عمله إلى:

- طرح رؤى تأصيلية لمسألة حقوق الإنسان ، في ظل التطبيق والتنظير الإسلامي المعاصر .

- إبراز كافة المفاهيم الإسلامية حول حقوق الإنسان في الإسلام .

- ابتداء حوار سياسي وفكري مع العالم حول قضية الإنسان .

- استعراض واقع حقوق الإنسان في مختلف دول العالم ، ومع التداول حول تجربة الأقلّيات المسلمة في العديد من الدول الغربية والآسيوية .

---

(١) التقرير الختامي والتوصيات: ص١٤ .

(٢) نفس المصدر السابق: ص ١٥ .

(٣) نفس المصدر السابق: ص ١٦ .

(٤) نفس المصدر السابق: ص٣٥ .

- مناقشة تأثير النظام الدولي الجديد على قضية حقوق الإنسان على صعيد الممارسة السياسية في مجال العلاقات الدولية والقانون الدولي .

- إبراز الدور الرائد للسودان في مضمار حقوق الإنسان .

وقد عرضت في جلسات العمل الورقات التالية:

- الحقوق السياسية في الإسلام .

- الحقوق الاجتماعية في الإسلام .

- الأقلّيات غير المسلمة في الدولة الإسلامية .

- حقوق الإنسان في ظل النظام الدولي الجديد .

- حقوق الإنسان في القوانين السودانية .

ودعى المؤتمر في بيانه الختامي إلى:

- إشاعة روح التسامح الديني والسياسي ، وأن تقيم الحكومات الإسلامية الشورى ، وتوسّع المواثيق السياسية ، وفرض المشاركة الشعبية الواسعة .

- احترام حرية التفكير ، والتعبير ودعمها بحرية النشر وتيسير وسائله .

- تأكيد حقوق الأقلّيات في الدول المسلمة ، واحترام تلك الحقوق وصونها على أساس المواطنة المتساوية ، لكل أفراد المجتمع لارتكازها على الأصل الإنساني المشترك ، ولأن التشريع الرباني يحرص على كرامة الإنسان أيًّا كان دينه وعرفه وجنسه ومنبته الاجتماعي .

- من حق المجتمعات الإسلامية إقامة رسالتها التعليمية والتربوية والثقافية ومؤسساتها على أساس دينها وأعرافها السمحة ، وأن ترعى ذات الحق للأقلّيات القائمة في إطار ذلك المجتمع .

- يدعو المؤتمر المسلمين إلى التعاون مع كل الأمم والشعوب في كل الأنشطة وخاصة الاقتصادية والاجتماعية ، وإلى المشاركة الحية الفاعلة في الحوار بين

الديانات والحضارات[١] .

- ملتقى جوبا السياسي لقوى السلام: ١٤- ١٦ مايو ١٩٩٤:

حضره أعضاء يمثلون ولايات السودان الجنوبية وسلاطين الجنوب والفعاليات الشعبية وشخصيات قومية وسفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية بالخرطوم ، إلى جانب وفود من الولايات المتحدة الأمريكية ، وأوروبا ، وإفريقيا والشرق الأوسط ، ورجال دين نصارى وعلماء الإسلام ، وقد جاءت توصيات المؤتمرين تصب في نفس الاتجاه ، مؤكدين:

- تمسّكهم بالوحدة الوطنية .

- استكمال تطبيق النظام الفدرالي .

- إحلال السلام .

- إدانة التدخّل الأجنبي .

- التأكيد على التمسّك بسياسات الثورة ومبادئها ، التي تمهّد الطريق لبناء السودان على أساس العدل والمساواة والتسامح الديني والحوار الوطني .

- إثراء الحوار من الداخل .

وقد أصدر الملتقى بيانا سُمِّيَ «إعلان جوبا للسلام» ، واعتُبر أن الملتقى تنفيذاً لقرارات مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام . هذا وقد صدر قرار عن مجلس الوزراء بجلسة رقم ١٤ ، بتاريخ ٥ يونيو ١٩٩٥ ، يقضي بضرورة تحريك الجهد الشعبي والرسمي لدفع عملية السلام والعمل على إعادة الثقة بين المواطنين بالجنوب ، وتحريك العمل الإعلامي لعكس مقرّرات مؤتمر جوبا السياسي . وقد اتسقت توصيات ملتقى الشباب من أجل السلام والتنمية بالخرطوم ٢٢ - ٢٦ نوفمبر ١٩٩٤ ، والذي عقد تحت شعار «سلام ، وحدة ، تنمية ، استقرار» مع المعاني السابقة ، إلاّ أنّه اتجه نحو التفصيل أكثر ، وذلك

(١) نفس المصدر السّابق - ص: ٢-٤ .

لحصول الاتفاق حول المبادئ العامّة وتواضع المؤتمرين على جملة المفاهيم المتداولة . فقد ورد في البيان الختامي تأكيد على:

- تدريب شباب الجنوب الموجودين بولاية الخرطوم ، ليساهموا في إعادة البناء والاستقرار .

- توفير فرص خاصة لأبناء الولايات الجنوبية وجنوب كردفان بالجامعات والمعاهد العليا .

- ضرورة تفعيل الحركة الشبابية وتوحيد رؤية الشباب لتحقيق السلام .

- ناشد المؤتمر الشباب في حركة التمرّد العودة للوطن ، والمشاركة في البناء والتعمير .

- ضرورة تكوين لجنة شبابية دائمة ، وإعطائها صلاحيات للعمل تحت مظلّة المجلس الأعلى للسّلام .

- العمل على انخراط شباب الولايات الجنوبية في صفوف الدفاع الشعبي .

- ضرورة التماسك والتعاون بين الشباب ، لتفويت الفرصة على أعداء الوطن .

- استصحاب قطاع الرياضة ، والآداب ، والفنون للتبشير بالسلام من الداخل .

- الإشادة بدور المرأة باعتبارها أما وأختاً وزوجة ، ودورها السلمي في إحلال السلام ، وتأهيلها لتقوم بدورها الريادي للمساهمة في بناء المجتمع[1] .

- السمنار الإقليمي لثقافة السلام: ٨-١٢ أبريل ١٩٩٥:

عقد في إطار الاستفادة من الخبرات الدولية بالتعاون بين اللجنة الوطنية لليونسكو والمنظمة الدولية لليونسكو ، وقد وجّه من خلاله الرئيس السّوداني رسالة تؤطّر التّجربة السودانية وتطلعات الدّول النامية وخاصة الدول الإفريقية

(١) جريدة الإنقاذ الوطني: الاثنين ٢٨ نوفمبر ١٩٩٤ – ص ٤ .

في تحقيق سلام عادل نابع من قيمها ومثلها وتقاليدها وثوابتها الخاصة ، وهو ما جاء متسقا مع أهداف المؤتمر الذي يعزز في جانب كبير منه سياسات الدولة الرامية إلى تحقيق التقارب ، مع الجوار كوسيلة فاعلة في إنجاح مشروعات السلام من الداخل ، وقد أوصى المؤتمر:

- بضرورة تنسيق كافة الجهود في مجالات التعليم والثقافة والعلوم والاتصال والعلوم الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والسياسية لتصب في مجرى مضمون سلمي للثقافة .

- بدعم جهود السلام من الداخل في البلدان الإفريقية ، بإقامة منابر حرة للحوار وتوفير المعلومات العلمية المتوازنة حول القضايا الخلافية ، لسد الفجوة بين مختلف الفئات المشتركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحروب .

- أكّد المؤتمر دعم جهود المجلس الأعلى للسلام ، ومجالس السلام ومؤسسات السلام والتنمية ، ودعم جهود الحكومة بإقامة وزارات السلام بالولايات الجنوبية ، لتكون بمثابة أجهزة تنسيق لدفع جهود السلام من الدّاخل ، وأمّن على دور القوات المسلحة في حفظ السلام والتأكد من أن مناهج التدريب والعمليات ترعى المدنيين ، خاصة النساء والأطفال والعجزة ، ومن الضروري أن يتعاظم دور القوات المسلحة في حماية معسكرات النازحين واللاجئين .

- أكّد على الجهد الذي يبذله أهل السودان على مختلف مواضعهم واتجاهاتهم لحقن الدماء وتحقيق السلام[1] .

- المؤتمر الوطني لنظام السودان السياسي الخرطوم١-٤ يناير ١٩٩٦:

يُعتبر صورة متقدّمة جداً لنتائج التحاور والنقاش الطويل بين الأطراف السودانية في الإطار المجتمعي الكبير ، إذ هو : خلاصة الرأي السياسي لجميع المؤتمرات الشعبية والقطاعية في سبيل بناء نظام سياسي جامع ، يلتف حوله

(١) جريدة الإنقاذ الوطني: ١٣ أبريل ١٩٩٥ .

الشعب وينتصر له ، بمختلف تكويناته ، كما يعتبر انتصاراً للبعد السياسي الذي أمّنت عليه مؤتمرات حوار الأديان بالسودان بحثاً عن كلمة سواء ، وذلك بتنصيصه صراحة على:

- دعم وتأييد برنامج الحكومة للسلام الشامل والعادل .

- احترام المعتقدات السماوية في ظل التآخي ، الذي يجمع بين أبناء الوطن الواحد ، دون التمييز بين هذا وذاك ، ودعم كل المؤسسات الدينية المسيحية أسوة بالمؤسسات الإسلامية .

- تأييد سياسات الثورة الرامية إلى كفالة حقوق الإنسان وتأمين الحريات الدينية وتحقيق المساواة والعدل بين المواطنين ، واعتبار المواطنة الأساس للتمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية .

- إثراء وتشجيع الحوار الديني .

- إعادة الثقة بين أبناء الوطن الواحد ، وإزالة أسباب المخاوف والشكوك ، والعمل على بسط الثقافة التي تعين على إشاعة قيم الخير والفضيلة والإخاء .

- التعبير المتوازن عن مختلف الثقافات السودانية[١] .

- ميثاق أهل السودان: يناير ١٩٩٦:

دعَّم هذا الملتقى تلك التوجهات ، باعتبار الوحدة الوطنية ضرورة وجود ، وضمانة سلام ، وسياج أمن ودفع وبناء وارتقاء ، ركائزه احترام التنوّع وإتاحة الفرص الكاملة للتعبير عنه في إطار احترام العقائد ، وسمح الأعراف والتقاليد[٢] .

مؤسسات وروافد الحوار الديني:

قامت بالسودان منذ سنوات بعض المنظمات واللجان والمنابر والمؤسسات

---

(١) قرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية والقطاعية: ص١٢ وما بعدها .

(٢) ص٤ .

التي لها صلة ما بالحوار الديني أو بما يخدم أغراضه . فكان من هذه الكيانات ما هو « **إغاثي اجتماعي** » اتخذ من التقريب الديني والتسامح شعاراً له لتيسير أداء مهامه وتحقيق التفاف الناس حوله وجلب الدعم المادي والمعنوي ، ومنها ما هو « **تنموي** » صِرف يمثّل خيارات الدولة ، ومنها ما « **وضع رأسا** » بغرض إدارة الحوار الديني والقيام على جملة مهام ذات صلة مباشرة بالموضوع . وقد اخترنا بعضاً من هذه الأطر للتعريف بها إيجازاً؛ من حيث ظروف النشأة والمسيرة وعلاقاتها ببعضها إن وُجدت دواعي لذلك:

ـ لجنة السلام الإسلامي ـ المسيحي:

تعتبر أول عمل غير مسبوق ، قامت من أجل حل قضايا السودان المختلفة؛ الوطنية والاجتماعية ، بالربط بين المسلمين والنصارى في كيان موحّد بعيداً عن الحوار الديني اللاهوتي الذي لم ينص عليه قانونها الأساسي ، وإنما كانت تستهدف أساساً السلام . وقد تأسّس هذا الهيكل سنة ١٩٨٨ على يد الشيخ عوض الله صالح ، ومطران الكنيسة الكاثوليكية بالخرطوم غبريال زبير واكوا ، ثم حظيت بتأييد مجلس الكنائس العالمي ، ومجلس الكنائس السوداني ، إلى جانب مطران الكنيسة الإنجيلية بجوبا ، ومطران الكنيسة الكاثوليكية بجوبا ، ومدثر عبد الرحيم الطيب . . .وكان من أدواتها «مجلس الرحمة السوداني» ، وهو الجهة القائمة على مساعدة المتضررين من الحرب ، ويرأسه «باسوفيكو لادولوليك» ، عضو مجلس السيادة سابقاً . وقد كانت موارد هذه اللّجنة المحايدة ذاتية ، لا ترتبط بأي جهة حزبية أو مالية داخلية أو خارجية ، قامت بجملة مهام إسهامًا منها في حل أزمة البلاد ، حيث سافر أعضاؤها إلى أديس أبابا لمقابلة جون قرنق ، كما سافروا إلى الجنوب عدة مرات ، حيث قدموا الغوث للمتضررين[1] .

(١) إدريس عبد الله البنا: نائب رئيس مجلس رأس الدولة سابقاً ، ومن مؤسسي المنبر المذكور أعلاه: مقابلة شخصية مع الباحث: الخرطوم ١ يناير ١٩٩٦ .

وبقيام ثورة الإنقاذ الوطني توقّفت هذه اللّجنة عن النشاط وتفرّق أعضاؤها ، لتعود ثانية تحت اسم «منبر السلام الإسلامي المسيحي» بقرار من رئيس اللجنة السياسية وعضو مجلس قيادة الثورة ، رقم ٣٧ لسنة ١٩٩١ ، وبرئاسة بيويوكوان ، والتي عرفت فيما بعد باسمه «لجنة بيويوكوان» ثم عرفت «بلجنة أحمد الرضي جابر» ، وقد جاء نص القرار كالتّالي: «تقرّر اكتمال عضوية اللجنة التنفيذية لمنبر السلام الإسلامي المسيحي وذلك بتاريخ ١٨ محرم ١٤١٢ هـ الموافق ٣٠ يوليو ١٩٩١» . وظلّ المنبر يعمل على بلوغ غاياته السامية وفق الموجّهات التالية:

- تشكيل لجنة من رموز الإسلام والمسيحية ، بما يضمن تمثيل الجهات المختلفة .

- أن تعمل اللجنة على استصحاب روح الحوار الذي دار في جلساتها السابقة .

- أن تعمل اللجنة على بلورة أهداف ، ورؤى واضحة لخدمة قضايا التعايش الديني ، والسلام والأمن والوحدة والتنمية في السودان .

- أن تخرج اللجنة بخطة عمل واضحة لتنفيذ معاني وأهداف الفقرة «٣» .

- أن يعمل المسجد والكنيسة على التعبير عن نفس المعاني أعلاه عبر المناشط الدينية المختلفة .

- أن تعمل اللّجنة على توسيع دائرة الخطاب ، والتبشير عبر وسائل الإعلام المختلفة ، وتعبئة المواطنين في الولايات المختلفة باتجاه المعاني الخيّرة التي تنصّ عليها الأديان السماوية .

- تربية النشء ، وتعبئة الأجيال على معاني الحب والإخاء والتراحم .

وقد أُسِّس هذا المنبر في الأصل لحل قضايا العائدين ، لذلك وضعت خطة متكاملة لاستيعابهم وإعادة توطينهم وتأهيلهم . وقد حدّد شعار المنبر في المعاني

التالية:«من أجل الوحدة الوطنية والسلام الدائم الشامل في ربوع الوطن ، ومع جيرانه مع إقامة الأسس التي تحفظ كيان الأمة»[١] . وبثراء التجربة السودانية:

- عددية المؤتمرات المركزية والفرعية ، ونوعية الأوراق التي عُرِضت للنقاش ،

- الإسهام الجاد في حل بعض الإشكاليات الداخلية ، ووضوح رؤية العلاقة الثنائية التبادلية بين أصحاب الديانتين ،

- حصول التفاف مقدر من زعماء وأنصار الديانتين حول هذه المبادرات والمناشط ، والتي شكلت قناعة بذلك الجهد المشترك لمواصلة التحاور والتشاور ،

وأمام تراكم المهام الملقاة على عاتق اللجان المؤقتة ، والمنظمة لهذه المؤتمرات والسمنارات ، خاصّة مجلس الصداقة الشعبية العالمية ، أصبحت الحاجة ملحة لإنشاء وبعث هيكل مختص قائم بذاته له صلاحياته . يكون قائماً على أمر الحوار الديني بالسودان ، تواصلاً مع الهياكل الدولية المماثلة ، وإحياء للّجان والمبادرات السودانية سابقة الذكر ، وبمبادرة من مجلس الصداقة الشعبية العالمية ، قام بتبني ورعاية فكرة إنشاء جمعية للحوار الإسلامي النصراني في إطار مناشطه الشعبية .

طُرحت الفكرة على زعماء وقادة الديانتين بالسودان ، والجهات الرسمية من باب الحرص المشترك على تطوير تجربة الحوار ، لبناء مستقبل الأمة على أساس ثابت من التعايش الديني والوحدة الوطنية . وفي ضوء هذه الموجهات عقد الاجتماع التمهيدي التأسيسي الأول في فبراير ١٩٩٤ والذي قدّم تصوّراً للحوار كالتالي:

- أن يكون حوار ثقافة ومبادئ دينية ، ولابدّ أن يتأسّس على صدق النيات وعلى أسس ثابتة ، ولغة مشتركة ، ومعاني مشتركة ، ولابد من العودة لأصول

(١) قرار التأسيس: ص٦-٧- مكتبة المؤتمر الوطني الانتقالي- وثائق المؤتمر القومي للنازحين- قسم المؤتمر- رقم الصندوق ١٨- عدد القطع٤٦ .

الدين وإقامة الحوار بين الطوائف والجماعات الدينية المختلفة .

- الحوار حول المشكلات التي تصيب طائفة بذاتها .

- معالجة أمراض المجتمع كالنزوح ، والحرب في الجنوب ، والفقر والمرض ، والجريمة في المجتمع .

- ضرورة عالمية العلاقات في الحوار الديني ، بتبادل الوفود الدينية ، وخروج جمعية الحوار إلى البلدان الأخرى: الإسلامية والمسيحية ، حيث توجد مشكلات بين المسلمين والمسيحيين .

- الاستفادة من سوابق وتجارب اللجان المماثلة السابقة ، والتنسيق مع الجهات العاملة في هذا المجال ، مثل : مؤسسة السلام والتنمية ، ووزارة التخطيط الاجتماعي ، من أجل توحيد الجهود وتفادي الازدواجية والتضارب ، دون المساس باستقلالية الجمعية .

- أن تنفتح الجمعية ولجانها عالمياً وتحاور الديانات الأخرى[١] .

وبذلك أُعلن رسمياً عن قيام «جمعية حوار الأديان» من أجل:

- تأسيس منهجية استراتيجية فاعلة وبعيدة المدى ، في خلق علاقات صحيّة وصحيحة بين الأديان والحضارات .

- تشجيع وإثراء وتطوير الحوار بين الأديان .

- إعادة القيم الروحية لواقع الماديات وإنقاذه من الخواء الروحي والفكري .

- معالجة مهددات الأمن والسلام العالمي .

- معالجة الأمراض الاجتماعية للمجتمع من فقر وجوع ومرض .

- حماية التعايش بين الطوائف الدينية[٢] .

---

(١) ملخص الاجتماع التمهيدي لجمعية حوار الأديان: ص٥ (بتصرف) .

(٢) جملة نقاط مثبتة في ظهرية ملف (File) خاص بالجمعية المذكورة أعلاه تحت عنوان: لماذا تأسست جمعية حوار الأديان .

- مجلس الصداقة الشعبية العالمية:

هو هيئة قومية مستقلة تعمل باسم الشعب السوداني ، على تحقيق الأهداف والأغراض الواردة في قرار مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني رقم ٣١ لسنة ١٩٩١ ، كما يعمل على تحقيق الأهداف التي رسمها ، والتي منها:

- إثراء ودفع المسيرة البشرية لمستقبل واعد ، تنشد فيه وحدة الفكر الإنساني في كل مكان وزمان ، انتصاراً للإنسان في نضاله من أجل ذاته ، وحتمية بقائه والذود عن حريته ومقوّمات وجوده .

- تحقيق أعلى درجات التضامن مع الشعوب الصديقة ، في مواجهة كل ما من شأنه توسيع شقة الخلافات بينها ، كتقوية التجمعات العنصرية ، وإقامة حواجز الاتصال بينها ، وعزلها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً .

- تكريس النضال الوطني من أجل تحقيق أهداف التحول الإنساني الحديث ، والواصل بين أهدافه وأهداف الشعوب المحبة للسلام ، في بناء مجتمع إنساني عادل وخالي من القهر والتسلط جدير بالحياة من أجله[1] .

ويعتبر مجلس « الصداقة الشعبية العالمية » المؤسسة السودانية السبّاقة في عقد الحوارات الوطنية ، وتقريب وجهات النظر المتباينة . وقد عُقد أوّل لقاء عالمي بالسودان سنة ١٩٩٠ باحتضانه لملتقى السلام العالمي ، ويرجع له الفضل في التأسيس للحوار الديني السوداني ، عبر تبنيه لعقد المؤتمر الثاني لحوار الأديان سنة ١٩٩٤ ، وكذلك تكوين جمعية حوار الأديان ، وما يتصل بها من اجتماعات تمهيدية ، ودورية أو مناشط عامة مثل الدورة التأهيلية الأولى لشباب المسلمين والمسيحيين ، وإحياء المناسبات الدينية المختلفة ، وعقد المؤتمرات الفرعية والسمنارات ، إلى جانب تمتعها بالغطاء القانوني للمجلس ، مما ييسّر لها عملية التحرّك الداخلي والخارجي بما يخدم أغراض الجمعية .

---

(١) النظام الأساسي : الباب الثاني: الأهداف والأغراض –ص٤– طبعة دار الحكمة للطباعة النشر .

- المجلس الأعلى للسلام:

نشأ بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٧٦ لسنة ١٩٩٤ ، وهو مؤسسة حكومية تلتقي في جملة أهدافها مع باقي المؤسسات الحكومية ، ذات الاختصاصات المشتركة أو المشابهة ، وقد حدد المرسوم الدستوري المذكور أعلاه ، مهام واختصاصات المجلس الآتية:

- المشاركة في دعم وحدة البلاد وأمنها واستقرارها ، وتأمين حدودها ، وتوثيق عُرى الإخاء والتعاون مع جيرانها .

- الإشراف العام على مسيرة السلام في البلاد . وتعميق مفهومه كقيمة للتعايش والتآخي والتناصر بين المواطنين على اختلاف أديانهم وأعرافهم وثقافاتهم .

- تعبئة القدرات والجهود الشعبية لقضية السلام والاستقرار في كل البلاد . والعمل على إنهاء الحرب الدائرة في جنوب البلاد وعلى تلافي أسباب تجددها .

- عقد اللقاءات والمؤتمرات ومحافل الحوار داخل البلاد . لدفع مسيرة السلام والمشاركة في أنشطتها داخل وخارج البلاد .

- الإشراف على المفاوضات مع الأطراف الخارجة عن وحدة الأمة للعودة لحظيرة الوطن .

- إجراء البحوث والدراسات ، وإجراء التوثيق لحركة السلام في البلاد ، ونشر مادتها والترويج الإعلامي لها .

- تنسيق كافة الجهود الرسمية والشعبية والطوعية لعملية السلام والتنمية في البلاد[١] .

- مؤسسة السلام والتنمية:

هي مؤسسة حكومية نشأت بقرار جمهوري في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ ، وتهدف

---

(١) مرسوم جمهوري إنشاء المجلس الأعلى للسلام- مرسوم جمهوري رقم ٧٦ لسنة ١٩٩٤- ص٣ .

إلى إزالة الآثار التي أفرزتها الحرب ، لا سيما مشاكل الفقر والتخلف والتنمية غير المتوازنة ، وذلك عن طريق إعادة تأهيل المناطق المتأثرة بالحرب وإعمارها وتنميتها . وتتلخص الفلسفة الأساسية التي استند عليها إنشاء المؤسسة في المساهمة الجادة في تحقيق السلام عبر التنمية الشاملة للإنسان والبيئة ، وصولاً إلى حياة كريمة وآمنة يتفيأ الإنسان السوداني ظلالها ويسعد[١] . وهي تعمل تفصيلاً على تحقيق الأغراض التالية:

- تحقيق السلام عبر التنمية الشاملة .
- بسط روح الإخاء وإرساء التعايش السلمي .
- الإعلام بآثار الحرب والجهد المطلوب لإزالتها .
- تنسيق الخطط والبرامج والجهود الرسمية والشعبية في مجالات التنمية[٢] .

وقد تبنت هذه المؤسسة عقد المؤتمر الأول لحوار الأديان بالسودان سنة ١٩٩٣ ، كجزء من خطة عملها في التقريب بين مكونات المجتمع ، والدفع نحو تحقيق السلام ، والمشاركة في جهود التنمية ، على المستوى الرسمي والشعبي .

- المجلس الاستشاري الإسلامي المسيحي لوزير الإرشاد والأوقاف:

وهو هيئة استشارية وحّدت في هيكليتها الإدارية مجلسين استشاريين سابقين ، أحدهما إسلامي والآخر مسيحي ، يرجع إليهما وزير الإرشاد والأوقاف في القضايا الدينية والرّوحية . وقد عقد أولى جلساته يوم التأسيس في ٠٨ مايو ٢٠٠٦ بقاعة الاجتماعات بالأمانة العامّة لمجلس الوزراء . وقد تشكّل الأمر الوزاري رقم ١١ لسنة ٢٠٠٦ ، ويضمّ ٤٦ عضوا ، كما تمّ إضافة ١١ عضوا جديدا؛ ستّة من قادة العمل الإسلامي ، وخمسة من قادة الجماعات

(١) فتح الرحمن القاضي: مسؤول بمؤسسة السلام والتنمية: مقابلة شخصية مع الباحث- الخرطوم ٥ نوفمبر ١٩٩٥ .

(٢) تقرير المؤسسة المقدم لدورة الانعقاد الثانية للمجلس الأعلى للسلام- الخرطوم ١٤-١٦ نوفمبر ١٩٩٥-ص٣ (بتصرف) .

obeikandi.com

المسيحية . ويعتبر إجراء الدّمج تنفيذا لتوصية لقاء الخطاي الدعوي الذي سبق جلسة التأسيس .

وتطلّع وزير الإرشاد والأوقاف السوداني إلى أن يخدم هذا الدّمج الهيئة الاجتماعية ، لتحقيق سلام في الدّاخل ، وبناء جسور الثقة ، والعمل المشترك النّافع ، لاعتبار:

ـ أنّ الدّمج سيسهم في توظيف مؤسّسات التديّن في دفع القضايا الوطنية ،

ـ التطلّع لأن يكون للمجلس دور فاعل في قيادة النشاط الاجتماعي الوطني ، لأنّ مؤسّسات التديّن هي الأكثر فعالية ، والدستور مشبع بروح التديّن ، وهو ينصّ على أنّ المعتقدات والديانات والأعراف هي أقوى قوّة معنوية موجّهة ، وملهمة للشعب السوداني ، وتُبقي كذلك على حرية العقيدة وحرية الضمير . . .وفي السودان أكثر من ١٤ ألف مسجد و٤٠٠ كنيسة .

ـ أن يكون للمجلس دورًا في تحريك القيم الدينية في المجتمع ، ويوجّهها لمصلحة السلام الاجتماعية والوحدة الوطنية .

ـ أنّ رسالة المجلس نابعة من مهمّة الوزارة ، التي تستند في عملها على الوثائق الكبرى (الدستور واتّفاقية السلام) ، والتي حفلت بالدّين وأنهت إلى غير رجعة الجدل حول فصل الدّين عن الدّولة . فرسالة الوزارة تبدأ بالتأكيد على معاني الدّين وترسيخ قيمه في المجتمع ، وإعطائها الأهمية القصوى . وتستند رسالة الوزارة على أربعة أعمدة هي:

أ ـ نشر التديّن ورعاية دور العبادة

ب ـ دعم السلام والتسامح بنبذ التنازع والتنافر والتمييز العرقي والجهوي والديني وتقرير الحوار والتعايش

ج ـ وحدة الأمّة ووحدة الوطن

د ـ قيادة إصلاح ورُقِيِ المجتمع السوداني ، وذلك بغرس القِيم الفاضلة

وحفظ كيان المجتمع والأسرة وحمايتها من التفكّك ، والرقي بالحياة العامّة في حسن التعامل ، وأداء الواجبات ، واحترام القانون ، والنهضة في مظاهر الحياة جميعها .

هـ ـ ومن جملة السياسات ، ترسيخ منهج الوسطية والاعتدال في الفهم والسلوك ، ونبذ التطرّف والغلوّ في الدّين ، وتشجيع الحوار والعمل المشترك[١] .

إلاّ أن الأب « **كارلو أيوكا** » ممثّل الكاردينال غبريال زبير عن الكنيسة الكاثوليكية ، وبرغم تثمينه لهذه المبادرة وتعبيره عن سعادته للعمل المشترك في هيئة موحّدة ، عبّر عن إنشغاله من كيفية تطبيق هذه السياسات ، لأنه كثيرًا ما توجد صعوبات في التطبيق وبكلمات جميلة ، إذ التطبيق هو الطريق الوحيد لجني ثمار الأفكار الطيّبة ، مُقترِحا تكوين لجنة مصغّرة للنّظر في كيفية تطبيق أركان سياسات الوزارة ، حتى لا يهزمنا التطبيق على حدّ قوله[٢] .

وفي المقابل عبّرت « **عائشة الغبشاوي** » مديرة كلية البنات بجامعة أم درمان الإسلامية ، عن أملها أن يكون هذا المجلس دعامة من دعامات السلام والأمن الاجتماعي ، وأمّنت على ضرورة أن يكون للمسيحيين دور في تثبيت وترسيخ ثقافة السلام في المجتمع السوداني لا سيما وسط الجنوبيّين ، وأن يكون لقطاع النساء المسلمات والمسيحيات دور رائد في ترسيخ ثقافة السلام والأمن والتعايش السلمي بين المسلمين والمسيحيين ، ويقضوا على الرواسب التي تركتها الأحداث في نفوس النّاس[٣] .

النموذج السوداني ؛ قراءة ثانية :

أولا ـ قراءة في المضامين :

تعود علاقتنا البحثية بقضايا الحوار الدّيني بالسّودان إلى ملتقى السلام العالمي

(١) صحيفة الخرطوم (طبعة السودان) ، السبت ١٣ مايو ٢٠٠٦ ، ص ١٣ (بتصرّف) .

(٢) نفس المصدر السّابق: ص ١٣ (بتصرّف) .

(٣) نفس المصدر السّابق: ص ١٣ (بتصرّف) .

بالخرطوم ، الذي عقد في ١٦-١٧ نوفمبر ١٩٩١ ، ومن خلال رصدنا للورقات المقدّمة والمناقشة في مختلف الجلسات الحوارية ، إنتهينا إلى رسم الملامح العامّة للمواضيع التي تدور حولها المداخلات ، خلال رحلة الحوار الديني كتجربة سودانية خالصة ، والتي يمكن إجمالها في المقاصد التالية:

ـ أصالة التسامح والتعايش الديني والعرقي بالسودان .

ـ المؤثّرات الخارجية ودورها السلبي في زعزعة الاستقرار السلمي بالسّودان ،

ـ حرب الجنوب السّوداني: مثال : أزمة ، ومقترحات حلول وطنية ،

ـ تاريخية الحوار الديني الشعبي والعفوي ، وعدم وجود ضرورة ملحّة لعقد مؤتمرات تطغى عليها المجاملات .

ـ أهمية السودان في استقرار المنطقة؛ التعدّد الديني والعرقي والثقافي المتداخل مع دول الجوار ، ودوره في تحقيق مصالحة اجتماعية وثقافية جذرية .

ـ أهمية التعارف البنّاء بين المسلمين والمسيحيّين ، ودوره في بسط الأمن النفسي ، وتحقيق التعايش الاجتماعي الدّائم والشّامل .

ـ دور الأديان في نشر ثقافة السلام ، وموقع رجال الدّين في التثقيف والتوعية والتوجيه .

ـ تقاسم وظائف مؤسّسات الدّولة ، وعدالة توزيع الثروات ودوره في الاستقرار السياسي والاقتصادي .

ـ الاعتناء بالشباب ، وأثره في تعميق روح التواصل والتداخل الاجتماعي ، وما له من انعكاسات إيجابية على جزء مهمّ من النسيج الاجتماعي السّوداني .

تغطي هذه المحاور المواضيع العالقة والتي تحتاج للدّراسة بأكثر عمق وتروي . وهي تستجيب لانشغالات المواطنين على اختلاف مكوّناتهم . ولكن ما مدى عمق تناول المواضيع وجدية طرح الاشكالات؟ .

ما يمكن ملاحظته هو غلبة السطحية والمجاملة على عرض المواضيع

ومناقشتها . وكثيرا ما يقع نسيان أو تجاهل عند الخوض في جملة من الإشكالات في الحوار الدّيني ، أهمّها السؤال المحوري: ما هي الغاية من وراء عقد الحوار الدّيني؟ . خاصّة إذا علمنا أنّ نفس القضايا تكرّر ذاتها في عبارات وصياغة جديدة . ممّا يحيلنا على حقيقة إيجابية مفادها أنّ الحوارات الولائية أكثر تناسقا وتماسكا ، وأسرع تأثيرا في النّخب الدينية ، فتنعكس بسرعة على الواقع الديني والاجتماعي والثقافي للمواطنين . أمّا عن الورقات المقدّمة في الحوارات الدينية المركزية فهو ممّا يمكن تسميته «القراءات التحليلية» أو «عقلنة الأزمات» ، لما يفرضه واقع «المجاملات» ، في حين أنّ هذه الورقات لا تمسّ بصورة مباشرة الواقع السّوداني في معاشه اليومي وحراكه الدؤوب .

أمّا عن الورقات التي قدّمت في الحوارات الولائية أو سمنار ملتقى الشباب الإسلامي والمسيحي ، فهي مشاريع إيجابية يجب تشجيعها ودعمها وتطويرها بما يخدم حركة الحوار الدّيني المركزي . ويحقّ لنا في هذا الإطار ، إجراء مقارنة إيجابية بين هذه الملتقيات الولائية الداخلية والشبابية بالحوارات البنّاءة التي عُقِدت في الهند من أجل تحقيق التوافق الديني والعرقي والثقافي ، أو في مناطق أخرى تعرف تداخلا وتنوّعا .

ثانيا ـ استخلاصات:

إنّ حركة الحوار الدّيني بما هو بحث في المصالحة والتقارب وتجاوز مخلّفات الماضي ، يلاحظ آثارها واضحة في الواقع السياسي والاجتماعي والتنموي ، في تداخل تام مع خيارات الدّولة وتوجّهاتها نحو إرساء العدالة والحرية والمساواة وقيم الخير والفضيلة ، نحو تأسيس عقلاني للمجتمع المدني المتعدّد . وأنّ حقيقة التعايش الديني والسّلم الاجتماعي ليست في حاجة للتأكيد أكثر ممّا هو ممارسة عمليه يومية ، يختزنها الوجدان السّوداني . إلاّ أنّ ما يجب الإشارة إليه هو الانشغال المبرّر للانقسام الداخلي للطرف المسيحي تجاه الحوار ، بين دافع لحركة الحوار وداعم لها ، قناعة منه بأنّه الخيار الوحيد للتصالح والتآلف في إطار الأمّة

السّودانية الموحّدة ، وشِقّ آخر لا يؤمن بالحوار كأسلوب حضاري لتجاوز التراكمات التّاريخية والعُقد التي خلّفها الاستعمار .

ثالثا ـ نقد وتوجيه:

بقدر النتائج الجيّدة والمبشّرة بتجربة إيجابية ، ستضيف مخزونا معرفيا جديدا للمنشغلين بقضايا الحوار الدّيني داخل السّودان وخارجه ، فإنّ ذلك لا يمنعنا من إبداء بعض الملاحظات:

ـ أنّ الاهتمام بوثائق المؤتمرات المنعقدة في هذا الغرض أو ما يتقاطع معه ، لا يتجاوز بحسب متابعاتنا أيّام المؤتمر ، لتجد مكانها بعد ذلك في الرّفوف والمخازن ، ولا يُلتَفتُ لها إلاّ استثناء ، ممّا يعرقل أيّ عمل أكاديمي يستند على مضامين هذه الوثائق من حيث المعلومات والتوثيق . وما دون ذلك لم يتناهى إلى علمنا قيام أيّ مركز للدراسات أو البحوث بإعادة قراءتها وصياغتها والبحث في خلفيتها ، وإدارة حوار ونقاش حولها عبر لجان مختصّة ، ثمّ الخروج باستخلاصات ترفع للجهات المعنية للاستفادة منها . وأنّ وضعية كهذه تعبير عن حالة غير سليمة يجب تجاوزها .

ـ لم نعلم أنّ أيّة جهة مؤهّلة قامت بنشر وثائق المؤتمرات وترجمتها وتسير تداولها بين الباحثين ، وإرسالها إلى المراكز البحثية والأكاديمية الأجنبية لتوثيقها ، وتكون تحت الطّلب من قبل الباحثين والمتابعين للشأن السّوداني خاصّة ، وقضايا الحوار الديني عامّة . وقد إلتجأنا مرارا إلى المسؤولين الثقافيين بالبعثات السّودانية في عدّة دول أوروبية قصد الحصول على بعض وثائق الحوار ، أو المؤتمرات التي تجرى في السودان بين الفينة والأخرى ، ولكن لم نوفّق في الحصول حتى على مجرّد إشارات .

ـ غياب أيّ دورية أو نشرية مختصّة في مجال الحوار الديني ، تسهم بأقدار معتبرة في إثراء حركة الحوار وتنضيج الأفكار ، وتغني عن كثير من المداخلات داخل قاعات المؤتمرات ، بل وتستبعد كثير من السلبية ، عبر حركة التثقيف

الشعبي وتشكيل الوعي الجماهيري ، حتى تصبح جزءًا من القناعات العامّة والبدهيات الفكرية .

ـ غلبة المجاملة على الكثير من المؤتمرات ، والتي تضيع في ثناياها المقاصد الكبرى للمؤتمر ، وحتى يقع تجنّب مثل هذا الخلل لا بدّ من تحديد نوعية ومقاييس وضوابط الورقات المؤهّلة للمناقشة وجعلها ضمن جدول الأعمال .

رابعا ـ مقترحات عملية:

من أجل تطوير تجربة الحوار الدّيني بالسودان ، وتحسين أداء القائمين على ذلك ، وحرصا منّا على تميّز هذه التجربة النّابعة من صميم المشروع الإسلامي السّوداني ، الذي تسهم في نسيجه عقول فاعلة ونادرة ، إلى جانب تعدّد المؤسّسات الجامعية الإسلامية الأكاديمية ، وأخرى بحثية نخبوية ، وما توفّر فيها من إطارات عليا ، فإنّنا نقترح:

ـ تخصيص كرسي حوار الأديان في الجامعات الإسلامية الثلاث: جامعة أفريقيا العالمية وجامعة أم درمان الإسلامية وجامعة القرآن الكريم ، على أن توحّد برامجه وتُوكل مهمّة الإشراف عليه إلى مختصّين في تاريخ الأديان والأنثروبولوجيا . ويقع التفاكر بين هذه المؤسّسات الجامعية والجهات الرّسمية القائمة على تنظيم الحوار الدّيني ، وتنسيق التخطيط بينها في الإعداد والتوثيق والنشر . . .

ـ التركيز على التجربة الوطنية وتطويرها من حيث المشاريع والمضامين والمشاركين . والعمل على تكثيف مناسبات الحوار والانتقال به من ولاية إلى أخرى ، من أجل مراكمة التجربة وتعويد النخبة ، ومن ورائهم المواطن العادي على قيمة الحوار ، إلى أن يصبح ذلك تقليدًا في كلّ المدن والقرى والضواحي . على أن تتولى لجان مختصّة تابعة لتلك الأطر الجامعية والأكاديمية متابعة تلك الحوارات ، وتجميع وثائقها ، والسّهر عليها تحليلا ودراسة وتوثيقا ونشرا . ومن المستحسن أن تجمع عضوية تلك اللّجان المختصّة بين أهل التخصّص الشرعي

والاجتماعي والسياسي والنفسي والحقوقي والأدبي والأمني ، وكلّ التخصّصات العلمية المتاحة ، وذلك ليكون التحليل مستوفيًا لشروط البحث الدقيق ، وتكون النتائج علمية أكثر ما يمكن .

ـ بعث مجلّة علمية تعنى بقضايا الحوار الديني ، تجمع في عضويتها العديد من المختصين من داخل السودان وخارجه .

ـ التنسيق بين كرسي حوار الأديان المقترح سابقًا ، وبين نظرائه في الجامعات العربية الإسلامية والغربية ، وخاصّة فرنسا وبريطانيا .

ـ تخصيص ركن مستقل للحوار الديني على صفحات الإنترنت بكلّ جامعة ، وتنشيطه من طرف لجنة مختصّة ، تشجّع إطار التدريس بدرجة أولى ثم طلبة الدراسات العليا من بعدهم ، على الاسهام الجاد فيه .

ـ تنظيم لقاءات دورية بين طلبة الجامعات عامّة ، وبين طلبة الجامعات الإسلامية وطلبة كلّيات اللاّهوت المسيحي ، لطرح جملة من القضايا الفكرية والثقافية ذات الصّلة بالحوار والتعايش ، ليصبح ذلك تقليدًا يتّبع في كلّ الجامعات .

ـ طباعة مطويات «Dépliantes» مختصرة ، حول الحوار ، وتوزيعها على نطاق كبير .

الحوار الديني؛ من السجال التاريخي إلى الشراكة:

يرتقي تقليد تنظيم الحوار الديني على أقلّ تقدير إلى ثلاثة عقود . وقد شهدت عدّة بلاد غربية وشرقية مظاهر احتفالية شتّى على هامش هذه المؤتمرات . إلاّ أنّ العقبة التي لم يستطع أحد التخلّص منها هي سلبية تكرار الماضي ، وإعادة نفس المضامين أو تكاد ، إلى جانب سرد نفس التهم والتحفظات . وقليلا ما تجاوزت مناسبات الحوار الديني تلك السمة التي لربّما أفقدتها أهميتها وطعنت في جدواها . وبرغم ذلك فقد عُرِفت محاولات مشاريع

عديدة ، ترتقي بشكل أو بآخر إلى مستويات محترمة ، يرجى نفعها ويستفاد من مضامينها وتوصياتها . ولعلّ السجال التّاريخي النظري بكلّ تفاصيله؛ العقدي والفلسفي الكلامي ، العقلاني منه والانطباعي ، مثّل إلى حدّ كبير تراكم خبرات ليس لها أيّ مردود واقعي أكثر من تنشيط الذهن وتخصيبه . مع العلم أنّنا لسنا هنا في معرض تقييم حركة الردود الإسلامية على مختلف المباحث الجدلية الكلامية ، التي برز فيها المعتزلة في ردودهم على النصارى خاصّة ، وأهل الكتاب عامّة . فكتاب « المغني » في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبّار المعتزلي فيه الغنية والمنية خاصّة في مسألة إثبات الله وما إلى ذلك من قضايا التوحيد .

لذلك فإنّ الرّدود الإسلامية كانت واضحة في غايتها ، وهي في الدّرجة الأولى إبطال شبهات أهل الكتاب خاصّة وأصحاب الأديان عامّة ، في ظلّ الهجمة المنظّمة التي قادتها هذه الجماعات ، ثأرا من الإسلام ، وتفتيتا لوحدة المسلمين التنظيمية . كما أنّ في إثباتها للتوحيد المطلق ، ونفي التعدّد والشبيه تنقية للشوائب ، التي لربّما مسّت إيمان العامّة ، وكذلك إعلان للإسلام بين غير المسلمين . وهو ما يبرز جليا في المؤلّفات التالية:

- رسالة الهاشمي إلى الكندي يدعوه فيها إلى الإسلام .

- على بن ربن الطبري: «في الرد على النصارى» و «الدين والدولة في إثبات نبوة محمد صلى اللّه عليه وسلم» وقد ورد العنوان بصيغة «الرد على أصناف النصارى» وهما أوّل إنتاج في الجدل الإسلامي النصراني من وضع نصراني نسطوري أسلم .

- ترجمان الدين القاسم بن إبراهيم الحسني الرسّي: «الرد على النصارى» .

- أبو يوسف يعقوب بن إسحاق الكندي: «مقالة في الرد على النصارى» .

- أبوعثمان عمرو بن بحر الجاحظ: «الرد على النصارى» .

- أبو العباس عبد اللّه بن محمد الأنباري الناشئ الأكبر: «الكتاب الأوسط في المقالات» .

- أبو عيسى محمد بن هارون الوراق: «الرد على النصارى» .

- أبو القاسم البلخي الكعبي: «أوائل الأدلّة» .

- أبو منصور الماتريدي: «كتاب التوحيد» .

- الحسن بن أيوب ، رسالة إلى أخيه علي بن أيوب .

- أبو الحسن العامري: «الإعلام بمناقب الإسلام» .

- أبو سليمان المنطقي: كلام في مبادئ الموجودات ومراتب قواها والأوصاف التي توصف الذات الأولى بها وعلى أي وجه وصفتها النصارى بالتوحيد ، والكثرة والجوهرية ، والأقنومية ، وهي أول محاولة إسلامية لتفهم الثالوث المسيحي انطلاقًا من المفاهيم السائدة في القرن الرابع للهجرة/ العاشر للميلاد ، دون أن يقصد من هذه العملية الجدل والمماحكة .

- أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني: كتاب «التمهيد» .

- القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني: «المغني في أبواب التوحيد والعدل» و«شرح الأصول الخمسة» و«تثبيت دلائل النبوة» .

- ضرار بن عمرو: كتاب «الرد على النصارى» وكتاب يحتوي على عشرة كتب في الرد على أهل الملل .

- أبو الربيع محمد بن الليث «الخطيب الكاتب القرشي» : كتاب «جواب قسطنطين عن الرشيد» .

- أبو سهل بشر بن المعتمر: «الرد على النصارى» و«الحجة في إثبات نبوة النبي صلى اللّه عليه وسلم» .

- أبو موسى عيسى بن صبيح المردار: «الرد على النصارى» و«الرد على أبي

قرة النصراني» .

- أبو الهذيل العلاف: كتاب الرد على النصارى وكتاب على عمار النصراني في الرد على النصارى وكتاب «الرد على أهل الأديان» .

- أبو جعفر الإسكافي ، له كتاب في المسألة للنصارى والرد عليهم .

- حفص الفرد: كتاب «الرد على النصارى» .

- محمد بن سحنون: كتاب «الحجة على النصارى» .

- أبو العياض الإيرانشهري ؛ ذكر البيروي أنه عرض في كتابه عقائد اليهود والنصارى ، وما جاء في التوراة والإنجيل ، دون ذكر عنوان الكتاب .

- ابن قتيبة الدينوري ، تدل كتبه : «المعارف» و«مختلف الحديث» و«عيون الأخبار» على معرفة جيّدة بالكتب المقدسة عند النصارى .

- أحمد بن محمد القحطبي: «الرد على النصارى» . وقد نقل عنه ابن النديم أسماء الفرق التي كانت بين عيسى عليه السلام وسيدنا محمّد ﷺ .

- أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي: كتاب «الآراء والديانات» .

- أبو إسحاق إبراهيم بن حماد بن إسحاق: كتاب «دلائل النبوة» .

- أبو الحسن الأشعري: «مقالات غير الإسلاميين» وكتاب «الفصول» ، وكتاب فيه الكلام على النصارى مما يحتج به عليهم من سائر الكتب التي يعترفون بها ، وكتاب في دلائل النبوة[1] .

- أبو بكر أحمد بن علي بن الأخشيد: كتاب «المعونة في المسألة للنصارى والرد عليهم» .

- أبو الحسن أحمد بن يحيى بن المنجم: كتاب «إثبات نبوة محمد صلى اللّه عليه وسلّم» .

---

(١) ابن عساكر : تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ١٢٨ وما بعدها .

- عيسى بن داود بن الجراح ، له جواب عن كتاب ملك الروم إلى المسلمين .

- أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي: كتاب «المقالات في أصول الديانات» و«الإبانة في أصول الديانة» .

- أبو علي بن خلاد البصري: كتاب «الأصول» وكتاب «الشرح» .

- أبو الحسن علي بن عيسى الرماني: كتاب في نقض التثليث على يحيى بن عدي .

- أبو عبد الله أحمد بن محمد بن نصر الجيهاني الكاتب: كتاب «الزيادات في كتاب الناشئ في المقالات» .

- اليمان بن رباب : كتاب «المقالات» .

- فخر الدين الرّازي: «مناظرة في الردّ على النصارى» .

- نصر بن يحيى بن عيسى بن سعيد المتطبب: «النّصيحة الإيمانية في فضيحة الملّة النّصرانية» .

- السموال بن يحيى بن آيون: كتاب «إفحام اليهود» .

- عبد الحق ، اليهودي الفاسي: «الحسام المحدود في الرد على اليهود» .

- عبد الله بن عبد الله الترجمان: «تحفة الأريب في الرد على أهل الصليب» .

- سعيد بن الحسن الإسكندراني: «البحث الصريح في أيّما هو الدين الصحيح» .

- شهاب الدّين القرافي: «الأجوبة الفاخرة عن الأسئلة الفاجرة» .

- شمس الدّين القرطبي: «الإعلام بما في دين النّصارى من الفساد والأوهام».

- أحمد بن تيمية: «الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح» .

- أبو حامد الغزالي: «الردّ الجميل لإلهية عيسى بصريح الإنجيل» .

- أحمد بن عبد الصمد الخزرجي: «مقامع الصلبان» .

تفيدنا دراسة تجربة اللّقاء الدّيني التّاريخي أنّه وجد صنفان من الحوار:

ـ **الصنف الأوّل**: هذا الذي أشرنا إليه سابقا ، والذي يغلب عليه الطّابع الجدلي النظري ، وهو مفيد في جانب الردود والتفنيد .

ـ **الصنف الثاني**: وهو ما عبّرنا عنه بحوار التعايش ، عن طريق البحث عن المشترك والجامع على أسس المواطنة من ناحية ، وعلى أسس الإنسانية الجامعة من ناحية ثانية .

والخطاب القرآني يزخر بهذه المعاني العظيمة ، والتي بدأت تطلّ علينا بين الفينة والأخرى تحت مسمّيات عديدة . فكان من الأجدر على المثقّفين الإسلاميين أصحاب الرّسالة الخالدة أن يقوموا بحركة تصحيح لهذه المفاهيم ، وإعادة تشكيل الوعي الفكري العالمي ، من خلال إبراز هذا الثراء الإسلامي الرّائع والسبّاق على مستوى تأسيس المفاهيم وتفعيل المضامين . وهو ما أشار إليه حسن مكّي محمّد أحمد في إطار تنضيجه لفكرة المشروع الإبراهيمي المشترك . ليس كمشروع تاريخي وإنّما كواقع جغرافي متحرّك ، ومشترك بين أهل الإيمان الذين ينتمون إلى أب روحي واحد وهو «إبراهيم عليه السّلام» . لذلك فعلى كلّ هذه المكوّنات أن تدافع على تلك القيم والمبادئ الأساسية ضمانة للعيش المشترك ، وتطويرا لذلك المشروع الذي يقوم على تبادل الخبرات ، وتعدّد التجارب ، من دون تفاضل أو تمايز إلاّ بقدر تحقيقه للصلاح والخير للإنسانية . ومن تلك المعاني القرآنية الإنسانية الجامعة:

ـ المساواة في الخليقة : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾ [1] .

(١) سورة الحجرات – آية ١٣ .

ـ حقّ الآخر في الوجود : ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ (١) .

ـ مهمّة الأنا والآخر في الكون : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (٢) . والعبادة هي ما اسوعب حركة الإنسان في الكون كما جاء في القرآن الكريم ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، مخبرا عن طبيعة هذا العمل الصّالح ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ (٣) ، وناهيا عن إرتكاب المحظور الذي لا يلحق ضرره بمرتكبه فقط ، بل يتعدّاه إلى الهيئة الاجتماعية عامّة ، يمسّ الحيوان وكلّ البيئة بلا استثناء ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ﴾ (٤) .

ـ طبيعة العلاقات الحضارية : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾ (٥) . وفي ذلك كشف لسنن التدافع الإنساني ، وبيان لمعاني التسخير والتعاون(٦) الذي اعتبرناه أساس التجمّع الإنساني على اختلاف تنوّعهم الدّيني والثقافي والعرقي .

مقابل هذه الرؤية القرآنية النموذجية ، يلاحظ موقف مستهجن من الغرب تجاه الإسلام والمسلمين ، والذي يجد جذوره في «الكتاب المقدّس» وخاصّة العهد القديم منه . إذا تصفحنا سفر يوشع بن نون أو إشعيا(٧) . نجد فيه تشريع

(١) سورة هود – آية ١١٨ .
(٢) سورة الذاريات – آية ٥٦ .
(٣) سورة آل عمران – آية ١٠٤ .
(٤) سورة الأعراف – آية ٥٦ .
(٥) سورة البقرة – آية ٢٥١ .
(٦) محمد جلاء إدريس: العلاقات الحضارية ، دار القلم ، دمشق ، طبعة ١ / ٢٠٠٣ ، صفحة ٩٢ وما بعدها (بتصرّف) .
(٧) انظر مثلا سفر يوشع: ٦ – ٢٠/ ٢١ . وكذلك سفر إشعيا: ٤٥ – ١ .

للقتل والتصفية الجسدية والإبادة الجماعية التي لا تتوقّف عند البشر فقط ، بل تتعدّاهم إلى الحيوانات والدواب ، وتحريق البيوت والشجر والزرع . وسبب ذلك العداء:

ـ تجربة الصراع التاريخي الطويل عندما فتح المسلمون بلادًا كانت الهيمنة فيها للأمبراطورية الرومانية والكنيسة المسيحية ، مثل الشام ، وفلسطين ، ومصر ، وشمال إفريقيا ، والأندلس ، وصقلية ، وبيزنطة .

ـ أجّجت الكنيسة الحرب الصليبية على مدى قرنين من الزمان ، في محاولة لاسترداد الأراضي المسيحية من يد المسلمين .

ـ خلقت الكنيسة والعاملين معها من المستشرقين الأوائل صورة شائهة عن الإسلام والمسلمين .

ـ إحساس الدول الأوروبية بخطر الإسلام عليها ، عندما طرق حدود فرنسا الجنوبية وجنوب إيطاليا ودول البلقان ، وهيمن الأسطول العثماني على البحر الأبيض المتوسّط .

ـ طمع الدول الاستعمارية في بسط الهيمنة على البلاد الإسلامية ، واستغلال مواردها .

ـ رفض ومقاومة المسلمين لحملات التنصير التي استهدفت العالم الإسلامي .

ـ رفض الغرب تكرّر التجربة الإيرانية ، وخوفه من الصحوة الإسلامية ، خاصّة أمام عداء الإسلاميين للدولة اليهودية وقيم النظام الدولي الجديد[١] .

ومن دواعي حسن التواصل والعيش المشترك:

ـ تأكيد نقاط الاتفاق بين الدينين ، التي أشار إليها القرآن الكريم : ﴿ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾[٢] .

---

(١) الطيب زين العابدين: رؤية سياسية حول التفاهم مع الغرب ضمن كتاب العلاقة مع الغرب حوار أم صراع ، مكتبة الإيمان ، القاهرة ، طبعة ٢/ ٢٠٠٠ ،ص٢٢

(٢) سورة العنكبوت – آية ٤٦ .

ـ تنقية العلاقات من رواسب الروح العدائية التي خلفتها الحروب الصليبية قديما والاستعمارية حديثا ، وإشاعة معاني الإخاء والإنسانية والمرحمة ، وفتح صفحة جديدة لعلاقات أنقى وأصفى ، بعيدا عن كيل الاتّهام والنّيل من مقدّسات المسلمين .

ـ فتح باب الحوار الجاد مع النخب الفكرية والفلسفية الغربية ، من المستشرقين وأصحاب النفوذ . متديّنين كانوا أم علمانيين ، وذلك لتشريك قطاع واسع من المجتمع الغربي وتحييده ، وتجنّب تأثيره عن قصد أو عن غير قصد على مسيحيي الشرق ، ممّن تأثّر بتلك الآراء والمواقف المجانبة للصواب .

ـ التوجّه إلى الشرائح المثقّفة في الغرب ، الباحثة عن علاج ما أصاب النفسية الغربية من دمار ، وتقديم الإسلام الصحيح لهم من خلال البلاغ الواضح المبين ، والتركيز على الجانب العقدي والعبادي والروحي والأخلاقي ، كما ينبغي السعي لتصحيح الأخطاء المبثوثة في الكتب المدرسية عن الإسلام والمسلمين[1] .

إنّ الحوار الديني بالسودان هو جزء من التجربة الإنسانية الثرية ، وأنّ شروط نجاحه رهين البحث عن المشترك وتجاوز المختلف فيه . فما في التّاريخ من آلام وسلبيات قادر على إجهاض محاولات التقارب والتفاهم ، والأجدر بالمجتمع المتعدّد الأديان والعرقيات أن يبني أنماطا للتعامل مغايرة للمألوف ، بتجاوز الماضي نحو آفاق جديدة . وعلى المسلمين وعلمائهم بوجه أخصّ أن يبذلوا جهدًا في تبني قضية الحوار ، فهم الأمّة الشاهدة على الناس بالدعوة ، وأن يتّخذوا الوسائل المكافئة لذلك بفهم نفسية المخاطبين ، خاصّة فهم المكوّنات الدينية والثقافية واللّغوية .

*****

(١) أحمد العسال: حوار الحضارات « مدخل إلى رؤية إسلامية » ضمن كتاب : العلاقة مع الغرب ، ص ١٠٢ .